الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليـم العالـي و البحـث العلمـي
جـــــامعة بشار
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Béchar
Faculté des sciences humaines et sociales
Département des Sciences Humaines

تخصص تاريخ معاصر

مطبوع بيداغوجي لطلبة السنة الثانية ماستر
تاريخ المقاومة والحركة الوطنية.

مقياس :

الثورة الجزائرية 1954م – 1962م.

إعداد: د. سباعي سيدي عبد القادر

السنة الدراسية 2021-2022

المختصرات

- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري U.D.M.A
- جبهة التحرير الوطني F.L.N
- جيش التحرير الوطني A.L.N
- حركة انتصار الحريات الديمقراطية M.T.L.D
- الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A
- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية : G.P.R.A
- الحزب الشيوعي الجزائري P.C.A
- المنظمة الخاصة O.S
- اللجنة الثورية للوحدة والعمل C.R.U.A
- المنظمة العسكرية المسلحة O.A.S

تقديم

خاض الشعب الجزائري عدة مقاومات شعبية لتخليص البلاد من الاستعمار الفرنسي، ثم انتقل إلى النضال السياسي منذ مطلع القرن 19 م، عبر خلاله رفضه الدائم للرضوخ لواقع الاحتلال والسياسة الكولونيالية الفرنسية، فلم يستسلم للمخطط الاستعماري، ونتج عن هذا الرصيد النضالي الطويل ثورة أول نوفمبر 1954 التي أعلنتها جبهة التحرير الوطني، هذه الحركة الثورية التي تبنت جملة من المبادىء والأهداف أعلنتها من خلال مواثيق الثورة.

تمكن الشعب الجزائري بقيادة جبهة التحرير الوطني من النصر وتحقيق الاستقلال الوطني بعدما قدم مليون ونصف المليون من الشهداء من خيرة أبنائه ثمنا لذلك، كما عانى أثناء الثورة 1954-1962 من كل ويلات الحرب التي فرضها عليه الاستعمار الفرنسي، لما تعرض له من جرائم متنوعة مست كل جوانب الحياة، فتفنن الجيش الفرنسي في عمليات القتل الجماعي والفردي، كما استعمل التهجير والتعذيب والتفقير الجماعي للعزل، فأحاط البلاد بسياج من حديد، وأقام المعتقلات والمحتشدات والمناطق المحرمة.

قد حاول الاستعمار الفرنسي قمع الثورة بكل ما يملك من تنوع وقوة أسلحته وقوانينه الردعية التعسفية ناهيك عن سياسة القمع والمناورات السياسية، ولكن بفضل عزيمة الشعب الجزائري وإلتفافه حول جبهته وإصراره على استرجاع أرضه وسيادته، وخاصة ثبات جبهة التحرير على مواقفها التي أقرتها في مواثيقها من مبادىء أساسية التي ضحى من أجلها الشهداء وهي الوحدة الترابية والسيادة الكاملة، وفرض منطق الجبهة في المفاوضات على الطرف الفرنسي.

وإن التفاف الشعب بكل أطيافه مع الجبهة بالإضافة المساعدات المادية والمعنوية المقدمة للثورة الجزائرية من قبل الأشقاء العرب والشعوب الصديقة، كل هذا ساهم بقسط كبير على نجاح الثورة وثباتها على شرعية مطالبها إلى أن تحق استقلال الجزائر في 5جويلية1962م بعد مخاض عسير من المفاوضات الشاقة.

وهذه الدراسة حول مقياس الثورة الجزائرية 1954م-1962م المعتمد في تخصص المقاومة والحركة والوطنية والذي يحتوي على المحاور التالية:

- المحور الأول: ظروف وعوامل انطلاق الثورة الجزائرية في 1954.
- المحور الثاني: المواقف المحلية والخارجية من اندلاع الثورة.
- المحور الثالث: تطور الثورة الجزائرية عسكريا وتنظيميا.
- المحور الرابع: سياسات الحكومات الفرنسية حيال الثورة.
- المحور الخامس: المفاوضات وتقرير المصير.

وحتى يتمكن الطالب استيعاب محتوى هذا المقياس والإحاطة بأهم المحطات التي عرفتها الثورة، قسمت كل محور إلى عدة عناوين على شكل محاضرات وأعمال تطبيقية،

واعتمدت في هذا المطبوع خاصة على الأعمال الأكاديمية (رسائل ومذكرات، ومقالات) للأساتذة الجامعيين حول مواضيع معينة في الثورة، بالإضافة إلى الكتب المتخصصة للباحثين، وكذلك على بعض مذكرات الفاعلين أثناء الثورة.

المحور الأول: ظروف وعوامل انطلاق الثورة الجزائرية في 1954

إن تفجير الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954م لم يكن وليد اللحظة بل كان نتيجة لتراكم جملة من الأحداث وخيبات الأمل التي منيت بها الحركة الوطنية منذ بداية نشاطها في بداية القرن 20م وقبلها فشل المقاومات الشعبية المسلحة في استرجاع السيادة الوطنية وكذلك نتيجة الوضع المأساوي الذي كان يعيشه الشعب الجزائري بسبب السياسة الكولونيالية الفرنسية الاستغلالية التي استهدفت الأرض والإنسان معا.

يرتبط مفهوم حركات التحرير الوطني بتطور النضال الذي تخوضه من أجل الاستقلال، مما يعني أن هذا المفهوم له طابع ديناميكي يساير الظروف والتغيرات التي تطرأ على المجتمع الدولي وتطوير الأهداف التي تعمل الحركة على تحقيقها[1].هذه الظروف التي استغلها أحرار الجزائر لمواكبة الأحداث الدولية والإقليمية وذلك بإعلان عن حركة تحريرية ثورية كانت تتويجا لنضال الحركة الوطنية، فكيف أثرت وساعدت هذه الظروف على نجاح الثورة الجزائرية ؟

1-1- الظروف الدولية

إذا كانت الحرب العالمية الأولى قد عززت قوة الإمبراطوريتين الكولونياليتين الفرنسية والبريطانية، فإن الحرب العالمية الثانية تركت هاتين الدولتين في وضعية اقتصادية وسياسية حرجة، وتراجعت مكانتهما السياسية مع بداية تحقيق الحركات التحررية لمطالبها وأهدافها المتمثلة في الحرية والاستقلال"[2].

وقد شهد العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بروز قوى عالمية جديدة وانقسام العالم إلى كتلتين متنافستين، وهذا التكتل أدخل العالم في حرب باردة .

هذه الحرب عرفت فترات انفراج استغلتها أصوات من الكتلتين تدعو إلى ضرورة احترام مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهذا ما ساعد على اتساع دائرة الحركات التحررية خاصة في القارتين الإفريقية والأسيوية، وكانت الثورة الفيتنامية أول حركة تحررية مسلحة تمكنت من استرجاع حرية البلاد من الاستعمار الفرنسي بعد أذلت جيشه في معركة ديان بيان فو ماي 1954.

وعلى مستوى الوطن العربي، فإن تأسيس الجامعة العربية جعل منها منبرا للمطالب العربية أمام المجتمع الدولي، فكانت حركة الضباط الأحرار في مصر (الثورة المصرية) 1952 أول حركة عربية تتخلص من قيود الإمبريالية الغربية، وكذلك من النظام الملكي الذي لم يكن في مستوى طموحات الشعب المصري، كما كانت هذه الحركة أول انقلاب عسكري في البلاد العربية، والذي أعطى معنى جديد لطبيعة النظام السياسي، وتحولت مصر قبلة للعرب الأحرار وحاضنة لحركاتهم التحررية .

[1] Ibrahim Ghafa , «l'intellectuel et la révolution Algérienne », éditions distributions Houma, Alger, 2001, P 60.
[2] Jean Lacouture Jean, « Cinq hommes et la France », Edition du Seuil, Paris, 1961, P153.

2-1- الظروف الإقليمية

إن الأحداث التي عاشها الشمال الإفريقي لها دلالتها في اندلاع العمل التحرري في الجزائر بحكم الموقع الجغرافي من جهة والوجود الاستعماري المشترك من جهة أخرى، ففي تونس ومع مطلع سنة 1952 انطلقت العمليات المسلحة لتشمل معظم المناطق الجنوبية بل وحتى المدن الساحلية[1] لإنهاء الحماية الفرنسية، وفي سنة 1954 بدأت المفاوضات مع فرنسا منذ 4 سبتمبر حول تحقيق الاستقلال الداخلي بعد التصريح الذي جاء به منديس فرانس[2].

أما في المغرب، بعد نفي محمد الخامس في 20أوت 1953 بدأ الغليان يسود في المغرب كله: مظاهرات صاخبة واضطهاد واعتقالات وأعمال فدائية، وبدأ الطرف الفرنسي في شن حملات واسعة من الاضطهاد في 10 أوت 1954 على الدار البيضاء ومكناس وبفاس أين دامت الحملات أكثر من أسبوع، الأمر الذي زاد سخطا على فرنسا من العالم العربي والإسلامي، وزاد المغرب دعاية في قضيته، وخاصة بعد عزل الملك محمد الخامس، وهذا أدى إلى بداية التحضير للمقاومة المغربية.

3-1- الظروف المحلية

أخذ الكفاح السياسي يشتد منذ الثلاثينات مع تطور الحركة الوطنية وعقدها المؤتمر الإسلامي1936، وأثناء الحرب العالمية الثانية قدم الوطنيون للسلطة الكولونيالية وحلفائها ما يعرف ببيان فبراير1943، وقد انتشرت لدى المناضلين الجزائريين عامة الفكرة الاستقلالية وتبلورت لدى البعض الآخر الفكرة الثورية لما تعرض له الشعب الجزائري من مجازر في 8 ماي 1945.

وبعد الحرب العالمية الثانية أطلق سراح مناضلي الحركة الوطنية بموجب قانون العفو الشامل في 16 مارس 1946م، أعاد الجزائريون تنظيم أحزاب الحركة الوطنية بأسماء جديدة، حيث أسس فرحات عباس[3] حزبا له حمل اسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائريU.D.M.A في 4 ابريل 1946 ، كما أعاد مناضلو حزب الشعب بعث حزبهم تحت في أول مؤتمر التاريخي لهم تحت اسم حزب حركة الانتصار الحريات الديمقراطية PPA-MTLD كان في 15-16 فيفري1947 تحت قيادة مصالي الحاج[4]. وأهم ما يميز هذه

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة أول نوفمبر، ط1، دار الأمة الجزائر ط1 دار الأمة الجزائر، 2007 ، ص18.

[2] بن يوسف بن خدة، "جذور أول نوفمبر1954"، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، الجزائر،2012، ص ص176-178.

[3] فرحات عباس مكي من مواليد 24 أوت 1899 بالطاهير جيجل، تلقى تعلمه الجامعي بكلية الصيدلة بالجزائر العاصمة، يعد من مؤسسي المؤتمر الإسلامي الجزائري 7 جوان 1936، وأحباب البيان والحرية 14 مارس 1944، . انضم للثورة الجزائرية ولقيادة جبهة التحرير بالقاهرة يوم 22 أفريل 1956

[4] أحمد مصالي الحاج، ولد 16ماي 1898 بتلمسان، أسس نجم شمال إفريقيا 1926 بباريس بمعية العمال المغاربة والتونسيين والجزائريين، ثم تولى رئاسة النجم1927 كان أول داعية للإستقلال الوطني، أسس PPA في 1937، وبعد

المرحلة تأسيس المنظمة الخاصة Organisation Spéciale للتحضير للعمل المسلح، وكان تأسيس هذا التنظيم شبه العسكري سببا في تزايد التيار الثوري داخل الحزب، أما الحزب الشيوعي الجزائري واصل نشاطه بنفس مواقفه المعادية للفكرة الوطنية.

وتمكنت الإدارة الكولونيالية بعد صدور القانون الخاص بالجزائر في 20 سبتمبر1947 من احتواء الحركة الوطنية، حيث أدخلتهم في السباق والتنافس الانتخابي ما بين 1948 و1952 مبتعدين عن مطالبهم الاستقلالية.

2- انطلاق الثورة الجزائرية

إن دخول الحركة الوطنية في دوامة لعبة الانتخابات المزورة وعدم تمكنها من الخروج من حالة الصراع البيني الضيق والمغلوط الذي أقحمت فيه منذ صدور القانون الخاص بالجزائر، وكذلك فشلها في تكوين جبهة وطنية موحدة للدفاع عن مطالبها ومواجهة الإدارة الكولونيالية، التي أصبحت تتحكم في دواليب وحركية القوة التي كانت حية في البلاد المتمثلة في الحركة الوطنية عامة وحركة الانتصار خاصة، كل هذا أثر على الوحدة الداخلية للأحزاب الوطنية.

2-1- أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية

بعد اكتشاف المنظمة الخاصة واعتقال مصالي الحاج[1] أثناء محاولته تكوين تحالف بين أحزاب الحركة الوطنية أطلق عليه جبهة الدفاع عن الحرية، قامت السلطات بنفيه إلى فرنسا وفرضت عليه الإقامة الجبرية بمدينة نيور Niort غرب فرنسا.

وفي هذه المرحلة شهدت الساحة السياسية الجزائرية نزاعا شديدا بين القوى السياسية، ومست هذه الظاهرة حزب M.T.L.D فشب الخلاف بين مصالي وبين أكثرية أعضاء اللجنة المركزية حول أسلوب عمل وإدارة الحزب، وتكرس الشقاق الكامل أثناء وبعد المؤتمر الثاني للحزب المنعقد بالجزائر العاصمة أيام 4، 5، 6، أبريل 1953، وسحب مصالي ثقته من اللجنة المركزية الجديدة، وطالب بصلاحيات مطلقة لإصلاح الحزب، وهو الأمر الذي رفضته اللجنة المركزية، وعليه انقسم الحزب إلى اتجاهين:

- الرئيس وأتباعه وأطلق هؤلاء على أنفسهم المصاليين نسبة لزعيم الحزب[2]، والاتجاه الثاني.

- كتلة اللجنة المركزية المتمثلة في بقية الأعضاء و هم 27 عضوا، ويعرفون بالمركزيين.

مجازر 8ماي1945 تحول هذا الحزب إلىMTLD بعد إطلاق سراحه.أنظر بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص482-493.

[1] جوان جليسبي، "ثورة الجزائر"، تر: عبد الرحمن صدقي أبو طالب-راشد لبراوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966، ص107.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص476.

أ- اللجنة الثورية للوحدة والعمل

إن تأزم الوضع بين المصاليين والمركزيين دفع بظهور طرف ثالث لا يؤمن بالعمل السياسي أعضاؤه من المنظمة الخاصة[1] L' O.S حاول الجمع بين جميع القوى الحية للأمة، والتقريب بين الطرفين المتنازعين، وفي 23 مارس 1954، انعقد اجتماع في مدرسة الرشاد القرآنية جمع أربعة نشطاء هم: بوضياف، بن بولعيد عن المنظمة الخاصة L'O.S والدخلي وبوشبوبة من المركزيين، نتج عنه تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA، وأصدروا نشرية سموها الوطني Patriote لعرض أفكارهم لتكون أداة دعاية وسندا لهم في توجههم الوحدوي.

حددت اللجنة الثورية لنفسها هدف إعادة توحيد الحزب وتوجيهه نحو عمل مسلح، وكانت الفكرة في الأصل تهدف لعقد مؤتمر يمكن أن يطلق عليه مؤتمر وحدة الحزب"[2]. ولكن لما أدركوا أن المركزيين والمصاليين يعدون مؤتمراتهم بشكل منفصل رأى بوضياف وبن بولعيد أنه من غير الضروري عقد المؤتمر المركزي واقترحوا التحضير للعمل الفوري لتحقيق طموحات الشعب.

دعا نشطاء اللجنة الثورية CRUA إلى اجتماع ما بين 23 و25 جوان 1954[3]، شارك فيه اثنان وعشرون ناشطًا من المنظمة الخاصة، عرفوا بمجموعة 22، وأسماؤهم الآتية حسب المناطق التي أتوا منها أو قاموا بتمثيلها في الاجتماع[4]:

1- الجزائر العاصمة: بوعجاج زبير، بلوزداد عثمان ومرزوقي محمد ودريش إلياس صاحب البيت الذي اجتمعوا بين جدرانه.
2- البليدة: سويداني بوجمعة وبوشعيب محمد.
3- وهران: بوصوف عبد الحفيظ ورمضان بن عبد المالك.
4- قسنطينة: محمد مشاطي وحباشي عبد السلام ورشيد ملاح وسعيد بوعلي المدعو <<لاموتا>>، زيروت يوسف وبن طوبال وبن عودة، لعمودي عبد القادر.
5- سوق اهراس: مثله باجي مختار.

بالإضافة إلى الخمسة التاريخيين المنظمين لهذا الاجتماع، وهم: بوضياف، بن بولعيد، بن مهيدي، ديدوش، بيطاط، والذين حضروا اجتماع إلا 22 مناضلا، أقل من عدد المدعوين، وعقد اجتماع بجلستين في يوم واحد...وترأس الجلسة بن بولعيد[1].

---

[1] المنظمة الخاصة .L'OS، تنظيم شبه عسكري تقرر إنشاؤها في أول مؤتمر التاريخي لـPPA-MTLD، 15-16 فيفري1947 للتحضير للعمل المسلح. أنظر: بن يوسف بن خدة، "جذور أول نوفمبر1954"، المرجع السابق، ص176-178.

[2] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، صانعو أول نوفمبر 1954: المواجهات الصغرى في المواجهة الكبرى، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، 299صفحة. ص133.

[3]- هناك اختلاف في تحديد اليوم بالضبط بين الفاعلين والباحثين، وهناك من ذهب إلى قول أن الاجتماع كان في 25 جويلية، والمتفق عليه أنه تم في يوم واحد بمنزل دريش إلياس بحي صالومبي (المدنية حاليا).

[4]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص114.

وبعد مناقشات ديمقراطية وحادة حول كيفية تفجير الثورة والإعداد لها، تم انتخاب بوضياف منسقا وطنيا للتحضير للثورة، كما أتفق المجتمعون على إنشاء لجنة على شكل مجلس تكون فيه القيادة جماعية لتحضير الثورة، كانت مهمة هذه اللجنة تهيئة الظروف لبدء العمل المسلح، إن هذا الاجتماع كان بمثابة أول مجلس للثورة الجزائرية.

وبعد عقد مؤتمر لإطارات وقيادات التيار المركزي في01 جويلية 1954 الذي أبعد فيه جماعة 22 لم يعد لوجود اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA معنى ولا دورا، وتم حلها في 20 جويلية 1954[2]. وبالمقابل قام مصالي بعقد مؤتمر في هورنو بلجيكا في 13-15 جويلية 1954 في غياب اللجنة المركزية، الذي أعلن فيه حل اللجنة المركزية واستبعاد مسؤوليها الرئيسيين من الحزب، وكان الرد بطبيعة الحال من المركزيين بعقد مؤتمر بين 13-16 أوت 1954 بالعاصمة، وقرروا على أن المركزيين هم من يمثلون ويسيرون الحزب[3]. أما لجنة تحضير الثورة ركزت مجهودها في هذه الفترة على الاتصالات الداخلية وخاصة مع ممثلي منطقة القبائل لتلتحق بالثورة، وهكذا اجتمع شمل ثوار كل مناطق الجزائر في شهر أوت 1954 .

ب ـ تأسيس جبهة التحرير الوطني

إن التحضير للثورة بدأ بجمع الأموال والسلاح، وابتداء من 8 أكتوبر1954، شرع في توزيع السلاح، الذي تم جمعه دون أن يشعر المستعمر وأعوانه بذلك[4]، وكان من أهم اجتماعات لجنة الست يوم 10 أكتوبر 1954 بالعاصمة، والتي قررت تأسيس حركة ثورية تحريرية تحمل اسم جبهة التحرير الوطني FLN، واتفقوا على تقسيم البلاد إلى 5 مناطق وتكوين جيش التحرير الوطني، وإعداد إعلان سياسي عرف ببيان أول نوفمبر وكلفوا محمد بوضياف وبن مهيدي وديدوش بتحرير هذا الإعلان وعلى أن يحمل الأفكار التي تم الاتفاق عليها.

وبعد لقاء ثان يوم 23 أكتوبر1954 تم عرض البيان في صيغته النهائية في اجتماع لجنة الست لتحضير الثورة بالرايس حميدو، واتفقوا على تاريخ اندلاع الثورة على أن يكون ليلة 01 نوفمبر[5]، وتقرر الاحتفاظ بسرية التاريخ، إلى أن ينتقل النداء إلى الخارج[1]، إن اجتماع 23 أكتوبر كان آخر لقاء للزعماء الست قبل اندلاع الثورة.

---

[1]- أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومه، الجزائر2009، 331 صفحة. ص58 .

[2] أحمد توفيق المدني، "هذه هي الجزائر"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001، ص191.

[3] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص57 .

[4] نفس المرجع، ص 60.

[5] اعتبر يوم 15 أكتوبر 1954 انطلاقا لعملية تحرير الجزائر، غير أن هذا اليوم تغير إلى أول نوفمبر بعد أن تبين أن علال الفاسي قد أفشى سر إعلان الثورة لمحمد يزيد بالقاهرة. انظر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، 1987، ص359.

لقد نوقشت قضية كتابة المنشور وسحبه على الآلة الراقنة وكان عمر أوعمران يمتلك واحدة في منطقة القبائل، ولكن لا يوجد من يحسن تشغيلها، وتم تكليف المناضل الصحفي محمد العيشاوي[2] في كتابة النص واقتناء كل مستلزمات الطباعة، ثم اتصلوا بقائد منطقة القبائل كريم بالقاسم -عن طريق أوعمران-الذي أخذه العيشاوي تحديدا إلى قرية إغيل إيمولا يوم 27 أكتوبر 1954، وهكذا تمت عملية الطباعة بسحب 2300 نسخة من النداء إلى الشعب الجزائري[3] و 1100 نسخة من البيان، ثم قام كريم بالقاسم بنقل الوثائق إلى العاصمة لتوزيعها عشية اندلاع الثورة[4]، وحتى لا تتسرب أية معلومات عن البيان، قرر قادة الولاية الثالثة فرض الرقابة على الصحفي محمد العيشاوي الذي تولى طباعة البيان[5].

إن هؤلاء الذين أقدموا على تحرير البيان وأطلقوا على حركتهم الجديدة اسم جبهة التحرير الوطني هم "جماعة من الشبان المسؤولين ومن المكافحين الوطنيين الواعين قد جمعوا حولهم أغلبية العناصر السليمة في الحركة الوطنية وقرروا الشروع في العمل الثوري إلى جانب المراكشيين والتونسيين"[6]، فمحررو البيان جاء توقيعهم باسم الأمانة[7] Le secrétariat، أي الأمانة التنفيذية التي ستتولى قيادة الثورة. أما المناشير التي وزعت على الشعب لتعلن عن قيام الثورة رسميا في 1 نوفمبر 1954، كانت تحمل إمضاء "لجنة الثورة للإتحاد والعمل"، لكن التجاوب العميق للجماهير الشعبية مع الثورة التحريرية والانخراط الواسع في صفوفها أدى بالمسؤولين إلى تغيير عبارة اللجنة بجبهة التحرير الوطني أوائل سنة 1955.

وبالنسبة لمسألة تسميتها بالجبهة، فالمقصود منها هي " تكتل لجميع التوجهات السياسية والإيديولوجية والدينية لكل الوطنيين الجزائريين، فهي لم تكن حزبا ولا تجمعا لعدة أحزاب وإنما كانت حزب-أمة " بتعبير محمد بجاوي، ولقد عرفت الجبهة نفسها من خلال ما جاء في جريدة المجاهد (العدد 10 سبتمبر 1957 ص3) من خلال تعريفها على« أنها ليست حزبًا

---

[1] محمد العيشاوي، انخرط في صفوف حزب الشعب في حدود 1946، عمل صحفيا في باريس لحساب مجلة "العالم العربي"، كما عمل في جريدة الجزائر الحرة " Algérie libre".أنظر: حاروش نور الدين، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية، قراءة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص219.

[2] نداء جيش التحرير الوطني إلى الشعب حرر في نفس الوقت مع البيان ووزع على الشعب الجزائري ولكنه لم يذاع مثل البيان، حسب هنري علاك :

« L'appel de l'ALN n'a pas été publié »V : Henri Alleg, « La guerre d'Algérie » ,T3 ,temps actueles,Paris ,1981, pp 507-511.

[3] عيسى كيشيدة، مهندسو الثورة، تر: موسى أشرشور، منشورات الشهاب، 2003، 244صفحة.

[4] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر... المرجع السابق، ص361.

[5] إبراهيم لونيسي، "الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962"، دار هومة، الجزائر، 2005، ص9.

[6]- بن غليمة سهام، الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية ما بين 1954-1958 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي و ردود الفعل الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2016-2017. ص235.

[7] أحمد الخطيب، "الثورة الجزائرية"، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1958، ص169.

أو حركة أو فكرة أن جبهة التحرير الوطني هي الأمة الجزائرية المجاهدة من أجل استقلالها الكامل»[1].

تقرر أن يلتحق محمد بوضياف بالقاهرة ويتصل بالوفد الخارجي حتى يزوده بالوثائق اللاَزمة لإعلان الثورة وإذاعة بيان أول نوفمبر على أمواج صوت العرب من القاهرة حسب ما اتفق عليه مسبقا، غير أن إجراءات الحصول على التأشيرة من سفارة مصر بسويسرا جعلته يتأخر ولا يصل إلى القاهرة إلى يوم 02 نوفمبر، ومع ذلك تمكن من إرسال البيان بالبريد السريع بطريقة سرية وحذرة على شكل فقرات بطريقة بشكل متقطع إلى القاهرة وتمكن الوفد الخارجي من جمعه وترجمته وأذيع في الوقت المحدد، حسب أحمد السعيد[2].

وهذا ما يفسر ذلك الاختلاف في بعض فقرات وثيقة بيان نوفمبر بين النسخة الأصلية والمترجمة، وذلك بسب تعدد الترجمات وفي أوقات مختلفة، والبعض يرى أن النسخة التي سلمها محمد بوضياف إليهم في القاهرة كانت مكتوبة باللغتين الفرنسية والعربية، وهكذا كان للثورة الجزائرية صدى إعلامي كبير لدى الشعوب العربية ككل بفضل إذاعة القاهرة.

تم تسليم البيان للمُديع أحمد السعيد من قبل السلطات المصرية، وكان أول من تلا البيان عبر أثير الإذاعة، وقبل إذاعة البيان كانت الوكالة المصرية تنتظر إعلان وكالة الأنباء الفرنسية عن تنفيذ المجاهدين الجزائريين للعمليات التفجيرية المتفق عليها في الجزائر، وقد كان نجاح الثوار في القيام ب 16 عملية منها على الأقل شرطا أساسيا حدد بين القيادة المصرية ووفد جبهة التحرير بالخارج لإذاعة البيان عبر صوت العرب.

وبعد نجاح الثوار الجزائريين بالقيام بأكثر من 30 عملية ليلة أول نوفمبر1954 في مختلف مناطق البلاد، حسب ما جاء في بلاغ من الحاكم العام روجي ليونار Roger Leonard يوم 2 نوفمبر نشر في جريدتي Le Journal d'Alger وجريدة Alger Républicain جاء فيه : " في الليلة الماضية أقترف نحو ثلاثين اعتداء في عدة جهات من القطر"، وبناء على ما أتفق عليه أعطيت التعليمات لأحمد السعيد من المخابرات المصرية بقراءة البيان، وأعيدت إذاعته 7 مرات من الساعة 11 ليلا يوم 1 نوفمبر 1954 إلى اليوم الموالي، هذا الشرط حدده جمال عبد الناصر، لأن إذاعة بيان بهذا الحجم دون تنفيذ الثوار للعمليات كان سيعرَض مصر إلى مشاكل مع فرنسا، التي كانت ستعتبر البيان تحريضا مصريا ضدها[3].

وكانت بذلك إذاعة القاهرة هي أول من أعلن انطلاق الثورة التحريرية الجزائرية، وأسمعت العالم نشيد الأحرار الجزائريين (من جبالنا طلع صوت الأحرار ينادينا للاستقلال)،

---

[1] أحمد السعيد، ولد بالقاهرة 9 أوت 1925، عين مديرا لإذاعة صوت العرب منذ 1959إل1967، ارتبط اسمه بالأحداث العربية و بالمعارك من الخليج إلى المحيط منذ 1951، و كان من خلال نداءاته الثورية من أبرز علامات الحقبة الناصرية. كان يسعى إليه أحمد بن بلة وعرَفه برجل المخابرات فتحي الديب. أنظر: حمدي رزق، "الاستخبارات أنشأت صوت العرب"،مجلة الوسط، ع476، 2001/3/12، القاهرة، ص26.

[2] محمد علال،" أحمد السعيد شيخ الإعلاميين العرب أول من تلا بيان أول نوفمبر"، جريدة الفجر، يومية جزائرية، تصدر عن ش.ذ.م.م، دار الصحافة، طاهر جاووت 1ماي-الجزائر العاصمة، السنة 12، العدد4392، 28 جوان 2012، الجزائر.

[3] فائزة بكار، إذاعة الجزائر الحرة المكافحة 1956-1962 دراسة تاريخية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص:علوم الإعلام و الاتصال، إشراف:أحسن بومالي، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، يناير 2010، ص ص48-49.

كما قام ممثل جبهة التحرير الوطني بالقاهرة بأول تعليق من إذاعة صوت العرب بعنوان: "الثورة تنفجر في الجزائر" ومما جاء فيه:"...إن حركة الفرق الجزائرية المسلحة قد التحقت لتدعيم الجبهة التي تكافح الإمبريالية الفرنسية في جميع الشمال الإفريقي...ويعتقد الملاحظون بأن انفجار هذه الوطنية الجزائرية يعتبر بداية نهاية الاستعمار الفرنسي في كامل القارة الإفريقية"[1].

وهكذا انطلقت الثورة التحريرية في منتصف ليلة الاثنين أول نوفمبر 1954م الموافق لـ: 5ربيع الأول 1374هـ وتم إصدار بيان أول نوفمبر الذي جاء واضحا في معانيه وموضحا اسم الحركة ودعا كامل الشعب الجزائري إلى الانضمام إلى الثورة من أجل الاستقلال[2].

2.2- التنظير للثورة من خلال بيان نوفمبر 1954م

يعتبر بيان نوفمبر 1954م ميثاقا للثورة الجزائرية ووثيقة تأسيسية لإعادة بناء وبعث الدولة الجزائرية المستقلة، فكان بذلك البيان دستورا لها، كونه تناول الخطوط العريضة لجزائر المستقبل فوضع ثوابِتها وانسجامها الشعبي والتاريخي والمستقبلي وبيّن علاقاتها مع جيرانها عربيا وإفريقيا وعالميا وحدد الإطار الصحيح الذي يجب أن تسير فيه الجزائر المستقلة ومفهوم الدولة التي يجب أن يتم بناؤها ديمقراطيا واجتماعيا في إطار المبادئ الإسلامية[3].

يُعد بيان نوفمبر تتويجا ناضجا وعميقا لما صدر عن التيار الوطني التحرري الاستقلالي منذ 1926م من نصوص ووثائق وأدبيات بلورت خلال ثلاثة عقود من الزمن الرؤية التحررية وحددت المواقف المبدئية من المتغيرات الداخلية والخارجية[4].

أنقذ البيان الحركة الوطنية من أزمتها <<من خلال دعوته لتجاوز طرفي النزاع (الحزبي) والاتجاه إلى مصدر الثورة وهو الشعب، لتحقيق الهدف الثابت في النضال الوطني المتمثل أساسا في استرجاع الاستقلال الوطني في ظل استعمار استيطاني سعى لإلغاء وجود الكيان الجزائري[5]>>.

تمكنت جبهة التحرير من إرساء مشروعها التحريري الثوري على تلك الأسس التي جعلتها متميزة عن غيرها من الفلسفات التحريرية...خاصة تلك التي عرفها العالم الثالث في

---

[1]- محمد جغابة، بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة للسلام، تقديم محمد العربي ولد خليفة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 1999، صص59-60.

[2]- عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، تصدير يوسف مناصرية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص09.

[3]- عامر رخيلة، أبعاد ومفاهيم لبيان أول نوفمبر 1954، مجلة المصادر، العدد 4،2001، المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، ص59.

[4]- المرجع نفسه، ص ص59-60.

[5]- حمانة البخاري، فلسفة الثورة الجزائرية، دار الغرب لنشر والتوزيع، وهران-الجزائر، ص 182.

القرن العشرين...إن هذه الأسس تتمثل...في خمسة محاور أساسية وهي: التفاؤل والوضوح والعمل والديمقراطية والتكامل[1].

أ- الجانب الشكلي لنص بيان أول نوفمبر

يتكون نص البيان من عدة فقرات أما الكلمات تصل إلى 662 كلمة[2]، ويتضمن البيان فقرات يمكن حصرها من حيث الشكل إلى 19 فقرة، ويغيب فيها إمضاء الجهة التي أصدرت النص حيث كتبت في أسفل النص عبارة الأمانة Le Sécrétariat .

- مسألة البسملة: إن غياب البسملة (باسم الله الرحمان الرحيم) في نص بيان أول نوفمبر مسألة تثير العديد من التساؤلات، لماذا غيبت البسملة في البيان؟ هل كان ذلك سهوا وقعت فيه الجماعة التي كتبت البيان؟ أم كان ذلك مقصودا لغرض معين؟

إن احتمال وقوع أصحاب بيان أول نوفمبر في السهو هو احتمال بعيد، خاصة وأن هؤلاء المحررين تميزوا بفكر ووعي كبيرين وتميزوا بالتخطيط المدروس والدقيق في كل خطوة وحتى في كتابة البيان، لذلك فإن السهو في وضع البسملة على نص البيان هو احتمال بعيد، والمرجح أن الأمر كان متعمدا.

يمكن القول أن بيان أول نوفمبر لم تكتب عليه البسملة لعدة اعتبارات، أولها أن الوثيقة أو نص البيان هو نص سياسي وليس نص ديني، وعليه فإن البسملة لا تدخل في النصوص السياسية والقانونية، وعامل آخر يطرح نفسه، أن نص البيان جاء مكتوبا باللغة الفرنسية لذلك ربما تجنب محررو البيان كتابة البسملة فيه، وبما أن بيان أول نوفمبر وجه إلى الطرف الفرنسي أيضا أبعدت البسملة حتى يقبلوا على قراءة البيان، ومن جهة أخرى حتى لا تكون الحركة الجديدة (الجبهة) محل شك من طرف السلطات الفرنسية أو فئات من الشعب الجزائري على أنها منتمية إلى حركة دينية إسلامية مثل جمعية العلماء المسلمين أو أنها متعصبة دينيا، رغم وجود عبارة المبادئ الإسلامية في البيان.

ب - لغة نص البيان: عند الاطلاع على بيان أول نوفمبر يظهر لنا من خلال مصطلحاته المختارة والدقيقة مدى الوعي والفكر السياسي اللذين كان يحملهما محررو بيان أول نوفمبر.

حرر النص الأصلي لبيان أول نوفمبر "بلغة فرنسية بسيطة لكنها سليمة إلى أبعد الحدود"[3]، ولكن لماذا باللغة الفرنسية؟ بالرجوع إلى الفكر والتعليم لأصحاب البيان يتضح لنا أنهم ذوي ثقافة فرنسية، ربما هذا يفسر لنا سبب كتابة البيان باللغة الفرنسية، ومن جهة أخرى كانت اللغة الفرنسية هي اللغة السائدة وقتئذ في التعليم والإدارة والتجارة والمعاملات

[1] فيه 8 نقاط يشير فيها للشعب الجزائري، وللمناضلين في نقطتين وللإسلام في نقطة واحدة وللبعد المغاربي في 8 نقاط وللحضارة في 13 نقطة وللديمقراطية في 13 نقطة وللإنسانية في 22 نقطة. أنظر:
Farouk Zahi, L'Appel du 1er Novembre 1954, le document politique «essentiel» de la Révolution, le courier d'ALGER, 2-11-2009.

[2] محمد العربي الزبيري، قراءة متأنية في بيان أول نوفمبر 1954، جريدة صوت الأحرار، ص6.

[3] الصادق عماري، "نداء أول نوفمبر المبادئ و الأطر"، جريدة صوت الأحرار، يومية جزائرية، الوطن، السنة 15، العدد 5090، الأربعاء 2014/10/31.

ومكونات المجتمع المدني وفي الأحزاب والحركات، أما اللغة العربية فقد فرض عليها الحصار والانزواء في دوائر ضيقة كمدارس تخريج المترجمين وموظفي المحاكم الشرعية.

وكان الحرص على الجانب العملي والفعالية ومسايرة الواقع يتطلب استعمال الفرنسية للتبليغ والتأثير. فاستعملت الفرنسية في البيان للمطالبة بالاستقلال وإعلاء الهوية الجزائرية ولغة الشعب ودينه وثقافته وآدابه، ولم تستعمل لتأكيد التبعية والاستلاب والسعي للاندماج في هوية الغير، بل واستعملت استعمالا يفتح آفاق اللغة العربية لا العكس[1].

ج- ترجمة نص البيان: حسب بعض المؤرخين والباحثين أن النص الأصلي الكامل ترجم إلى اللغة العربية على عجل سنة 1957[2]، وظلت دراسته تقوم على تلك الترجمة مع بعض الحذف والإضافات، إلى أن جاءت وزارة المجاهدين فأسست لجنة وطنية جمعت عددا من تلك الترجمات وأخضعتها للمقارنة والتدقيق اللغوي، وبعد أشهر من العمل انتهت إلى اختيار نص وقع الاتفاق على أن يكون هو الوثيقة الرسمية التي تعتمد في جميع الحالات، ووقعت طباعته بكيفية فاخرة ووزع بأعداد كبيرة على المؤسسات العمومية والتعليمية على وجه الخصوص[3].

ولكن، وقع العديد من الأخطاء عند عملية الترجمة من الفرنسية إلى العربية، بحيث لا نجد في النص باللغة الفرنسية ذلك التكرار الذي وجد في النص العربي: "أيها الشعب الجزائري، أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،... نعني الشعب بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة"، وفي النص بالفرنسية:

« Aux peuple Algérien, aux militants de la cause nationale…le premier d'une façon générale, les seconds tout particulièrement ».

وكذلك فيما يتعلق بالترجمة، فأول ما يلاحظ أن بيان أول نوفمبر جاء بالفرنسية تحت عنوانProclamation أي إعلان أو بلاغ[4] وليس نداء كما ترجم بالعربية والتي ترادفها بالفرنسية Appel، كما أن ترجمة عبارة La restauration de l'état أي إعادة بناء الدولة وليس إقامة أو بناء الدولة والتي تعني البناء والتأسيس من العدم، وهذا يعتبر أمرا خطيرا في الترجمة، لأن محررو البيان لم يضعوا هذه المصطلحات باللغة الفرنسية عبثا ومن دون مرجعية، ولم يكن ذلك مجرد تعبير لغوي لكن الأمر كان إيديولوجيا[5]، وجاء كذلك في البيان: <<فقد أعددنا للسلطات الفرنسية "وثيقة">> كما جاء وبالفرنسية عبارة Plate forme

---

[1] بما أن أحمد السعيد يقول أن البيان سلم إليه باللغتين العربية والفرنسية، فهذا يعني أن البيان قد ترجم منذ 1954 من قبل ممثلي الجبهة، ويمكن تفسير الأخطاء الواردة في الترجمة بمستواهم التعليمي وبكونهم فرونكوفونيين كما ذكرنا سابقا، وقد يكون ذلك متعمدا لأن البيان كان موجها بالدرجة الأولى إلى الجماهير مما يتطلب بساطة اللغة، وعليه فالمحررون كانوا يبحثون على كلمات سهلة وبسيطة.

[2] محمد العربي الزبيري،"قراءة متأنية في بيان أول نوفمبر 1954"، المرجع السابق، ص6.

[3] س.م.لحام وآخرون، "القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية، إنجليزي-فرنسي-عربي"، ط1، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، 2004، ص23.

[4] محمد العربي الزبيري، "ستون عاما بعد اندلاع ثورة التحرير الوطني"، جريدة صوت الأحرار، يومية جزائرية، الوطن، السنة 15، ع5089 ، الخميس 2014/10/30، ص9.

[5] س.م.لحام وآخرون، المرجع السابق، ص23.

المقصود منها أرضية عمل وليست وثيقة، أما الترجمة الصحيحة لكلمة وثيقة التي جاءت في العبارة: "إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة" والتي وردت بالفرنسية Charte فتعني ميثاق.

د- تعريف البيان

انطلاقا من الدراسة السابقة لقضية ترجمة بيان أول نوفمبر، قد يتساءل القارئ عن طبيعة هذا النص هل يعتبر إعلانا ؟ أم نداءا ؟ أم بيانا ؟ وهل هذه المصطلحات تطابق محتوى النص؟

- الإعلان: لغة إن: "إعلانAnnonce، أو بلاغ Proclamation، أو تصريح Déclaration"[1] هو إظهار الأمر والمجاهرة به وأما اصطلاحا: هو إبراز مزايا منتج أو نشاط ما والترويج له، وهذا ينطبق على بيان أول نوفمبر 1954 فيما يتعلق بالإعلان عن الحركة الجديدة أي ميلاد جبهة التحرير الوطني التي ستقود الكفاح إلى غاية الاستقلال وتعريفها كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، بحيث يعتبر البيان من الناحية القانونية "وثيقة تأسيسية لحركة تحررية، تحمل اسم جبهة التحرير الوطني والتي ولدت من مخاض الحركة الوطنية"[2]، وهنا فيه إعلان لولادة الجبهة.

أما فيما يتعلق بمزايا الجبهة فهي حاضرة في البيان من خلال المبادئ والأهداف ضمنيا وصراحة وخاصة ما يتعلق ببراءتها واستقلالها عن صراعات السلطة والأشخاص وهذه أهم ميزة يحكم الشعب الجزائري من خلالها على الجبهة. ويرتبط الإعلان بالدعاية في مختلف مجالات الثقافة والسياسة و الفنون، والإعلان هو استعمال وسائل الاتصال الجماهيرية مثل الصحافة ولوحات الإعلان والإذاعة والتلفزيون...[3]، إذن هذا ما عملت به الجبهة من خلال إذاعة البيان محليا ودوليا من خلال إذاعة صوت العرب والصحافة العربية.

يعتبر بيان أول نوفمبر في حد ذاته وسيلة إعلامية في شكل منشور وأهم وثيقة إعلامية صاغتها عبقرية الجماعة التي صنعت نوفمبر[4]، فالأفكار التي جاءت في بيان أول نوفمبر لم تكن إطلاقا لغرض شخصي بل كانت تتطلع لرغبة الشعب الجزائري بل ولرغبة شعوب العالم عامة والشمال الإفريقي خاصة في الحرية والاستقلال للإنسانية.

وبالفعل كان البيان مثيرا للاهتمام بحيث استطاع أن يلف الشعب الجزائري إلى صفوفه ويكسب عواطف العالم العربي من خلال عباراته وكلماته المنتقاة كما استطاع أن يثير اهتمام السلطات الفرنسية التي كانت في تساؤل مستمر عن أصحاب هذا البيان واعتبروه يتجاوز تفكيرهم، لكن ومع كل هذا فمصطلح الإعلان في البيان يخص فقط الفقرة المتعلقة بالإعلان عن ميلاد جبهة التحرير الوطني[5]، فلم يكن كامل نص البيان عبارة عن إعلان.

---

[1] نعيم الرفاعي، الإعلان، الموسوعة العربية، مجلد2، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، ص785،.

[2] نفسه.

[3] محمد شريف عباس، من وحي نوفمبر (مداخلات و خطب)، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص81.

[4] نعيم الرفاعي، المرجع السابق، ص 785.

[5] س.م.لحام و آخرون، المرجع السابق، ص25.

- النداء: لغة: النداء هو" دعوة و رجاء Appel "[1]، أما اصطلاحا فهو توجيه الدعوة إلى المخاطب وتنبيهه للإصغاء والاستماع، وهو طلب الإقبال بالحرف "يا" أو إحدى أخواتها[2]، لقد احتوى البيان على هذا النداء "أيها الشعب الجزائري...أيها المناضلون...أيها الجزائري" وجاء مخاطبا لهؤلاء داعيا إياهم لمباركة وثيقة البيان وللجهاد في سبيل الوطن والاستقلال[3]. وبالفعل كان البيان نداءا من الأعماق صادقا وقويا للأمة الجزائرية التي اهتزت واستجابت له بكيانها وعواطفها ووجدانها وعقلها والتفت حول ثورتها تجاهد وتكافح وتناضل[4]، لكن ليس كل النص عبارة عن نداء[5].

- بيان: لغة هو بلاغ Communiqué والبيان هو إيضاح (mise au point)Précision والبيان Manifeste وDéclaration.(Exposé un argument) [6]، واصطلاحا البيان: بلاغ رسمي يطلق على إيضاح رسمي صادر عن الحكومة أو أحد ممثليها الرسميين والذي يتضمن معلومات جديدة أو رؤية الحكومة وموقفها من حدث معين أو شرحها لقضية معينة أو إعلانا لنتائج مباحثات رسمية مع وفد أجنبي أو كشف النقاب عن موضوع معين.

إذا أسقطنا هذا التعريف على بيان أول نوفمبر 1954 نجد أن جبهة التحرير الوطني أصدرت هذا الإيضاح الرسمي أو الوثيقة القانونية الموجهة إلى الشعب الجزائري تعلن فيها عن تأسيس الجبهة والحركة الجديدة رسميا، هذه الجبهة هي الممثل الشرعي والرسمي الوحيد للشعب الجزائري هذا الأخير الذي سيمنحها الشرعية هي دون غيرها من خلال الالتفاف حولها وتفعيلها، وبالفعل هذه الجبهة ستشكل الحكومة الجزائرية المؤقتة عام1958.

فالبيان شرح قضية الجزائر وكشف النقاب عن حالتها السياسية والاجتماعية ومطالبها من الاستعمار(التفاوض أو الحرب) ورغبتها في استرجاع الاستقلال، وجاء معلنا لنتيجة حتمية هي اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية.

ومن جهة أخرى إن قضية تسميته بالبيان قد تكون مقصودة إما لربطها ببيان فيفري1943 (بيان الشعب الجزائري)[7]الذي حرره فرحات عباس مع مجموعة من الوطنيين والذي قدموه للحلفاء يطالبون فيه بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير لجميع الشعوب، حتى يكون مكملا له واستمرارية لنضال وعمل الحركة الوطنية، كما يمكن فهمه على أنه البيان الأول الصادرة عن حركة تحررية قد تتبعه بيانات أخرى.

---

[1] إبراهيم عبود السامرائي، الأساليب الإنشائية في اللغة العربية، ط1، دار المناهج للنشر، 2008، ص61.

[2] يمكن أن يكون النداء من خلال كلمة "أدعو" إن لم تنبها أحد أحرف النداء، و هذا جاء كذلك في بيان أول نوفمبر الذي يدعو إلى مباركة الوثيقة. للتوسع أكثر انظر محمد عبود السامرائي، (المرجع السابق)،ص ص61-62.

[3] محمد شريف عباس، المرجع السابق، ص81.

[4] من خلال قراءة و تحليل البيان يتضح أن النداء في البيان جاء صراحة و منه ما جاء ضمنيا، وكل عبارة في البيان كانت موجهة وتخاطب فئة معينة وذلك ما سيدرس في البعد الشعبي للبيان في الفصل الثاني.

[5] س.م لحام، المرجع السابق، ص25-109-227.

[6] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،"الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية...، المرجع السابق، ص84.

[7] نور الدين حاروش، (المرجع السابق)، ص220، ص ص502-503.

- أسلوب البيان: بما أن حركات التحرير الوطني تتميز بوضع الاستقلال السياسي كهدف ينبغي تحقيقه وبالتالي حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتستخدم أسلوب الكفاح أسلوبا أساسيا بواسطة ما يسمى بالحرب الشعبية ولكنها تمارس كذلك أسلوب النضال السياسي وتأخذ هذه الحركات من الجانب التنظيمي شكل جبهة سياسية تضم كافة الفئات الوطنية التي توافق على أهداف هذه الحركة وهذه الأخيرة تضم كذلك جناحين عسكري وسياسي، فهذا ما عملت به جبهة التحرير الوطني من خلال بيان أول نوفمبر[1].

- أفكار البيان: حسب الأفكار التي جاءت في البيان إلى 6 فقرات، وتكون بذلك الأفكار الرئيسية للبيان كالتالي:

- الظروف الداخلية والخارجية قبيل الإعلان عن جبهة التحرير الوطني.
- الإعلان عن ميلاد الحركة الجديدة: جبهة التحرير الوطني.
- توضيح الأهداف من هذا التنظيم الجديد.
- تبيان الوسائل الموصلة للأهداف.
- تصريح عن النوايا السليمة لجبهة التحرير الوطني من خلال المطالب والضمانات المقترحة على الطرف الفرنسي.
- تجديد النداء للشعب الجزائري لدعم الحركة الجديدة ووضعها في إطارها الطبيعي.

3.2- محررو البيان

إن الذين أقدموا على تحرير البيان وأطلقوا على حركتهم الجديدة اسم جبهة التحرير الوطني هم "جماعة من الشبان المسؤولين ومن المكافحين الوطنيين الواعين قد جمعوا حولهم أغلبية العناصر السليمة في الحركة الوطنية وقرروا الشروع في العمل الثوري إلى جانب المراكشيين والتونسيين[2]، وقد جاء توقيعهم باسم الأمانةLe secrétariat، أي الأمانة التنفيذية التي ستتولى قيادة الثورة وهم جماعة الست(مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، محمد بوضياف، ديدوش مراد و كريم بالقاسم)، وتشكلت هذه الأمانة في اجتماع 22 من طرف بوضياف، إن المناشير التي وزعت على الشعب لتعلن عن قيام الثورة رسميا في 1 نوفمبر 1954، كانت تحمل إمضاء "لجنة الثورة للإتحاد والعمل"، لكن التجاوب العميق للجماهير الشعبية مع الثورة التحريرية والانخراط الواسع في صفوفها أدى بالمسؤولين إلى تغيير عبارة اللجنة بجبهة التحرير الوطني أوائل سنة 1955[3].

[1] إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومه، الجزائر، 2005، ص9.

[2] الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، ANEP ، الجزائر، 2008، ص ص55-56.

[3] أحمد الخطيب، "الثورة الجزائرية"، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1958، ص169.

أما مسألة تسميتها بالجبهة[1] المقصود منها، تكتل لجميع التوجهات السياسية والإيديولوجية والدينية لكل الوطنيين الجزائريين، فهي لم تكن حزبا ولا تجمعا لعدة أحزاب وإنما كانت حزب-أمة[2].

إن هذه الحركة F.L.N "تحتوي على القليل من المسيرين الريفيين أو المفكرين لكنهم في غالبيتهم ذوي ثقافة وتعليم وأكثر ثقافة ونضجا من الطبقات الاجتماعية الأخرى، أغلبهم مر بالمدارس الفرنسية ولديهم شهادات تعليم، ولكن هذا لا يعني أن المستوى الثقافي عندهم كان رفيعا حتى وجد في صفوفهم ممن يمكن وصفهم بالعصاميين مثل زيغود يوسف ورابح بيطاط، ومنهم لا يمتلك المؤهلات العلمية سوى شهادة الابتدائية مثل بوضياف وكريم بالقاسم وبن بولعيد، وباستثناء حسين آيت أحمد وعبان رمضان، ولم تعرف الهيئات القيادية تطورا في مستوى التأهيل الثقافي إلا بعد انضمام جماعة المركزيين وعناصر من الإصلاحيين والليبراليين وشريحة معتبرة من الطلاب الجزائريين في المهجر[3].

يتضح جليا مما سبق، أن كتابة البيان انطلقت من إستراتيجية وفلسفة مدروستين اتسمت بها الجماعة المحررة للبيان، والتي أسست وثيقة منسجمة مع الظروف الداخلية والخارجية هذه الوثيقة التي جاءت في أوانها واستطاعت أن تبلغ مسامع العالم لما تحمله من قوة وإنسانية، وجاء البيان بلغة صارمة واعية لتطلعات الشعب وكيفية تحقيقها، وجاء بلغة العدو حتى تبرز له أنها ستحاربه بأسلحته التي فرضت على الشعب الجزائري وباللغة التي يفقهها، فبيان أول نوفمبر 1954، يحكم عليه حكم الكتاب من عنوانه، كان عنوانا عاكسا لمحتواه (نداء بيان وإعلان) لم ولن يفقد من أهميته وهيبته شيئا لأنه لم يكن مجرد حبر على ورق بل تجسد على الواقع، وجاء جامعا بين المادة والروح، وهذا ما يؤكده مضمون البيان.

بعد أن خاطب محررو البيان الضمير الوطني الجماعي <<الشعب الجزائري >>، وضمير الوطنيين المناضلين <<المناضلون من أجل القضية الوطنية >>، وقدموا تقييما للوضع الذي آلت إليه الحركة الوطنية من انسداد جعلها تبتعد عن تحقيق طموحات الشعب الجزائري، واستعرضوا بعض الظروف الإقليمية والدولية والتي اعتبروها ملائمة لإيجاد حل للقضية الجزائرية اقترحوا هذا المشروع الوطني الثوري من شانه إصلاح الوضع القائم ويحرر البلاد من قبضة الكولونيالية وفي نفس الوقت يتضمن تصورات مستقبلية.

4.2- قراءة في خطاب نوفمبر

أ- مستويات الخطاب : من عام ← إلى خاص ← إلى شخصي.

---

[1] الحزب، مجموعة من الأشخاص يؤمنون بفكرة معينة يسعون لتطبيقها...يشكلون تنظيما سياسيا لتحقيق أهدافهم بالأساليب السياسية وطبقا لأحكام الدستور والقانون. أنظر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية،"معجم القانون"، (المرجع السابق)، ص13.

[2] Benjamin Stora, « Algérie histoire contemporaine 1830-1988 », Casbah Edition, Alger, 2004, PP160-161.

[3] محمد جغابة، المرجع السابق، ص56،57.

- خطاب عام، لأنه موجه إلى كل شرائح المجتمع الجزائري<<أيها الشعب الجزائري>>.
- خطاب خاص، لأنه موجه للطبقة السياسية، فهي فئة معينة : << أيها المناضلون...>>
- خطاب شخصي، تمثلت شخصنة الخطاب في توجيه الدعوة بشكل صريح لكل جزائري ليلتحق بالثورة : << أيها الجزائري ! >>

ب- الأطراف الموجه لها الخطاب
- الأطراف الموجه لها الخطاب بشكل غير صريح
* إلى الحركة الوطنية والمقاومة المسلحة في كل من المغرب وتونس ومن خلالهما الشعبين الشقيقين .<<...أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل >>.
* إلى المركزيين والمصاليين: <<...أننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة >>.
* إلى المجتمع الدولي : << في إطار الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحررية >>.
- الأطراف الموجه لها الخطاب بشكل صريح:
* إلى السلطات الفرنسية:<<فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة>>.
* إلى الكولون : << جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر لهم الاختيار بين...>>.

ج- طبيعة وثيقة نوفمبر

*الطبيعة القانونية :

- هو وثيقة تأسيسية لحركة تحررية تحمل اسم جبهة التحرير الوطني F.L.N . حيث جاء في البيان: << أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم: جبهة التحرير الوطني >>.

- وضع قواعد عامة ومبادئ أساسية لدستور الدولة الجزائرية المستقلة، حيث جاء في البيان:<< إعادة بناء الدولة الجزائرية، الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية>>، وكذلك: << احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني>>.

* الطبيعة السياسية :
- هو أول بيان سياسي لجبهة التحرير الوطني .
- من حيث طرحه للأوضاع والأزمات السياسية التي تمر بها الحركة الوطنية، والتطورات التي تشهدها الأقطار المجاورة .
- تقديمه أرضية العمل إلى السلطات الفرنسية تحتوي على شروط ومطالب سياسية للدخول في المفاوضات .

* الطبيعة التاريخية:

- يعتبر بيان نوفمبر من الناحية التاريخية هو إعلان عن بداية وانطلاقة الثورة التحريرية الجزائرية، فالتأريخ للثورة يبين لنا أن اندلاع الثورة مقرون بإعلان بيان نوفمبر وميلاد جبهة التحرير الوطني .

5.2- أهداف ومبادئ بيان نوفمبر 1954م

يحتوي نص البيان على مجموعة من المبادئ والأهداف<<من باب النزاهة التاريخية لابد أن نشير إلى أن هذه المبادئ لم تكن جديدة في خطاب وممارسة الحركة الوطنية وإنما الجديد فيها هو التعبير الصريح عنها وتحديد وسائل بلوغها في آجال أصبحت دقيقة>>[1].

أ- الأهداف الداخلية:

* الاستقلال الوطني بواسطة إقامة (بإعادة بناء) الدولة الجزائرية:

* الديمقراطية: إن إعلان ديمقراطية الدولة الجزائرية المستقلة هو إستراتيجية، وفي نفس الوقت تصحيح لانحراف كفاح الحركة الوطنية وثورة على الوضع القائم، فمن الناحية الإستراتيجية كان الهدف من إعلان هذا المبدأ هو التعبئة الشعبية حول المشروع التحرري ومن الناحية التصحيحية هو تصحيح<< لتجربة الحركة الوطنية التي من بين ما يعاب عليها، احتكار الديمقراطية باسم الديمقراطية، بحيث أصبحت الحاجة السياسية من اختصاص المحترفين وبعيدة عن الشعب الذي قُزِّم إلى مصف الجمهور بمعناه المسرحي>>[2]، أما الثورة على الوضع القائم فهو الثورة على الممارسة الاستعمارية التي ميزها القمع والعنصرية وتغييب للشعب الجزائري.

* العدالة الاجتماعية: إن مبدأ الاجتماعية مقترن بمبدأ الديمقراطية، فالهدف الأول للدولة الديمقراطية هو تحقيق العدالة الاجتماعية والحرية المسؤولة << ففي ظرف الثورة التحريرية الجزائرية ذات البعد الشعبي العميق فإذا كانت المساواة في التضحية والاستشهاد فلماذا لا تكون في الحياة؟[3] >>.

إن تحقيق العدالة الاجتماعية مطلب للشعب الجزائري قبل أن يكون مبدأ من مبادئ الثورة التحريرية.

* في إطار المبادئ الإسلامية: إن اختيار إقامة الدولة الجزائرية في إطار المبادئ الإسلامية لا يتنافى مع مبدأ ديمقراطية واجتماعية الدولة لأن من مبادئ الإسلام الشورى والمساواة الاجتماعية وهو تعبير عن رفض لواقع قبل أن يكون هدف أي رفض لسياسة استعمارية إدماجية وإثبات لهوية الشعب الجزائرية الذي عبر عن تمسكه بها من خلال رفضه لسياسة الإدماج.

---

[1]- محمد جغابة، المرجع السابق، ص59.
[2]- محمد جغابة، المرجع السابق، ص60.
[3] المرجع نفسه، ص61.

- باحترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني: إن احترام الحريات الأساسية يعتبر أحد أهم المبادئ الأساسية للثورة الجزائرية والدولة المستقلة المنشودة، تحت إطار نبذ العنصرية والتسامح الديني[1].

إن احترام الحريات الأساسية كان أحد مطالب الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها وأصبح من المبادئ المؤسسة لثورة الجزائرية و الدولة المستقلة المنشودة، وهذا المبدأ لا يتعارض مع المبادئ الإسلامية التي تنبذ التمييز العنصري وتدعو إلى التسامح الديني.

* التطهير السياسي: ويكون ذلك<<بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما لتخلفنا الحالي>>، وهنا إشارة واضحة للأزمة التي شهدتها الحركة الوطنية (أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية) والتي انتهت بانقسامها إلى مصاليين ومركزيين وحركة محايدة والتي<<وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار...الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية[2]>>.

- تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري: أي الطاقات السليمة التي لم تتأثر بفكرة الجزائر فرنسية ومازالت مؤمنة باستقلال الجزائر شعبا وأرضا، فهذه الطاقات سوف يتم تجميعها وتنظيمها تحت إطار جبهة التحرير الوطني من أجل تحقيق الاستقلال.

ب- الأهداف الخارجية:

* تدويل القضية الجزائرية: هذا رد ورفض لأسطورة الجزائر أرض فرنسية والتي سعت فرنسا لترسيخها من خلال مراسيمها وقوانينها وأخرها القانون الخاص 1947م، ومن أهم أهداف تدويل القضية الجزائرية كسب الرأي العام العالمي وفضح السياسة الاستعمارية في وقت انتشرت فيه موجة التحرر وظهرت فيه هيئات دولية تُدّعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.

* تحقيق وحدة شمال إفريقيا: في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي فهي وحدة يفرضها الانتماء الحضاري والديني والجغرافي والمصير المشترك، فكان تأسيس نجم شمال افريقيا(1927م) دليل على الرغبة المغاربية في توحيد الكفاح لكن هذه الرغبة لم تتحقق بحيث اندلع الكفاح في المغرب وتونس وتأخر في الجزائر حيث ورد في نص البيان<<ان أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري

[1]- بيان نوفمبر، الملحق رقم 01.
[2]- نفسه.

في شمال افريقيا، ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين الى الوحدة في العمل، هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة[1] >>.

* في إطار ميثاق الأمم المتحدة: أكد محررو البيان على تعاطفهم الفعال اتجاه جميع الأمم التي تساند قضيتهم التحررية التي هي قضية شعب مضطهد يتوق للحرية.

بعد أن حدد البيان الأهداف بَين وسائل عمل جبهة التحرير الوطني لتحقيق الاستقلال حيث جاء في نص البيان <<إن جبهة التحرير الوطني ولكي يتحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما العمل الداخلي سواءا في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة في العالم كله وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين[2]>>.

ج- شروط التفاوض

خاطب البيان الحكومة الفرنسية وأبدى رغبته في السلم وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء فأعد لها وثيقة مشرفة للمناقشة تتضمن الشروط التالية:

– الاعتراف بالجنسية الجزائرية: بطريقة علنية ورسمية ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل الجزائر أرضا فرنسية، هذا يدل بوضوح رفض كل القوانين والقرارات الفرنسية التي كان الهدف منها تحويل الجزائر الى أرض فرنسية وطمس الهوية الوطنية مثل: قانون الأنديجينا، ورفض المواطنة الفرنسية حتى وان كانت تعني التساوي في الحقوق مع فرنسي المتروبول.

* فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري: على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ، وهذا يعني قطع الطريق أمام كل من تُخول له نفسه التحدث باسم الشعب الجزائري أو تمثيله بدون أن يكون مفوضا من طرفه والمقصود هنا بعض الفئات الاجتماعية والمثقفة التي وقعت ضحية للإصلاحات والقوانين الفرنسية والتي منحتها فرنسا بعض الامتيازات على حساب غالبية الشعب الجزائري وكان هدفها من ذلك خلق فئة موالية ومتعاونة تخدم المصالح الفرنسية وبذلك تزرع روح الفتنة والتفرقة، والتفاوض على أساس الاعتراف بالسيادة التامة حتى لاتقع الجزائر ضحية للتقسيم العرقي والديني، ويدل كذلك على رفض محرري البيان لسياسة فصل الصحراء من خلال إخضاعها للقوانين الخاصة.

*خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين: ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة، فمحرري البيان يدركون جيدا رد فعل السلطات الفرنسية العنيف على انطلاق الكفاح المسلح، وحوادث 08ماي1945م دليلا على ذلك، وحتى يتم التفاوض دون أي ضغوطات.

وفي المقابل :

* المصالح الفرنسية ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ستُحترم، كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات، فإنهاء الوجود الفرنسي في الجزائر واسترجاع السيادة

[1]- بيان نوفمبر، الملحق رقم 01.
[2]- نفسه .

الوطنية لا يعني التعدي على المصالح الفرنسية المكتسبة بطرق نزيهة وكذلك الأمر بالنسبة للعائلات والأشخاص والهدف من ذلك تحييد الكولون وكسب الرأي العام الفرنسي خاصة مؤيدي الفكر التحرري.

* جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب اتجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، فمحررو البيان يدركون جيدا رغبة الكولون في البقاء في الجزائر هذه الرغبة جعلتهم يقفون في وجه السلطة الفرنسية ويطالبون بالاستقلالية في ادارتها ولذلك كان لابد من وضعهم أمام خيارين كلاهما يصب في صالحهما.

* تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين على أساس المساواة والاحترام[1]، يعني قيام علاقات بين فرنسا والجزائر تكون وفق اتفاق بين الطرفين على أساس احترام سيادة كل دولة ومصالحها، لاعلى أساس الهيمنة والاستغلال والتبعية فهي تجسيد للاستعمار في حُلتِه الجديدة.

وختم البيان بدعوة كل جزائري لمباركة البيان والانضمام إلى الكفاح الوطني لإنقاذ الجزائر واسترجاع حريتها[2].

د- تقييم بيان أول نوفمبر1954م

يعتبر بيان نوفمبر 1954م وثيقة تأسيسية للثورة الجزائرية وفي نفس الوقت دستورا لها، <<كونه تناول الخطوط العريضة لجزائر المستقبل فوضع ثوابِتها وانسجامها الشعبي والتاريخي والمستقبلي وبيّن علاقاتها مع جيرانها عربيا وإفريقيا وعالميا وحدد الإطار الصحيح الذي يجب أن تسير فيه الجزائر المستقلة ومفهوم الدولة التي يجب أن يتم بناؤها ديمقراطيا واجتماعيا في إطار المبادئ الإسلامية[3]>>.

- يُعد<< بيان نوفمبر تتويجا ناضجا وعميقا لما صدر عن التيار الوطني التحرري الاستقلالي منذ 1926م من نصوص ووثائق وأدبيات بلورت خلال ثلاثة عقود من الزمن الرؤية التحررية وحددت المواقف المبدئية من المتغيرات الداخلية والخارجية[4]>>.

- أنقذ البيان الحركة الوطنية من أزمتها<<من خلال دعوته لتجاوز طرفي النزاع(الحزبي) والاتجاه إلى مصدر الثورة وهو الشعب، لتحقيق الهدف الثابت في النضال الوطني المتمثل أساسا في استرجاع الاستقلال الوطني في ظل استعمار استيطاني سعى لإلغاء وجود الكيان الجزائري[5]>>.

---

[1]- بيان نوفمبر، الملحق رقم 01.

[2]- عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012،ص09.

[3]- عامر رخيلة، أبعاد و مفاهيم لبيان أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص59.

[4]- المرجع نفسه، ص ص59-60.

[5]- المجاهد العدد 11، 04/01 /1957، ينظر: حمانة البخاري، فلسفة الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 182.

- تعرف فلسفة نوفمبر بأنها<<فلسفة تحرير وطني عن طريق الثورة>>[1]، والتي<<عملت بدورها على إرساء مشروعها التحريري الثوري على تلك الأسس التي جعلتها متميزة عن غيرها من الفلسفات التحريرية...خاصة تلك التي عرفها العالم الثالث في القرن العشرين...إن هذه الأسس تتمثل...في خمسة محاور أساسية وهي: التفاؤل والوضوح والعمل والديمقراطية والتكامل[2]>>.

- واجهت <<فلسفة نوفمبر كل الحلول التطورية والزائفة بالحل الثوري الذي رأت أنه الحل الموضوعي الوحيد...أمام ذلك الاستعمار الاستيطاني الذي تعرضت له الجزائر[3]>>، وإلى جانب هذه الخاصية هناك خاصية أخرى لفلسفة نوفمبر وهي<<القطيعة التي نجحت في تحقيقيها مع النظام الاستعماري الفرنسي ومع تلك الأحزاب السياسية الوطنية ومع أساليبها[4] >>، وإلى جانب الخاصيتين المذكورتين سابقا هناك خصائص أخرى لفلسفة نوفمبر نذكر منها: أصالتها العربية الإسلامية، طابعها الجماهيري، بساطة إيديولوجيتها التي تمثلت في فكرة واحدة وفي كلمة واحدة وهي الاستقلال[5].

إذا كان ما ذكرناه سابقا إيجابيات تُحسب لصالح فلسفة نوفمبر هذا لا يعني التغافل عن سلبياتها والتي نذكر منها:

- يذهب بعض الدارسين إلى القول بأن عدم ذكر بيان نوفمبر لاصطلاح الثورة يلغي عن الثورة الجزائرية صفة الثورة ويدخلها في خانة الحرب وهو الأمر المردود عليه بالعودة للبيان الذي لم ترد فيه أصلا كلمة حرب...فالبيان تضمن ألفاظ وعبارات مثل: العمل المحض، الكفاح التحريري، وكلها جاءت في صياغ الدعوة إلى النضال الشعبي المسلح...وحتى لو كان إغفال ذكر الثورة في البيان متعمدا فإن...الحركة التي أُعلن عن تأسيسها لم يتردد في وصفها صراحة بالحركة الثورية[6].

- إن الضمانات الممنوحة لفرنسا والفرنسيين الراغبين في البقاء بالجزائر في حالة استقلالها ستصبح قيود للجزائر المستقلة.

- يعترف محمد بوضياف بغموض أهداف بيان أول نوفمبر بقوله: "عندما نراجع مكتوبات ذلك الوقت وعلى الخصوص إعلان جبهة التحرير الوطني...يثير إنتباهنا إهتمام محرريها بإنقاذ الحركة الثورية من الفشل...وبتحديد الاستقلال الوطني كهدف للكفاح دون تدقيق طبيعته ومحتواه الاقتصادي والاجتماعي...هذا التعريف كما نلاحظه يبقى غامضا جدا وذلك هو ما يفسره جزئيا التناقضات التي سيعرفها كفاح التحرر الوطني والأزمات العديدة التي هزته[7] ".

إن ما نظر للثورة من خلال بيان أول نوفمبر مهما كان يظهر بسيطا عند نشره في بداية الثورة، إلا أن مرور السنوات الأولى بدأ يظهر لكل الأطراف أنه نصا يحمل أبعاد كثيرة

---

[1]- حمانة البخاري، المرجع السابق، ص 182.

[2]- المجاهد العدد 28 بتاريخ 1958/08/22، ينظر: حمانة البخاري، المرجع نفسه، ص203.

[3]- المرجع نفسه.

[4]-:حمانة البخاري: المرجع السابق، ص202.

[5]- عامر رخيلة، المرجع السابق ص ص60-61.

[6]- محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، ط1، دار النعمان للطباعة و النشر، الجزائر، 2010 ، ص ص66-67.

[7]- مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا... المرجع السابق. ص88.

ويطرح عدة قضايا سياسية ومصيرية، والمسائل التي بينها البيان أثارت جدلا كثيرا أثناء المفاوضات بين الطرف الجزائري والفرنسي، كما أن المبادىء والأهداف التي سطرها جعلها عقيدة لدى كل الجزائريين، منها خاصة الوحدة الترابية، فاليوم أصبح هذا الخطاب (البيان) نصا متكاملا وموضوع الباحثين في تاريخ الثورة الجزائرية، كما يعتبره الكثير من الجزائريين ميثاقا ومرجعية للدولة الجزائرية.

ومهما اختلفت توجهات الجزائريين بقي هذا البيان يحمل نوعا من القداسة لارتباطه بمفجري معنى ومبنى، وكان هذا البيان مبشرا للهدف الذي كان يسمو إليه الشعب وهو الاستقلال.

المحور الثاني: المواقف المحلية والخارجية من اندلاع الثورة

إن تفجير الثورة بالشكل الذي نفذه جيش التحرير الوطني في عدة مناطق من التراب الوطني بطريقة غير منتظرة ولا متوقعة جعل من كل الأطراف تتيه في تفسير الحدث وفي تحديد المسؤول وعن الجهة التي كانت من وراءه، فالفضل في هذه المباغتة يعود لسرية الإستراتيجية، فما هي ردود الأفعال الأولية الوطنية والفرنسية والمواقف الدولية من اندلاع الثورة الجزائرية؟

إن المواقف المحلية المقصود منها ردود الفعل الداخلية سواء كانت فرنسية أو جزائرية.

1- ردود فعل السلطات الفرنسية

أ - موقف المسؤولين المحليين

مباشرة بعد تنفيذ جيش التحرير الوطني عدة عمليات مسلحة نشر الحاكم العام روجي ليونار بلاغا Roger Leonard يوم 2 نوفمبر صدر في جريدة Le Journal d'Alger وكذلك في جريدة Alger Républicain يوم 03 نوفمبر، جاء فيه : " في الليلة الماضية أقترف نحو ثلاثين اعتداء في عدة جهات من القطر، وخاصة في عمالة قسنطينة وفي جهة الأوراس...فقتل ضابط وجنديان في خنشلة وباتنة، وكذلك حارسان ليليان في القبائل"[1]، ولم يتردد روجي ليونار في إرجاع سبب هذه الأحداث إلى جهات خارجية خاصة " مصر" التي أذيع منها بيان أول نوفمبر [2].

وفي اليوم الثالث نوفمبر، أقام روجي ليونار ندوة صحافية ذكر فيها للصحفيين هذه الفقرة من نداء أذاعه صوت العرب قال فيه: " في هّذا اليوم، الخامس من ربيع الأول،

[1]- محمد سريج، الثورة الجزائرية في الصحافة التونسيةٌ: جريدّة " العمل "أنموذجا 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، السنة الجامعية 2016-2017، 772 صفحة، جامعة جيلالي اليابس بسدّي بلعباس، كليةٌ العلوم الإنسانيّة الاجتماعيةٌ قسم العلوم الإنسانيةٌ. ص234.

[2]- مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية ...،المرجع السابق. ص89.

الموافق فاتح نوفمبر 1954، بدأت الجزائر تحيا حياة كريمة شريفة "[1]، ثم صرح لإذاعة الجزائر بتاريخ 05 نوفمبر بأنه يؤكد بأن ما وقع يترجم النوايا المُبيّتة لاستهداف استقرار الجزائر مثلما يحدث في البلدان المجاورة ، والدليل على ذلك هو تلك التصريحات الحماسية التي تطلقها إذاعة صوت العرب من القاهرة وارتباطها بمنفذي الاعمال التي حدثت ليلة أول نوفمبر. [2]

أما جاك شوفاليي Jacques Chevalier رئيس بلدية الجزائر ونائبها في البرلمان الفرنسي فقد صرح في خنشلة يوم 02 نوفمبر:" إن الحكومة لن تقبل، بأية صفة كانت، أي إرهاب فردي أو جماعي، وإن جميع التدابير ستتخذ" [3]، وللتقليل من قيمة الذين فجروا الثورة ومحاولة عزلهم عن الشعب الجزائري صرح بريفي (والي) الجزائر تريمو Trémaud يوم 02 نوفمبر:" إن هذه الاعتداءات...قامت بها حفنة من المتعصبين..." [4].

ب- موقف الحكومة الفرنسية

أما موقف السلطات الفرنسية بباريس شنت حملة إعلامية ضد الثورة الجزائرية، وحاولت بعث رسائل للمجتمع الدولي لتحذرهم من مخاطر التدخل في المسألة الجزائرية حيث صرح وزير الداخلية فرانسوا ميتران François Mittérand ، يوم 4 نوفمبر 1954: " المفاوضات الوحيدة هي الحرب[5]"، كما صرح أمام لجنة الشؤون الداخلية في البرلمان الفرنسي: << أن الجزائر من الشؤون الداخلية >> [6]. وفي 07 نوفمبر يضيف رئيس الحكومة

---

[1]- محمد قدور، رد فعل الفرنسيين و مواقف أحزا ب الحركة الوطنية الجزائرية من اندلاع الثورة التحريرية 01 نوفمبر 1954 (دراسة في مذكرات و شهادات ووثائق أرشيفية ، ص ص 114-136، مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر، المجلد 03 :العدد : 08 ، ماي 2020 . ص119.

[2]- مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية...، المرجع السابق، ص90.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، 272 صفحة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري – قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ و الآثار، تاريخ المناقشة 2006/12/25، ص137.

[5]- مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية ...، المرجع السابق. ص110.

[6]- أحمد منغور، موقف الرأي العام...، المرجع السابق، ص137.

مانداس فرانس Mendes France:" الجزائر هي فرنسا " و فرنسا لا تعترف بداخلها بأية سلطة، غير سلطتها "[1].

وأمام البرلمان الفرنسي صرح بيير منديس فرانس Mendes France، رئيس الحكومة الفرنسية: << إن الأمة لن تسمح لأحد أن يخاطر بوحدتها، وأن ليس هناك انفصال ممكن للجزائر عن فرنسا>>[2] ، وأمام البرلمان يقول مانداس فرانس يوم 12 نوفمبر 1954 : " تأكدوا أنه لن يكون من الحكومة أي تردد أو تنازل ... في تطبيق القانون... سوف لن نتقاعس عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن السلام الداخلي للأمة ووحدتها وسلامة الجمهورية، لأن عمالات الجزائر، هي جزء من فرنسا " [3] ويطلب رئيس الحكومة أمام البرلمان الفرنسي من مصر الكف عن مساعدة الثوار الجزائريين[4].

2- موقف الصحافة الفرنسية

من أول يوم لاندلاع الثورة شنت الصحافة الفرنسية حملة شرسة على الذين فجروا الثورة ونعتتهم بمختلف الصفات، فالصحافة الفرنسية الصادرة بالجزائر مثل جريدة La Dépèche Quotidiènne كتبت في 02 نوفمبر :<< فجائية هذه الأحداث، وتزامنها الدقيق، مما يدل على وجود مخطط تنفيذي صممته وأنجزته منظمة منضبطة >>[5]، كما قامت جريدة Le Journal d'Alger بحملة تهويل للكولون، حيث كتبت يوم 03 نوفمبر: << السكان الأوروبيون يطلبون من الجيش والدرك الحماية من الإرهابيين >>، كما كتبت عن ذلك جريدة Le Monde يوم 16 نوفمبر: << فطيلة الأيام التي تلت انفجار الإرهاب تراكمت

[1]- مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية...، المرجع السابق. ص105.

[2]- أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي...، المرجع السابق، ص135.

[3]- محمد قدور، رد فعل الفرنسيين و مواقف أحزا ب الحركة الوطنية الجزائرية...ص119.

[4]- مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية...، المرجع السابق، ص99.

[5]- المرجع نفسه، ص97.

طلبات رخص حمل السلاح من طرف الأوروبيين على مكاتب محافظي الشرطة ورؤساء البلديات المختلطة >>[1].

منذ اندلاع الثورة راحت جريدة لورور L'Aurore يوم 5 نوفمبر تغذي العداء ":أن الذين نفذوا العمليات يتلقون الأسلحة والأوامر من الخارج". وهي الصحيفة التي ساهمت أكثر من غيرها في نفث سموم العنصرية في فرنسا ضد الجزائريين[2].

كما قامت الصحف الفرنسية بربط ما يحدث في الجزائر بما يدور إقليميا متهمة مصر والدول العربية أنها من وراء الثورة الجزائرية وخططت لها، حيث كتبت جريدة le Figaro كتبت في 02نوفمبر 1954: "إن الجامعة العربية وأولئك الذين يعيشون في المنفى في القاهرة ليسوا وحدهم من يمارسون ضدنا سياسة الأرض المحروقة... ففرنسا لن تحارب طويلا ضد الاشباح...[3] إذ لابد أن تسقط الأقنعة يوما ما..."[4] ، فهذه الجريدة اتهمت منذ البداية أطراف خارجية على أنها هي التي حبكت العملية، وقد ذهب في هذا المنحى الحاكم العام ليونار Roger Léonardبقوله: " يبدو أن هؤلاء المحركين من الخارج يقصدون بهذه العملية أن تساعدهم على عرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة قريبا، ضمن ملف المغرب الفرنسي "[5].

وكثر تكهن الصحف الفرنسية لاستطلاع اليد التي أمضت بيان فاتح نوفمبر [6]، وجاء في جريدة Figaro Le يوم 03 نوفمبر:<< منشورات وزعت في عدة جهات لم تترك شيئا في الغموض، ولا مجال اليوم للإبهام، فهي موقعة باسم جبهة التحرير الوطني[7].

---

[1]– أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي...، المرجع السابق، ص135.

[2]– محمد قدور، رد فعل الفرنسيين و مواقف أحزا ب...، المرجع السابق، ص118.

[3]– أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي...، المرجع السابق، ص135.

[4]– مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة أول نوفمبر، المرجع السابق. ص89.

[5]– أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام – دراسة في الإعلام الثوري– الصادر عن وزارة الثقافة، الطبعة3، الجزائر 2007، 221صفحة، ص57.

[6]– أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام – دراسة في الإعلام الثوري– المرجع السابق، ص58.

[7]– محمد قدور، رد فعل الفرنسيين و مواقف أحزا ب الحركة الوطنية... المرجع السابق، ص119.

وفي تحليلها لهجومات نوفمبر حاولت جريدة le Monde تقديم قراءة سياسية للأمر، حيث جاء في عدد 3 نوفمبر 1954 ما يلي:<< قد يقول المرء أن العمليات ليس لها الطابع المصالي حيث لم يتبعها تحركات جماهيرية وتمردات وانتفاضات ولم تسجل أية هيجانات مشبوهة، لذلك لا يسعنا إلا أن نصدق أننا أمام منظمة خارجة عن الأحزاب الوطنية ولا تمت إلى الجماهير بصلة...>> [1]، هذا التحليل كان منطقيا وصائبا ويعكس مدى معرفة الصحافة الفرنسية خبايا الأوضاع السياسية في الجزائر والصراعات الدائرة داخل الحركة الوطنية، وأن حتى الجزائريين من مناضلين وعامة تفاجؤوا بالحدث، كما أن هذه الجريدة قامت بتحديد الطرف الفاعل والمقصود به جبهة التحرير وحاولت ربطها بأطراف خارجية .

3- المواقف الجزائرية

تباينت مواقف النخبة الجزائرية وخاصة الطبقة السياسية تجاه الثورة التحريرية المسلحة وجبهة التحرير الوطني التي اعتبرت نفسها أنها الممثل الوحيد للشعب الجزائري،

أما مصالي الحاج فلم يتخذ موقفا علنيا إلا يوم 08 نوفمبر: << لا يمكن وضع حد لهذه الانفجارات التي ليست في الحقيقة سوى أعمال يائسة، إلا بإنهاء هذا النظام والاستجابة لطموحات شعبنا وهنا يكمن العلاج>>[2].

وبعد أن تأكّد المصاليون بأن جبهة التحرير ماضية في طريقها بمفردها بعيدا عن أي وصاية تاريخية، حاولوا اللّحاق بالثورة وأن لا يتركوا لأنصار القوة الثالثة كما سماهم مصالي في مؤتمر هورنو شرف قيادتها التي طالما حلم بها أب الحركة الوطنية، فسارعوا إلى تشكيل الحركة الوطنية الجزائرية [3].

يذكر الأستاذ العربي الزبيري أن هناك اختلاف في تاريخ ظهور الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A - ، حيث هناك من يرجع تاريخ ميلادها إلى شهر ديسمبر 1954 أو شهر مارس 1955 ، إلا أن هناك من يوحي بأنها تأسست على إثر مؤتمر هورنو 14 جويلية 1954 [4]، كما كونوا قوة عسكرية مناوئة ومنافسة لجيش التحرير.

---

[1]- محمد سريج، الثورة الجزائرية في الصحافة التونسيةٌ: جريدّة " العمل "أنموذجا، المرجع السابق، ص80.

[2]- محمد قدور، رد فعل الفرنسيين...، المرجع السابق، ص123.

[3]- المرجع نفسه، ص134.

[4]- محمد سريج، الثورة الجزائرية في الصحافة التونسيةٌ...، المرجع السابق، ص80.

أما بالنسبة للمركزيين فهناك من يرى أنهم لم يقفوا مع الثورة منذ البداية وهذا مولود قاسم يقول:" أن المركزيين وصفوا الثورة بالأعمال الإرهابية، وقام بها إرهابيون"[1]، ويرى محمد حربي أن السبب في هذا هو محاولة خلق المركزيين لجبهة داخلية تسعى للاستقلال الداخلي متأكدين أن فرنسا لن تتفاوض مع جبهة التحرير [2]، أما عبد الحميد مهري الذي أرفق ضمن ملاحق كتابه وثيقة أرشيفية جد هامة مؤرخة في 16 أوت 1954 عبارة عن تكليف ممضي من طرف حسين لحول وأخرى من طرف محمد خيضر يكلفان فيها السيد الهاشمي الطود بمهمة البحث وشراء السلاح لدى السلطات الليبية[3].

والشيء الذي هو مؤكد أن الحزب الوحيد الذي أُتهم بأنه من وراء الثورة وتعرض مناضلوه منذ اندلاع الثورة إلى الاعتقال والتعذيب هو حركة الانتصار سواء كانوا مركزيين أو مصاليين.

أما موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في إحدى تعليقاته على العمليات الأولى لجبهة التحرير :<< بأنها اليأس والفوضى والمغامرة>>[4]، ويبدو من خلال تصريحات "فرحات عباس "، أنه بين أمرين من جهة يحمل السلطات الاستعمارية ما جرى ليلة الفاتح نوفمبر ،ومن جهة ثانية لا يؤمن بالعنف كوسيلة للحل، بقي متمسكا بمبدئه الداعي لتغيير الأوضاع بالقانون[5].

أما بعض شهادات قيادة جبهة التحرير الوطني مثل التي جاءت في مذكرات علي كافي: بأن U.D.M.A استمر على موقفه ومبادئ حزبه وهو التعلق بالشرعية وإدانة العنف والمناورة للحصول على تنازلات من فرنسا[6]، إذ نجد أن فرحات عباس يقترح على الفرنسيين إقامة فيدرالية جزائرية مستقلة داخليا ومتحدة مع فرنسا... فالاتحاد الديمقراطي لم يعترف

---

[1]– محمد قدور، رد فعل الفرنسيين...، المرجع السابق، ص125.

[2]– المرجع نفسه، ص125.

[3]– محمد سريج، الثورة الجزائرية في الصحافة التونسيةّ...، المرجع السابق، ص64.

[4]– نفس المرجع، ص65.

[5]– محمد قدور، رد فعل الفرنسيين...، المرجع السابق، ص127.

[6]– المرجع نفسه، ص126.

بالثورة على الأقل في بدايتها، بدليل بقاء قيادته في اتصال قوي علني وسرّي مع الفرنسيين، وبقي يطالب من فرنسا العودة إلى دستور 1947. [1]

كما اختلفت الآراء حول موقف الحزب الشيوعي الجزائري من هجومات أول نوفمبر 1954 بين منتقد له، وبين من رأى أن موقفه مال لصالح الثورة وأيد الكفاح المسلح[2]، ففي اليوم الثاني من نوفمبر أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي بيانا يدين فيه جبهة التحرير الوطني[3]، ويرى محمد حربي يذكر في كتابه " جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع... " إن الحزب الشيوعي الجزائري الذي فاجأته الأحداث أهتم بالتذكير في بيان 2 نوفمبر 1954 ، بمواقفه المبدئية بشأن المسألة السياسية... والدعوة إلى حل ديمقراطي يحترم مصالح كل سكان الجزائر[4]

فالحزب الشيوعي الجزائري P.C.A وجد نفسه بين موقفين متناقضين، الشيوعيون ذوي الأصول الأوربية...عارضوا الدعم الثوري، والشيوعيين ذوي الأصول الجزائرية لعربية...عبروا عن دعمهم للثورة في اجتماع أبريل1955[5]، وبعد مرور سنة على اندلاع الثورة التحريرية، تغير في الخطاب، إذ ظهر جاك ديكلو Jacques Duclos ، الناطق باسم الكتلة الشيوعية، وقال ": نحن الشيوعيون المدافعون على استقلال الشعوب ومساواتها نعترف بحق كل شعب في تقرير مصيره بنفسه" [6].

ومن جهة أخرى أقدم الحزب الشيوعي على تشكيل جيش تحت مسمى" المحاربون من أجل الحرية" [7]، وهذا يؤكد معارضته لجيش التحرير الوطني كقوة عسكرية وحيدة قد تكتسب شرعية واسعة.

وعن رد فعل الجمعية من ثورة أول نوفمبر فقد جاء في جريدة البصائر عدد 302 لسنة 1955 بأن جبهة التحرير الوطني هي الوريثة الشرعي لأنصار الحريات والديمقراطية

---

[1]– محمد سريج، الثورة الجزائرية في الصحافة التونسيةٌ...، المرجع السابق، ص103.

[2]– محمد قدور، رد فعل الفرنسيين...، المرجع السابق، ص128.

[3]– محمد سريج، الثورة الجزائرية في الصحافة التونسيةٌ...، المرجع السابق، ص103.

[4]– المرجع نفسه، ص104.

[5]– المرجع نفسه، ص105.

[6]– محمد قدور، رد فعل الفرنسيين...، المرجع السابق، ص128.

[7]– المرجع نفسه، ص130.

التي احتضنت دائما أشخاصا من مختلف المشارب والأصناف...وبالتالي فالتحالف معها قد يهدد مصالح الجمعية، وهنا نستذكر أحداث الثامن من ماي التي تسبب فيها حزب الشعب. [1]

وفي اعتقادنا أن موقف جمعية العلماء المسلمين من اندلاع الثورة التحريرية لم يكن مساندا بشكل صريح يمكننا تفسير ذلك إلى :

- ارتباط الجمعية أو بالأحرى قيادتها والفاعلين فيها بتيارات الحركة الوطنية الأخرى من جماعة الاتحاد والمصاليين.
- تخوف الجمعية من رد فعل السلطات الكولونيالية العنيف ضدها إذا ما ساندت الثورة .
- وجود تباين بين مواقف أعضاء الجمعية، فغالبية أعضاؤها من القاعدة أندفعوا وأيدوا ودافعوا عن الثورة .

والشيء المؤكد أن مواقف قيادة الجمعية كانت متعارضة مع مواقف قاعدتها فغالبية أعضاؤها أيدوا عن الثورة، وينقل لنا الدكتور العربي الزبيري شهادة بعض قادة الثورة مثل ابن طوبال وبوبنيدر الذين أكّدوا على التفريق بين قيادة الجمعية في الداخل وقيادتها في الخارج، فالبشير الابراهيمي كان قد أصدر بيانا في الثامن من شهر نوفمبر يؤيد فيه الثورة، أما في الداخل فباستثناء العربي التبسي الذي كانت مواقفه مشرفة فإن باقي الزعماء لم يستجيبوا لنداءات الثورة. [2]

4- موقف الفرنسيين من الأحداث

منذ اليوم الأول لاندلاع الثورة ساند الأوروبيون بالجزائر خاصة الكولون منهم سياسة الحل العسكري ودافعوا عن فكرة استعمال العنف للقضاء على الثورة في مهدها، وهذا الموقف جعل منهم من البداية طرفا في الصراع في الوقت الذي دعتهم الثورة إلى التعايش وطمأنتهم على ممتلكاتهم، ولم تنبذهم، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك إذ فتحت لهم باب حق إمتلاك الجنسية الجزائرية، إذا أرادوا، ولكن الكثير منهم كانوا متعصبين وغلاة وقفوا حتى ضد محاولات إصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين، في حين كان هناك

[1]- محمد قدور، رد فعل الفرنسيين...، المرجع السابق، ص132.

[2]- المرجع نفسه، ص120.

شيء من عدم التطابق بين الفرنسيين في فرنسا وفرنسيي الجزائر بخصوص الأحداث التي اندلعت في الفاتح من نوفمبر، كان السكان الأوربيين في الجزائر ينقسمون إلى فئتين، فئة عنصرية متعصبة... ترى في الجزائريين مشوشين وإرهابيين يجب القضاء عليهم أو بالأحرى " القمع أولا ثم تأتي الإصلاحات بعد ذلك" .[1]

أما الرأي العام الفرنسي بالمتروبول، لم يكن مطلعا تمام الإطلاع على الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر وباقي المستعمرات، و لم تكن أغلب الصحف و الجرائد تقدم له المادة الخبرية اللازمة عن تلك الأوضاع، وهذا ما يفسر البطء الكبير في تكوين موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية [2]، لكن تعاظم وتزايد القمع هو الذي وضع الرأي العام الفرنسي في مأزق بل وضع المسؤولين الفرنسيين في مواقف صعبة للغاية خاصة مع اندلاع أحداث 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني[3].

غير أن التطورات التي كانت بسبب أحداث 20 أوت 1955 والتي استدعت اهتمام الرأي العام الفرنسي أكثر مثل مظاهرات الشباب الفرنسي المجند يوم 01 سبتمبر 1955 في محطة مون بارناس Montparnasse بباريس ويوم 11 سبتمبر في محطة Lyon ليون بباريس، واعتصام حوالي400 مجندا في كنيسة بباريس يوم 29 من نفس الشهر ، هي أحداث تدل على بداية تشكل وعي حول انعدام الاستقرار في الوضع في الجزائر. [4]

5- موقف الدول الغربية

بدأت فرنسا تحذر من تدخل الدول في شؤونها وتهدد من يتجرأ بالتدخل في "شؤونها الداخلية "بعد اندلاع الثورة التحريرية، معتبرة أن الجزائر مقاطعة فرنسية وجزء لا يتجزأ من فرنسا، التي تمّتد في إفريقيا وفي شمال البحر الأبيض المتوسط.[5] مما جعل الدول الغربية لا تتدخل ولا تعبر عن موقفها بشكل واضح على الأقل عند اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954م، تحاشيا للاصطدام بفرنسا[6]، كما لم يتدخل الاتحاد السوفياتي في القضية الجزائرية

---

[1]- أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي...، المرجع السابق، ص139.

[2]- المرجع نفسه ، ص141.

[3]- المرجع نفسه، ص144

[4]- وهيبة قطوش، الثورة الجزائرية في الصحافة التركية (1954-1962)، المرجع السابق، ص118.

[5]- نفس المرجع ، ص120.

[6]- وهيبة قطوش، الثورة الجزائرية المرجع السابق، ص118.

عند اندلاعها تحت إطار" الشأن الفرنسي الداخلي "ولم تبدي أي رد فع علني ليذكر، إلّا أن هذه المواقف ستتغير فيما بعد [1].

لقد توحدت مواقف الدول حلف الناتو فكانت مواقفها كلها مدعمة ومؤيدة للاحتلال الفرنسي، فقد جاء في مذكرة جواب الولايات المتحدة الأمريكية " أن حرمان فرنسا من هذه المساعدة لن تكون متفقا مع سياسة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو مصالح العالم الحر " وقال الرئيس الأمريكي إزنهاور خلال مؤتمر صحفي شهر جويلية 1955 بأن الجزائر هي في الدرجة الأولى مشكلة فرنسية داخلية لأن هذه المنطقة تشكل جزءا من فرنسا. كما صرح السفير البريطاني في جويلية أيضا بأن بريطانيا ترغب في أن تستمر الأعمال الفرنسية في شمال إفريقيا لنشر المدنية.[2]

6- مواقف الدول العربية

ففي الخامس من يناير عام 1955 ، وجهت المملكة العربية السعودية رسالة إلى مجلس الأمن الدولي، لفتت فيه انتباهه إلى عمليات فرنسا العسكرية القاسية، التي تستهدف تصفية الثورة الوطنية في الجزائر، وطمس خصائص الحياة القومية والثقافية لشعب الجزائر[3]،
كما ألح الرئيس المصري جمال عبد الناصر على دعم كفاح الشعب الجزائري حتى نيله الحرية والاستقلال . وقد كان ذلك نابع من "إيمانه العميق بأن الحرية العربية تظل قاصرة على تحقيق أهدافها في إقامة الحياة الكريمة على أرض الوطن العربي ما بقي جزء من الأرض العربية رازحا تحت نيران الاستعمار والاستغلال الأجنبي."[4]

[1]- المرجع نفسه، ص112.

[2]-المرجع نفسه، ص112.

[3]-المرجع نفسه، ص115.

[4] - Philippe Tripier << Autopsie de la guerre de l'Algérie >>, op.cit, p 84.

المحور الثالث: تطور الثورة الجزائرية عسكريا وتنظيميا

إن الثورة الجزائرية ما ميزها عن باقي ثورات العالم وهي الشمولية واستعملت العنف واللاعنف في الخطاب السياسي وأساليب المواجهة ونوعت في مجالات الصراع، كما أقحمت جميع الشرائح الاجتماعية في معادلة الصراع، لإنجاح مشروعها الثوري اعتمدت جبهة التحرير على مخطط الحرب الثورية...تحت شكل ثلاثية: استعمال العنف – الدعاية – التنظيم[1]، ووسعت جغرافية الثورة إلى خارج الجزائر فحولت التراب الفرنسي خاصة إلى ميدان جديد للصراع بين فكرة الثورة التحريرية والكولونيالية الإمبريالية.

1- تنظيم الثورة التحريرية

إن الثورة الجزائرية لم تكن ثورة شريحة اجتماعية معينة أو حركة تحريرية لحزب أو تنظيم يحمل إيديولوجية سياسية أو دينية وبالتالي فهي ثورة شعبية ولقد أعلنت عن انتمائها وتوجهها من خلال نص بيان نوفمبر: << أيها **الشعب** الجزائري >>، كما يقول عنها محمد بجاوي : أن جبهة التحرير كانت **الحزب-الأمة**، وأن اختيار تسمية **الجبهة** يؤكد أن الثورة الجزائرية هي حركة ثورية تحريرية ضد المستعمر لا غير، فهي مفتوحة لكل الجزائريين بمختلف انتماءاتهم السياسية، وأن نص بيان نوفمبر قد فصل وحدد **طبيعة** و**شكل** مطالبها الثورة منذ اللحظة الأولى لإبعاد كل غموض أو تشكيك في حقيقة الثورة وبعدها الوطني-الاجتماعي.

أ- إستراتيجية جبهة التحرير الوطني

تمكنت جبهة التحرير الوطني من تعبئة الشعب الجزائري وتنظيمه واحتوائه في ظل تواجد تنظيمات سياسية معارضة لها وسلطة كولونيالية قوية، وذلك بمخاطبتها كل شرائح الشعب، واعتمدت في التعبئة على وسائل الاتصال والإعلام المختلفة المقروءة والسمعية (دور الإعلام في الثورة)، وعلى الأسلوب الشفوي (لدحض ادعاءات الأطراف الأخرى:

[1]- عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954، دار هومه، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2012، 206 صفحة. ص24.

الدعاية والدعاية المضادة)، إن قوة الجبهة تكمن في اعتمادها على تحريك قاسمين مشتركين أساسين للشعب الجزائري، وهما مبدأي : **الجهاد – الحرية** .

إن نجاح عملية تعبئة الشعب الجزائري حول هذا المشروع هو عملية تهميش وإقصاء الأطراف المعادية والمنافسة لجبهة التحرير الوطني مثل الحركة الوطنية الجزائريةM.N.A .

- كيف تمكنت جبهة التحرير الوطني من تعبئة الشعب الجزائري وتنظيمه واحتوائه في ظل تواجد تنظيمات سياسية معارضة لها وسلطة كولونيالية قوية ؟

استراتيجية الجبهة ⟵
1- التعبئة
2- التنظيم
3- الاحتواء

لتحقيق هذه الثلاثية قامت الجبهة بإتباع أسلوبين: أ-التوسع الأفقي ب- التوسع العمودي

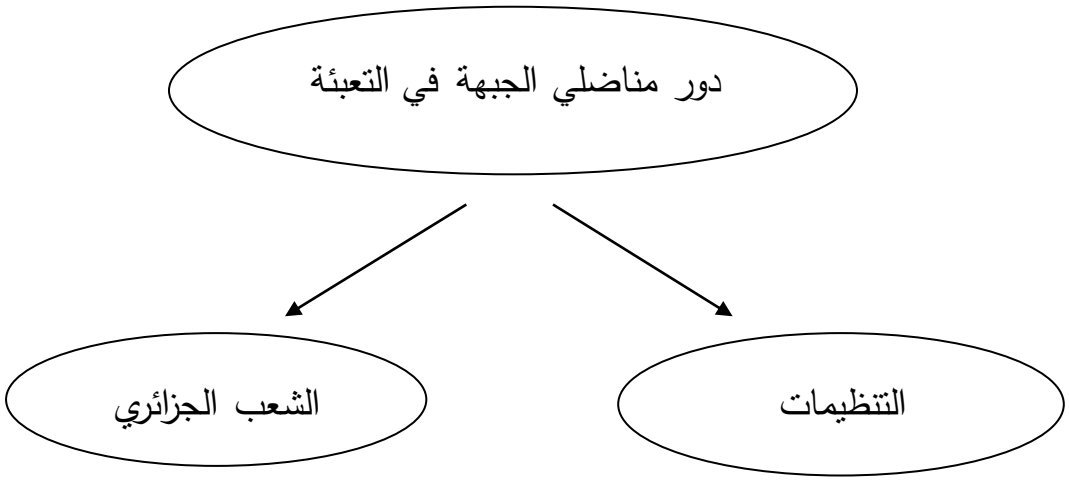

التوسع الأفقي: المقصود منها كيفية تعبئة كل شرائح الشعب حول هذا المشروع كما جاء في نص البيان : << بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا...ورغبتنا أيضا أن نجنبكم

الإلتباس الذي يمكن أن توقعهم فيه الامبريالية وعملائها وبعض محترفي السياسة الانتهازية>>.

وبالتالي تحقيق هدف : التعبئة ⟵ **لمواجهة** ⟵ الالتباس .

تعتمد التعبئة على وسائل الاتصال والإعلام المختلفة المقروءة والسمعية (دور الإعلام في الثورة)، وعلى الأسلوب الشفوي (لدحض ادعاءات الأطراف الأخرى: الدعاية والدعاية المضادة)

فالتعبئة الشعبية هي إلتفاف واحتضان الشعب لهذا المشروع الثوري التحرري، وليس المقصود بها نشر الوعي الوطني،لأن الشعب الجزائري قبل الثورة قد بلغ درجة من الوعي السياسي– الوطني ما تؤهله لمواجهة الاستعمار الفرنسي في أي لحظة، فالشعب الجزائري كان مهيئا سياسيا بفضل الحركة الوطنية وما عرفته الجزائر من أحداث.

في بداية الثورة كان هناك تباين في مواقف مختلف الشرائح الاجتماعية والتنظيمات السياسية والنخبة وكذلك العامة وحتى ما بين المدينة والريف ويمكن حصرها فيما يلي :

المواقف المتباينة ⟵
- القبول (المساندة) العامة
- التردد (السياسيين والنخبة)
- الرفض (العملاء)

وهذه المواقف بدأت تتلاشى وتتراجع لصالح التيار الثوري مع تزايد انتصارات الثورة داخليا وخارجيا ، وخاصة ما حققه جيش التحرير الوطني في هجومات 20 أوت 1955(الجانب النفسي).

ب– جبهة التحرير والحركات المنافسة

بعد اندلاع الثورة مباشرة قامت السلطات الفرنسية بحل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية M.T.L.D في 5نوفمبر1954 متهمة إياها بأنها من وراء أحداث نوفمبر، فقامت

بالقبض ومطاردة مناضليها مما دفع بالمركزيين الالتحاق بصفوف الجبهة، في حين بقي الإتحاد الديمقراطي في الساحة السياسية بجانب الحزب الشيوعي.

فوجد الشعب الجزائري نفسه بين قوى متصارعة ومتنافسة كل طرف يحاول تعبئته حول مشروعه وأفكاره وطروحاته محاولا في ذلك تهميش وإقصاء الأطراف الأخرى:

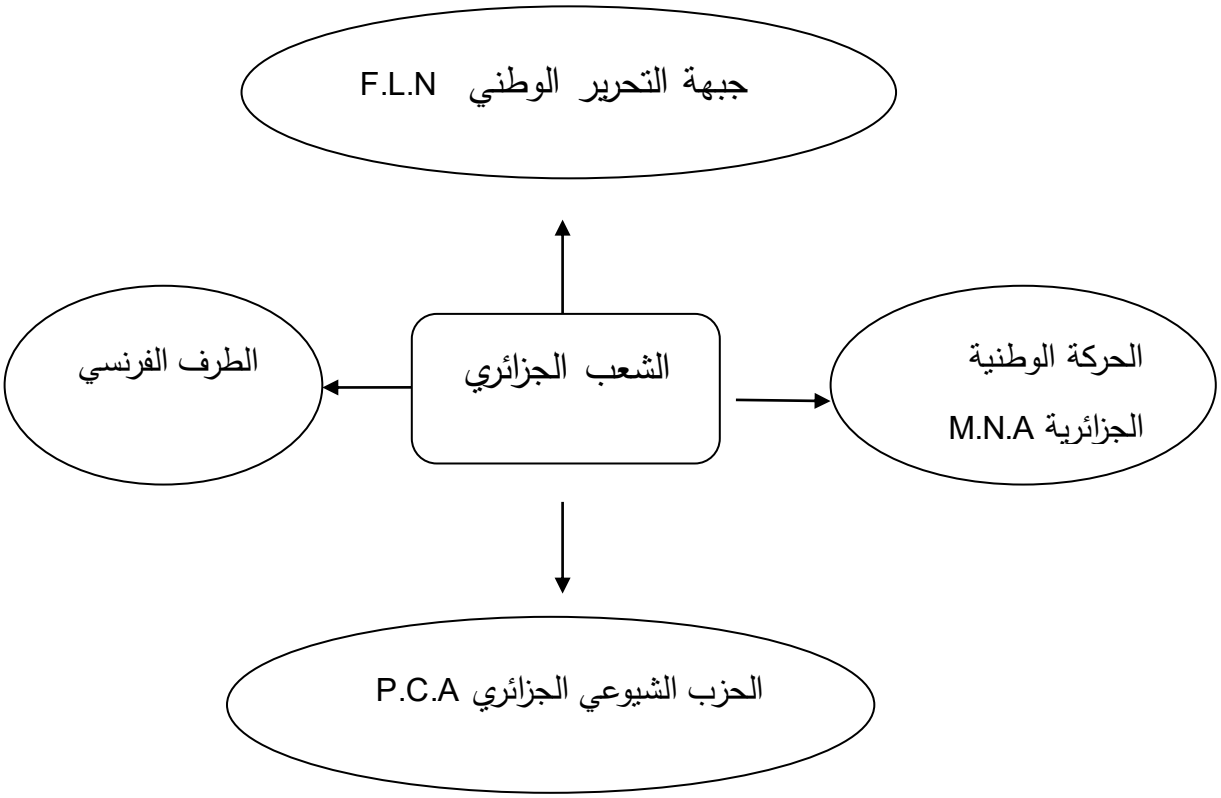

وبفضل حنكة مناضلي ج.ت.و F.L.N تم إقناع مناضلي الأحزاب الوطنية بضرورة الالتحاق بالثورة، كل هذا عجل بحل هذه الأحزاب، حيث أن الزعيم فرحات عباس ألتحق في 22أبريل1956 بالجبهة بالقاهرة، وقد سبقته في هذا التوجه جماعة جمعية العلماء خاصة بعد إصدارها بيان 7جانفي1956، أما بالنسبة للحزب الشيوعي الجزائري P.C.A الذي حُل في 12سبتمبر1955 مما دفعه بالدخول في حالة السرية، إلا أنه لم يلتحق بالجبهة، وانتقل إلى العمل المسلح مؤسسا قوات له في الجبال تحت اسم محاربو التحرير (C.D.L) Les

Combattants de la Libération ، وبعد مفاوضات جبهة التحرير مع قادة هذا الحزب تم حل هذه الفيالق الشيوعية والإنخراط في صفوف جيش التحرير الوطني A.L.N .

وهكذا تم إلتحام صفوف مناضلي الحركة الوطنية ضمن جبهة واحدة، بينما الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A التي أسسها مصالي الحاج في ديسمبر1954 شكلت فيالق عسكرية تحت تسمية الجيش الشعبي الوطني الجزائري بقيادة بلونيس وأعلنت في بداية تنظيمها ونشاطها أنها موجهة ضد الاستعمار، ولكن سرعان ما دخلت في مواجهة دامية مع جيش التحرير الوطني L'A.L.N ، ثم ارتمت في أحضان الاستعمار.

ج- جبهة التحرير والمنظمات الوطنية

كيف تمكنت الجبهة من كسب رهان التعبئة مع تواجد أطراف معادية ومعارضة لمشروعها؟

أعتقد أن قوة الجبهة تكمن في اعتمادها على تحريك قاسمين مشتركين أساسين لكسب غالبية الجزائريين وهما : - **الجهاد** - **الحرية**

وذلك بعيدا عن كل أطروحات إيديولوجية وسياسية، والعوامل التي ساعدتها في تحقيق ذلك بشكل سريع ، منها :

- العامل البشري (حنكة وخبرة وشخصية ومكانة مناضلي الجبهة).
- العامل الاجتماعي (طبيعة المجتمع الجزائري).
- العامل التاريخي (خاصة المقاومة الشعبية).

في خضم الصراع الدائر والساخن بين جبهة التحرير والحركة الوطنية الجزائرية M.N.A على احتواء مختلف الفئات الاجتماعية للمجتمع الجزائري بالإضافة إلى الصراع المسلح الذي دخلا فيه الطرفان وجه لوجه.

وقد ظهر تنظيمان نقابيان قد سبق نشأة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، واللذان حاولا لمدة تأطير العمال الجزائريين وتوجيههم لكسب شعبية ومصداقية أمام السلطات الاستعمارية، والتنظيمان هما:

- الاتحاد العام للنقابات الجزائرية U.G.S.A الذي أعتبر نفسه وريثC.G.T ، وكان تحت رقابة P.C.A
- إتحاد النقابات العمالية الجزائرية U.S.T.A تحت رقابة M.N.A

وهذا دفع بجبهة التحرير الوطني بالتوجه نحو خلق تنظيمات مهنية وطلابية، والتي كانت تعتبر في بداية تأسيسها تنظيمات شرعية في نظر القانون الفرنسي، والتي ستكون لنشاط جبهة التحرير بشكل علني وقانوني، ثم قامت جبهة التحرير بفضل مناضليها من اختراق النقابات والتنظيمات التي كانت تعمل تحت غطاء التنظيمات السياسية الأخرى. توجهت جبهة التحرير في دعوتها للثورة التحريرية إلى كافة شرائح المجتمع الجزائري متجنبة كل الشعارات والأطروحات الإيديولوجية والسياسية لكسب كل التنظيمات الاجتماعية والمهنية والسياسية إلى جانبها وإقحامها في معادلة الصراع لمواجهة الأطراف المعاديـــة والمنافسة لها .

وفي خضم الصراع الدائر والساخن بين جبهة التحرير الوطني FLN والحركة الوطنية الجزائرية M.N.A على احتواء مختلف الفئات الاجتماعية تمكنت جبهة التحرير الوطني بالتوجه نحو خلق تنظيمات مهنية وطلابية، حيث قامت بتأطير وتنظيم العمال والحرفيين والتجار والطلبة في التنظيمات التالية:

1- الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريينU.G.E.M.A: قام الطلبة المنتمون إلى حركة الانتصار بتحالفهم مع طلبة جمعية العلماء وطلبة الإتحاد الديمقراطي بتأسيس تنظيم طلابي خاص بالجزائريين، وذلك بوحي من جبهة التحرير الوطني عقد اجتماع تحضيري في باريس بين 4 و7 أبريل سنة 1955، للنظر في كيفية إنشاء منظمة طلابية جزائرية[1]، التي أعلن عنها في مؤتمرهم التأسيسي الذي أنعقد ما بين 8 و14 جويلية 1955 بباريس، وأطلقوا

[1]- عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص24.

عليها اسم: "" الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين"، وذلك رغم المعارضة الشديدة التي أبداها الطلبة الشيوعيون في باريس وتولوز... والشيء الذي أقلقهم أكثر هو إدراج كلمة "مسلمين" في تسمية المنظمة... ومن جهة أخرى فهذا النعت "المسلمين"، بالنسبة إليها، هو ذو دلالات عدة، دينية، وحضارية، وثقافية وسياسية، وهو ما جاء في النشرة الطلابية لسنة 1955 [1].

وفي مؤتمره الثاني 24-30مارس 1956 صوت الاتحاد على لائحة جاء فيها: << اعتبارا من كفاح الشعب الجزائري ضروري ومشروع...نطالب بما يلي: استقلال الجزائر، إطلاق سراح كل الوطنيين، المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني >>، ولمساندة الثورة وتضييق الخناق على فرنسا أعلن الاتحاد إضراب 19ماي1956 الذي كان غير محدود في البداية لشل قطاع التعليم في الجزائر وإحداث قطيعة مع الإدارة الاستعمارية، ولعدة اعتبارات تم وضع حد لإضراب الطلبة في 22سبتمبر 1957.

وقد واصل الاتحاد العمل بفرنسا في إطار الشرعية القانونية منذ تأسيسه حتى تاريخ 28جانفي1958 عندما حل، وواصلت فيدرالية الجبهة تأطيره تحت اسم الفرع الجامعي، كما تأسست فروعا أخرى للطلبة الجزائريين خارج فرنسا منه:

- جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين
- جمعية الطلبة الجزائريين بالمغرب

2- إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الذي تم الإعلان عنه في مؤتمره التأسيسي 24-26 فبراير1956 بالعاصمة (ومن بين الأعضاء الذين أسسوا الاتحاد العام للعمال الجزائريين : عيسات ايدير ، بن عيسى عطا الله، بورويبة بوعلام، جرمان رابح، علي يحيى مجيد) ، والذي خلف اللجنة العمالية التي أنشأتها حركة انتصار في 1951 بقيادة عيسات إيدير، وفي فرنسا فقد نشط U.G.T.A تحت غطاء الودادية العامة للعمال الجزائريين Amicale.G.T.A .

[1]- عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية -قسم التاريخ- السنة الدراسية 2005-2006، ص128.

3- الاتحاد العام للتجار الجزائريين U.G.C.A في 13-14سبتمبر 1956 ، الإضراب الوطني للتجار الجزائريين بمناسبة مرور سنتين من عمر الثورة التحريرية بتاريخ 01 نوفمبر 1956، وأهم إضراب سجله الاتحاد الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني والمتمثل في إضراب الثمانية أيام وهذا بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بداية من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957

4- الودادية العامة للعمال الجزائريين Amicale.G.T.A في فرنسا: منذ جانفي 1955 بدأ الاتصال بين ممثلين لودادية الجزائريين بالمهجر وجبهة التحرير الوطني، حيث قسمت فرنسا إلى مناطق: الشرق (ستراسبورغ) - الشمال (ليل) - الجنوب (ليون ومرسيليا)- منطقة باريس، وتأسست الودادية في 16فبراير 1957، ويشهد لها بالدور الذي لعبته في فرنسا خاصة في مظاهرات 17أكتوبر 1961، وبعد حلها في 1958 واصلت نشاطها في بشكل سري .

إن تنظيم جبهة التحرير الوطني لهذه التنظيمات كان انتصارا كبيرا على الأطراف المعادية، حيث يتم إقحام هذه التنظيمات في معادلة الصراع ميدانيا، وستكون أهم أدوات الكفاح داخل المدن، التي تحولت إلى ساحات طيعة لنشاط جبهة التحرير الوطني، وقد استفادت الجبهة من هذه التنظيمات فيما يلي:

1-الإضرابات والمظاهرات في الداخل والخارج.
2- تمويل الثورة .
3- إمداد الثورة بفئات اجتماعية فاعلة ونخبوية.

وهكذا تمكنت جبهة التحرير الوطني في ظرف وجيز من كسب كل شرائح المجتمع الجزائري وتحويله إلى مجتمع ثوري.

التوسع العمودي: وهو عملية كسب التنظيمات الاجتماعية والمهنية والسياسية إلى جانبها وإقحامها في معادلة الصراع لمواجهة الأطراف الأخرى (المعادية):

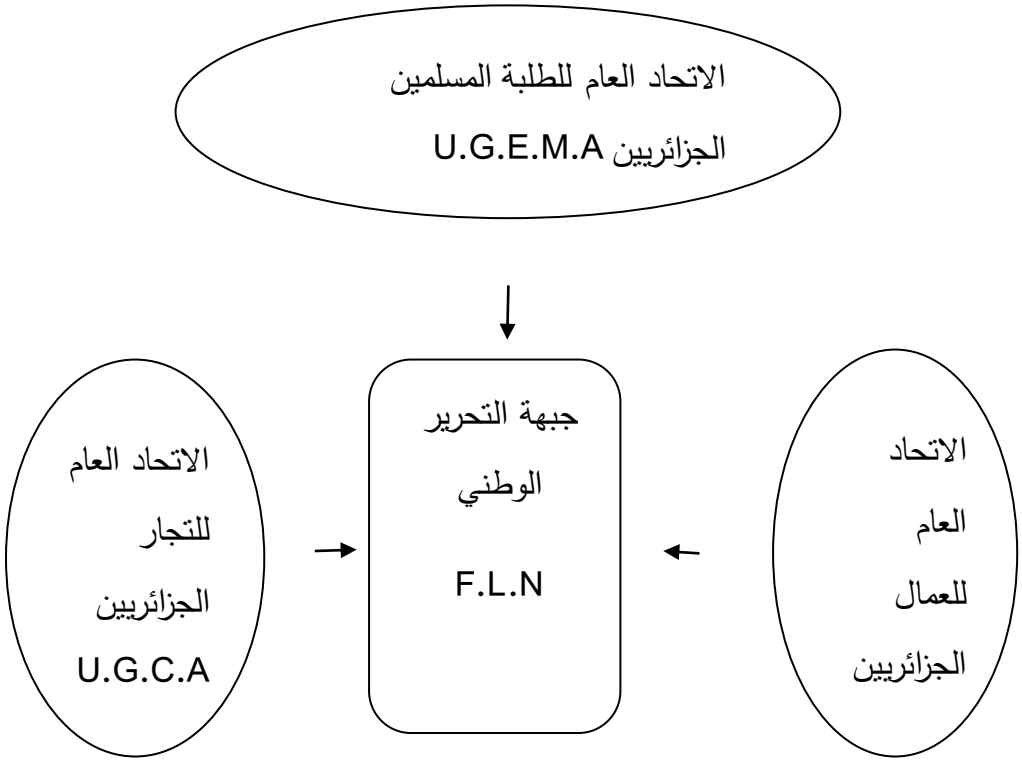

2- هجوم الشمال القسنطيني

وفي بداية صيف 1955 تفطن بعض القادة في المنطقتين الأولى والثانية إلى الحاجة الملحة لتنسيق الجهود، وقد تكللت اتصالات زيغود وشيحاني بقيام منطقة الشمال القسنطيني بأول استعراض حقيقي للقوة في حرب التحرير في هجومات 20 أوت1955 ، و يمكن القول بأن مثل هاتين الصورتين من الجهد التكاملي كان يعبر عن وعي فعلي عند بعض القادة بأهمية العمل المشترك باعتباره السلاح الأساسي في مواجهة القوة الاستعمارية[1]

وقع اجتماع في شهر جويلية 1955 م بين زيغود يوسف والمسؤولين من الناحية الثانية، وكان هذا الاجتماع في دشرة الزمان في دار رابح يوتس الواقعة شمال بلدية بوشطاطة جنوب غرب سكيكدة، وفي اجتماع دعا إليه المجاهد زيغود يوسف، في الفترة مابين 25 جوان وأول جويلية 1955...تم الاتفاق على مشاركة الشعب في هذا الهجوم،

[1]- أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومه، الجزائر2009، 331 صفحة، ص105.

كطليعة لجيش التحرير الوطني "[1]، وعن طريق دمج الإمكانيات العسكرية، والنفسية والديبلوماسية تم إجراء (هذا) الهجوم الشامل الذي كان يهدف إلى القضاء على المنافس معنويا أكثر من استعمال السلاح للحصول منه على نصر حاسم[2].

إن الهدف الأول لهجوم الشمال القسنطينة هو سكيكدة، عاصمة الشمال القسنطيني التي يبلغ عدد سكانها 70.000 نسمة، بما في ذلك ما يقرب من 30.000 أوروبي، وفي حوالي الساعة 11 صباحًا، تجمع آلاف الجزائريين – رئيس البلدية الأوروبي بالتأكيد بالغ في تضخيم عدد الجزائريين البالغ عددهم 20 ألفًا المحاصرين للمدينة– معظمهم من الفلاحين، وعدة مجموعات تتحرك بسرعة وتنشد النشيد الوطني، يوجههم مقاتلو جيش التحرير الوطني ويؤطرونهم ويوجهونهم من مكان إلى آخر لاستعراض القوة[3].

وإلى غاية 20 أوت 1955، كانت التعليمات تقضي بعدم الانخراط في عمل عسكري...وإنشاء هياكل جديدة لجبهة التحرير الوطني في الدواوير، كما كان من الضروري أيضًا القضاء على الحركى والمتعاونين الآخرين مع السلطات الفرنسية[4].

إن الأعمال المسلحة التي استهدفت عددًا قليلاً من الشخصيات المعروفة عند السكان والقضاء على بعض حراس الغابات أو القياد المقتنعين بالتعاون مع الفرنسيين، كان كافيا لقلب الناس في كفة دعم جيش التحرير الوطني[5].

وفي رد فعلها عن تلك الهجمات الجريئة استعملت قوات الاحتلال أساليب وحشية من خلال شنها حملة اعتقالات و قمع واسعة استهدفت آلاف المدنيين الجزائريين كما أحرقت المشاتي وقصفت القرى جوا وبرا، كما قامت كذلك بتسليح الأوربيين فشكلوا ميليشيات فاشية وقتلوا مدنيين جزائريين عزل، وكان أبشع انتقام ارتكبته قوات الاحتلال مجزرة كبيرة في اليوم

[1] - Philippe Tripier , Autopsie de la guerre de l'Algérie, op.cit, p83.

[2] - Benjamin Stora, Le 20 août 1955. Récit historique, bilan historiographique, pp91-102, Textes réunis par Ouanassa Siari Tengour, Préface de Mohammed Harbi, Editions CRASC, p91.

[3] - Ibid, p106.

[4] - Ibid, p107.

[5] - Ibid, p96.

الموالي للهجوم بملعب سكيكدة (المسمى حاليا ملعب 20 أوت 1955) حيث تم حشر آلاف الرجال والنساء والأطفال والشيوخ وقامت بإعدامهم[1].

وارتكبت ميليشيات الكولون وخاصة الطابور الخامس المكون من الجنود الأفارقة أساسا أبشع الجرائم، حيث ذهب ضحية الحملة الانتقامية للاحتلال والمليشيات الفاشية ما يقارب ال12 ألف جزائري، تحدثت جبهة التحرير في البداية عن 10000 قتيلا، ثم بعد ذلك بسرعة ذكر 12000 قتيلا ومفقودا لـ 20 أوت، وغالبيتهم كانوا مدنيين عزل معظمهم من سكيككدة[2].

ولعدة أيام بعد الهجمات، ساعد الرعب في المنطقة بسبب الأعمال الانتقامية وهذا ما دفع السكان إلى هجرة أماكن إقامتهم في كل مكان تقريبًا محاولين الفرار مما يحدث[3]، استمر هذا القمع لمدة أسبوعين تقريبًا، وبشكل متقطع إلى عشية 29 أوت[4].

فقد كشفت هجومات 20 أوت1955، عن رفض الشعب الجزائري لسياسة سوستال التعسفية[5]، حيث جاءت أهداف الهجومات بما يلي: [6]

داخليًا:

- إحباط سياسة سوستال بإحداث قطيعة نهائية بين الشعب الجزائري والإدارة الاستعمارية.
- إقحام الشعب الجزائري خاصة سكان المدن في معادلة الصراع.
- فك الحصار عن الولاية التاريخية الأولى.
- أكدت هذه الأحداث حقيقة الثورة واقتنع بعض المترددين في الانضمام إلى صفوفها .

إقليميا:

-إعلان التضامن مع الشعب المغربي الشقيق في الذكرى الثانية لإبعاد الملك محمد الخامس ونفيه إلى مدغشقر.

---

[1] - Benjamin Stora, Le 20 août 1955. Récit historique, op.cit, p94.
[2] - Ibid.
[3] - Ibid, p 95.
[4]– حسينة حاميد، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954–1962، منشورات الحبر، الجزائر، الطبعة1، 2007، 272 صفحة، ص129.
[5]– بن غليمة سهام، الحرب النفسية ...، المرجع السابق، ص183.
[6]– أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام...،المرجع السابق، ص134.

دوليا:

- إعطاء نفس جديد للنشاط الإعلامي الدبلوماسي.
- مساعدة الوفد الخارجي في مساعي تدويل القضية الجزائري
- إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة لأول مرة سبتمبر1955م.

3- مؤتمر الصومام

إن عقد مؤتمر لجبهة التحرير بعد مرور 22 شهرا على اندلاع الثورة عرفت فيها الثورة مخاضا عسيرا من حيث التنظيم السياسي والعسكري في الداخل والخارج والظروف الداخلية والخارجية الصعبة كان في حد ذاته إنجاز وتحد، وقد انعقد المؤتمر في قرية <<ايفري أوزلاقن>> بغابة <<أكفادو>> في السفوح الشرقية لجبال جرجرة، المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام[1]بالمنطقة الثالثة من أجل تنظيم الثورة وجعلها أكثر شمولية بإيجاد إستراتيجية تضمن استمرارها نحو تحقيق هدفها، وتجدر الإشارة إلى أن عقد اجتماع تقييمي تنظيمي للثورة قد تم الاتفاق عليه من طرف أعضاء لجنة الست ليكون في يناير 1955م إلا أنه تعذر انعقاده بسبب عدة ظروف[2].

حضر المؤتمر مندوبو المناطق ماعدا منطقتي الأوراس التي تعذر وصول وفدها والجنوب التي أرسلت تقريرها للمؤتمر كما غاب عن المؤتمر الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني[3]، عُقد المؤتمر في ظل ظروف داخلية وخارجية إلا أننا نحاول التركيز على الظروف الداخلية لما لها من تأثير مباشر على إستراتيجية الثورة، فيما يخص الظروف الخارجية نخص بالذكر استقلال تونس والمغرب، وبالتالي تفرغ فرنسا للثورة الجزائرية، وتحول مصر إلى منطقة للصراع الإيديولوجي بين الكتلتين الشرقية والغربية، أما الظروف الداخلية

[1]- محمد بوضياف، المرجع السابق، ص68.

[2]- محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص143.

[3]- لخضر بن طوبال يستعيد ذكرياته من أحداث 20أوت 1955م، العدد52، الجزائر،1981، ص41، ينظر: محمد لحسن زغيدي، المرجع نفسه، ص139.

فيمكن حصرها في اتساع الثورة وشملت معظم التراب الجزائري، مما أدى إلى تطور العمليات في العديد من الجهات[1].

وكان من الضروري عقد اجتماع لقادة الثورة لدراسة النقاط التالية :

- تقييم الثورة (من الناحية المادية والبشرية والسياسية والعسكرية) .
- تنظيم الثورة وضع إستراتيجية واضحة المعالم للثورة .
- تصميم النظام الاستعماري على إجهاض الثورة.
- صعوبة الاتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني، كما كانت الحاجة الشديدة إلى السلاح ولا يوجد من المال إلا القليل، إضافة إلى ضعف التنسيق في الأعمال.

إن مناطق الكفاح قبل مؤتمر الصومام كانت لها قيادات خاصة، لا يربط بينها إلا الاتجاه الثوري العام دون أن تكون على رأسها قيادة مركزية معينة وهذا ما أدى بلاكوست إلى الطمع في القضاء على الثورة بالوسائل العسكرية، كما طمع غي مولي كذلك في إيقافها بالوسائل السياسية الخادعة، حيث أعلن عن القيام باتصالات محلية مع الثوار وكان يرمي من وراء ذلك تمزيق المقاومة وإثارة بذور الخلاف بين القادة[2].

وكتب عبان رمضان في جريدة المجاهد العدد الثالث عن أهمية المؤتمر، قائلا: " لقد مرت سنتان على الثورة الجزائرية وقد وقع انجاز أعمال عظيمة أثناء هذا الوقت الوجيز...وقد كان من الضروري أن يجتمع المسؤولون الرئيسيون لوطننا عندما اتسعت ثورتنا...وقد انعقد الاجتماع رغم وجود ستمائة ألف جندي فرنسي، وانعقد رغم الرقابة التي أقامها جي مولي ولاكوست بجبال القبائل[3].

كانت جبهة التحرير الوطني يقظة للأساليب التي يتبعها الساسة المستعمرين، فقد تمكنت جبهة التحرير من جمع كل الوطنيين، وتوحيد الشعب الجزائري في كفاحه وبذلك

---

[1]– المقاومة الجزائرية 1957/05/06، ص03، ينظر: محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص140.

[2]– زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1962/1954، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2007، ص32-33.

[3]– المجاهد 1957/08/20، ص 01، ينظر: محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص140.

تمكنت الثورة من أن تتوسع، ولكن عندما وصلت الثورة إلى هذه الدرجة كان لابد أن تتلاقى وجهات النظر وأن ترسم خطة عامة تتلاءم مع الوضعية الجديدة [1].

أعطى ميثاق الصومام للثورة الجزائرية دفعا قويا نحو تحقيق الاستقلال من خلال تنظيمها سياسيا وعسكريا واجتماعيا فأصبحت العامل المؤثر في إستراتيجية فرنسا ويظهر ذلك خاصة من خلال القرصنة الجوية التي استهدفت أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني (بن بلة، بوضياف، آيت أحمد، خيضر، مصطفى الأشرف) في 22أكتوبر 1956م، ومشاركة فرنسا في العدوان على مصر في أكتوبر 1956م (العدوان الثلاثي)، فالثورة كانت في حاجة لهذا التنظيم لأن بيان نوفمبر وضع الخطوط العريضة السياسية والعسكرية للكفاح وترك أمر التنظيم بعد تفجير الثورة.

حافظ ميثاق الصومام على مبادئ وأهداف بيان نوفمبر الجوهرية والمتمثلة خاصة في الاستقلال التام، وحدة الأمة والتراب الجزائري وكرَس مبدأ القيادة الجماعية ونبذ السلطة الفردية والعدالة الاجتماعية، ووضح أن جبهة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري وهذه الشرعية اكتسبتها من خلال الالتفاف الشعبي حولها والاستجابة لمشروعها الثوري.

ولهذا اعتبر هذا المؤتمر مرحلة أساسية في مسار الثورة، وكان محطة لتنظيمها وهيكلتها، وقد تم وضع أرضية عمل حددت فيها الأهداف والمبادىء ووسائل العمل لضمان استمرارية، وإعداد نصوص الأرضية السياسية التي عرفت ببرنامج الصومام والتي قدمت للمناقشة خلال جلساته التي استمرت من 20 أوت إلى 04سبتمبر1956 وكان أبرز عناصر تلك المجموعة التي أشرفت على إنجاز تلك الأرضية عمار أوزقان وعبد المالك تمام وعبد الرزاق شنتوف ومحمد البجاوي[2]، وحسب الوثائق الرسمية التي تضمنت محاضر جلسات اجتماع 20 أوت 1956 لمسؤولي قطاع وهران وقسنطينة والقبائل ومنطقة الجزائر العاصمة و

[1]– عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص146.

[2]– عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص148.

هو ما يعبر ضمنيا عن عدم حضور الأوراس والوفد الخارجي[1]، ولقد شاركت في هذا المؤتمر الشخصيات الثورية التالية :

- منطقة القبائل (كريم بلقاسم، محمدي سعيد، عميروش، قاسي)
- الشمال القسنطيني (زيغود يوسف، لخضر بن طوبال، مصطفى بن عودة، علي كافي، حسين رويبح، ابراهيم مزهد)
- منطقة العاصمة (عمر أوعمران، صادق، سي محمد، سي شريف)
- العاصمة (عبان رمضان)
- المنطقة الوهرانية (العربي بن مهيدي)
- منطقة الأوراس كانت في حالة فوضى بعد استشهاد بن بولعيد ولهذا لم تشارك وكذلك ناحية سوق أهراس التي حاولت إرسال وفد للمطالبة بتحويلها إلى منطقة مستقلة عن المنطقة الأولى والثانية .

إن ميثاق الصومام حمل التسمية الرسمية التالية: << أرضية عمل الصومام لضمان انتصار الثورة الجزائرية في كفاحها من أجل الاستقلال الوطني>>، وقد احتوى على المحاور التالية:

- الوضعية السياسية الحالية.
- التوقعات العامة.
- وسائل العمل والدعاية.
- الاستقلال الوطني دون قيد أو شرط بما فيها الدفاع الوطني والديبلوماسية، وهذا التدقيق في الطرح لإبعاد كل حل يمر بالاستقلال الذاتي أو سياسة المراحل.
- وحدة التراب الوطني بما فيها الصحراء الجزائر لإبعاد كل محاولة للتقسيم
- إعادة بناء الدولة الجزائرية في إطار جمهورية ديمقراطية اجتماعية، فنص وثيقة الصومام يؤكد بقوة على أن الثورة الجزائرية لها خاصية تقدمية التي تبعد الأوضاع التالية: عودة الإقطاع – إعادة بناء نظام ملكي – الدولة الدينية، وتحديد طبيعة نظام.

[1]– أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص139.

وقد درست في هذا المؤتمر العلاقة بين السياسي–العسكري حيث طرحت مسألة الأسبقية المزدوجة :

– فيما يخص العلاقة بين الجبهة والجيش: فقد قرر المؤتمر بأن تعطي الأولوية للسياسي على العسكري.

– والعلاقة بين الداخل والخارج: تقرر بأن تعطي الأولوية للداخل على الخارج، مع مراعاة مبدأ التشارك في الإدارة [1].

أ– ميثاق الصومام بين الثابت والمتغير

يعتبر ميثاق الصومام ذات قيمة تنظيمية و سياسية و ايديولوجية كبيرة اشتمل على تصورات و مرافق جبهة التحرير الوطني في مختلف التطورات و المرافق و نظرتها لآفاق المستقبل وحدد أهداف الثورة و آليات عملها.

على الرغم من أهمية الميثاق فقد حمل ملامح فكرية وسياسية **غير متوافقة** مع مبادئ بيان أول نوفمبر، ومن أهم الثوابت التي وردت في الميثاق مايلي:

– أن وثيقة الصومام انطلقت من بيان أول نوفمبر 1954 وذلك من خلال الاعتراف بالشعب الجزائري شعب واحدا لا يتجزأ.
– الاعتراف بالسيادة الوطنية و هذا ردا على أطماع المعمرين الذين بدأوا يطرحون فكرة " الجزائر فرنسية" أو "الاستقلال الذاتي" .
– الاعتراف بجبهة التحرير F.L.N ممثلا وحيدا للشعب الجزائري ولها وحدها حق التفاوض ووقف اطلاق النار و بالتالي هذه الثوابت وجدت في أرضية الصومام وبيان أول نوفمبر.

– القيادة الجماعية

لم يقتصر بيان أول نوفمبر 1954 على توضيح الأهداف السياسية للثورة بل حدد استراتيجيتها من خلال دعوته لجميع الجزائرين على اختلاف اتجاهاتهم و عقائدهم الى الانضمام الى الثورة بينما استطاع مؤتمر الصومام 1956 من إذابة هذه العقد والمفارقات

[1] تيزي ميلود، مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام وتداعياتها، ط1، الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2013، ص 92–93.

بإنشائه للمجلس الوطني للثورة C.N.R.A دون الخوض في خصوصيات الماضي السياسي لكل واحد [1].

لقد عمل مؤتمر الصومام على ترسيخ مبدأ القيادة الجماعية التي كانت قد اتفقت عليها لجنة الستة التي فجرت الثورة التحريرية، فالمؤتمر نبد وبشكل صريح السلطة الفردية على جميع المستويات وذلك من خلال القرار التي تمخضت عنه وجاء ذلك بعد ثقتهم الشديدة بأن الادارة الجماعية تجنب الوقوع في الأخطاء الشخصية.

كما يؤكد أحمد توثيق المدني أنه منذ مؤتمر الصومام أصبحنا نعرف من المسؤول فالجميع خضع لسلطة مركزية واحدة وأصبحنا في القاهرة وغير القاهرة نعلم من نحن و نعلم ما هي وظيفتنا... وتوضحت أمامنا معالم الطريق[2]، وقد دافع عبان رمضان على فكرة ضرورة فتح الجبهة لكل التيارات السياسية التي كانت متواجدة في الجزائر، حتى يمكن لها أن تساهم في تحقيق الهدف الأساسي للثورة وهو الاستقلال[3].

وكان عبان رمضان قد عقب خلال المؤتمر على علي أوعمران الذي لم يكن يتق في النخب البرجوازية قائلا: " يجب أن تصبح الجبهة مرادفة للوحدة الوطنية لذلك علينا أن نعتمد على كل التوجهات، حركة فرحات عباس المركزين و العلماء وحتى الشيوعيون...لقد تخلو كلهم عن انتمائهم السياسي لصالح جبهة التحرير الوطني ،كذلك يجب أن يكون ممثلين"[4].

ويتحدث بن طوبال عن ذلك و يقول أن ممثلي المنطقة الثانية وعددا من ممثلي المنطقة الثالثة والرابعة طالبوا بأن تكون القيادة من الاطارات التي فجرت الثورة للحفاظ على التوجهات الثورية وتجنبا للانزلاق في شتى أنواع الانحراف[5].

– المبادئ الاسلامية

[1] المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، ج 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 213.

[2] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 40.

[3] حميدعبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية ، طبعة دار المعرفة الوادي الجزائر ، 2007، ص 174.

[4] براهيم لونيسي، المرجع السابق ، ص 41.

[5] إحدادان زهير، شخصيات ومواقف تاريخية، دار التراث للنشر والتوزيع، الجزائر 2002، ص 156.

جاء في بيان نوفمبر 1954 أن الجمهورية الجزائرية بعد استعادة الاستقلال الوطني ستكون ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الاسلامية وأن شمال افريقيا يجب ان يسترجع وحدته في إطاره الطبيعي العربي الاسلامي بحيث نلاحظ أن وثيقة الصومام لم تتنكر للمبدأ الثاني من الفقرة[1]، لكن أبرز ما ترتب عن قرار الانفتاح هو حدوث نوعا من الانحراف من منطلقات الثورة مثل التخلي تدريجيا عن الاطار الاسلامي وقد ذهب البعض للقول أن وثيقة الصومام تخلت عن مبدأ "ضمن المبادئ الاسلامية" ويبرر محمد حربي طرحه على ما ورد في وثيقة الصومام على أن الثورة " ليست حربا دينية " وهدفها هو اقامة دولة جزائرية على شكل جمهورية اجتماعية وليست إقامة ملكية أوتيوقراطية[2].

وقد أكد ميثاق الصومام على أن مبادئ الدولة الجزائرية سوف تكون جمهورية ديمقراطية واجتماعية و لن تكون دينية، وهذا مثل خروجا عن مبادئ بيان أول نوفمبر وأدبيات الحركة الوطنية بالنسبة للبعض، لأن الاسلام يمثل هوية الدولة باعتباره دين الشعب الجزائري كما أن التوجه الماركسي وعلمانية الدولة بدت أفكار غربية وغير متقبلة هذا الأمر استغله ابن بلة ومحساس وآخرون لانتقاد ومعارضة قرارات مؤتمر الصومام[3].

لكن رابح لونيسي يشير الى ان ما ورد في وثيقة الصومام من تجاهل لهذا المبدأ ليس معناه التخلي عن مبدأ الاسلام بل يعود الى الخوف من استغلال فرنسا لذلك و تأليب الرأي العام الغربي على الثورة واثبات للمجاهدين بأنهم " متعصبين دينيين"[4].

كما كان الفضل للمؤتمرين في إحباط كمائن الدعاية الاستعمارية لضرب الثورة الجزائرية على الصعيد الخارجي والداخلي وكان الرد فوري من قبل قيادة جبهة التحرير وتجلى ذلك في التقرير الذي كتبوه: إن مبدأ وغاية الثورة الجزائرية لا تهدف إلى إلقاء الجزائريين من أصل أوروبي في البحر بل تصفية الاستعباد الكولونيالي اللاإنساني، والثورة الجزائرية ليست حربا أهلية ولا حربا دينية[5].

---

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص101.

[2] مقلاتي عبد الله، مواثيق الثورة، المرجع السابق ، ص 156.

[3] رابح لونيسي، المرجع السابق ، ص 102.

[4] ماندور اندريه، الثورة الجزائرية عبر النصوص، ترجمة ميشال سطوف، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، مطبعة الرويبة الجزائر، 2008، ص 31.

[5] عباس محمد، الثورة الجزائرية، نصر بلا ثمن 1954-1962، دار القصبة للنشر، ص 372.

– أولوية الداخل على الخارج و السياسي على العسكري

من النقاط التي أثارت جدلا في اللجنة نقطة المبدأين الداخل عن الخارج و أولوية العمل السياسي عن العسكري وكان القصد الأول من وضع هذين المبدأين كما يقول محمد عباس في كتابه ثوار عظماء هو تحجيم الوفد الخارجي الذي كان يتحرك انطلاقا من القاهرة ونيويورك دون تنسيقا مع الداخل[1].

– أولوية السياسي على العسكري

لم يكن هذا المبدأ جديدا فجذوره مستمدة من عهد المنظمة الخاصة فعلى ما يبدوا أن الاعتبارات السياسية كانت تظفي على الاعتبارات العسكرية فالتأويل الأكثر خطورة أدى بالعديد من القادة إلى الاعتقاد بأن هناك تمييز بين المسؤول السياسي والمسؤول العسكري وأصبح للأول الأولوية على الثاني[2].

فقد أظهر هذا المبدأ منذ البداية تقارب في وجهات النظر بين عبان وبن مهيدي وقد أثار هذا المبدأ حفيظة القادة العسكريين في الداخل فاعتقدوا أن عبان رمضان وبن مهيدي أعطوا الفرصة للمركزيين والعلماء والمناضلين في حركة فرحات عباس بأن يصبحوا قياديين في ثورة وقفوا ضدها لما اندلعت[3].

كما يتكلم سعد دحلب على هذه النقطة والمتمثلة في مبدأ أسبقية السياسي عن العسكري حيث يقول: " أن مشكلتنا كانت سياسية وعلى ضوء الأهداف السياسية كان دوما يواصل أو يوقف العمل العسكري، مما يثبت مرة أخرى حقيقة في أن رئيس الولاية كان سياسيا وعسكريا، ومن هنا فلم يكن أبدا لهذا النزاع الوهمي أن يوجد"[4].

أما علي كافي فيقول أنه:" قد أثبت التاريخ قرار أولوية السياسي على العسكري في تسببه في شرخ كبير في صفوف الثورة وهو الذي لم يتم ذكره في بيان أول نوفمبر وأصبح هناك من يقول " أنا من جيش التحرير" و آخر يقول أنا من "جبهة التحرير"[5].

---

[1] خالفة معمري، عبان رمضان، تعريب زينب خروف، ط2، دار النشر تالة الجزائر 2008، ص346.

[2] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص174.

[3] دحلب سعد، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2007، ص 31.

[4] كافي علي، مذكرات علي كافي، المرجع السابق ، ص 133.

[5] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 54.

لكن ابراهيم لونيسي في كتابه يشير إلى أن :"علي كافي قد ابتعد عن الحقيقة التاريخية مشيرا إلى أنه لم يدرس بيان أول نوفمبر لأن البيان أولى اهتماما للنضال السياسي والعسكري على حد سواء فالهدف الذي أعلنت من أجله الثورة هو سياسي ببعد اقتصادي واجتماعي في إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات سيادة ضمن اطار مبادئ اسلامية و هو هدف سيتحقق بالوسيلة العسكرية و بغيرها من الوسائل الأخرى [1].

– أولوية الداخل على الخارج

لقد أثار هذا المبدأ هو الآخر بروز مشاكل خطيرة أكثر من المبدأ السابق ولعل المنظمون كانوا يريدون طرح القاعدة القاضية بفرض المقتضيات المرتبطة بالوضع الداخلي على الذين يبرزون على الساحة في الخارج[2].

وقد وضح سعد دحلب هذه القضية عندما كتب " في الحقيقة بتأكيدنا على هذه المبادئ لم تقم إلا بإعادة تأكيد الحقيقة الملموسة وهي أننا نقيم في الداخل وفيه نقاتل، نعلم بمجريات الأمور، نعرف أن كنا في إمكاننا التقدم أو التراجع، إذا كان في إمكاننا الصمود أولا، فمهما كانت القرارات للحرب أو للسلم، فالقرار لا يمكنه أن يطبق إلا في الداخل ومن طرف الداخل..." فالجزائر هي التي أوقفت إطلاق النار وليست تونس أو الرباط أو القاهرة ..."[3]، فالمؤتمر رأى على ضرورة إشراف الهيئة الداخلية على الهيئة الخارجية التي ماهي إلا عامل مكمل ومساعد للهيئة الداخلية [4].

أما زهير إحدادن في كتابه شخصيات ومواقف فيرى أن أفضلية الداخل عن الخارج هي قضية طبيعية لأن الثورة لا يمكن أن تكون إلا في داخل البلاد وأي نجاحها لا يمكن تسيرها إلا من الداخل وتاريخ الثورات في العالم يشهد بذلك ومن الأسباب التي أدت إلى هذا المبدأ هو موقف السلطات الفرنسية في بداياتها بحيث ركزت على أن مدبري الأحداث هم من الخارج وبالتحديد مصر[5].

---

[1] معمري خالفة، المرجع السابق، ص 347.

[2] دحلب سعد، المصدر السابق، ص 31.

[3] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954–1958، مطبعة دار هومة الجزائر 2012، ص439.

[4] إحدادن زهير، المصدر السابق، ص 169.

[5] توفيق المدني، حياة كفاح، المرجع السابق ، ص ص 153–154.

وقد أكد أحمد توفيق المدني ذلك بقوله: " إننا اجتمعنا بالقاهرة في 2 جوان 1956 مع أهم عناصر الوفد الخارجي ومن جملة الاقتراحات التي عرضت علينا هو تشكيل حكومة مؤقتة وفي اجتماع آخر في 3 جوان حاول أحد عناصر الوفد الخارجي أن يضع الجميع أمام الأمر الواقع بإعلان تشكيلة لجنة عليا للثورة متكونة من الوفد الخارجي زائد محمد بوضياف والعربي بن مهيدي والدكتور محمد الأمين دباعين إلا أن المحاولة فشلت [1].

ويذكر علي كافي في مذكراته أنه قد آزر بعض السياسيين ومحترفو السياسة مبدأ الأولوية لاعتقادهم أن الحرب ستنتهي في مطلع 1957 كالاتحاد العام للعمال الجزائريين و اتحاد التجار الجزائريين و فيدرالية فرنسا والاتحاد التجار الجزائريين، عرض هذا التيار نشاطه لتفضيل أولوية السياسي على العسكري والداخل عن الخارج هدفه الأول والأخير القضاء على الثوريين الحقيقين وفي طليعتهم جيش التحرير الوطني[2].

إن إقرار ميثاق الصومام لمبدأي أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري قد أثار صراعا وجدلا خاصة بين قيادتي الثورة في الداخل والخارج حيث يقول أحمد بن بلة: "لا جدال في أن المؤتمر حمل للثورة أبنية...ونظاما مرتبيا...وتنظيما كانت جميعا مفقودة ولكنه حمل إليها أيضا...جهازا بيروقراطيا...انفصل شيئا فشيئا عن واقع النظام وكانت غلطته بالأخص هي أنه أدخل في تنظيمات القيادة شخصيات سياسية كانت...تعارض بضراوة الانتقال إلى النضال المسلح.[3]".

نستنتج من قول بن بلة أنه يعارض إدخال عناصر جديدة في تنظيمات قيادة جبهة التحرير الوطني مثل فرحات عباس وأحمد توفيق المدني وعبان رمضان، ونرى أن معارضة بن بلة لإدماج عناصر جديدة في جبهة التحرير الوطني يتناقض مع ما جاء في بيان نوفمبر<<ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنظم الى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر>>.

---

[1] كافي علي، المرجع السابق، ص 131.

[2] – روبير ميرل، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الأدب، بيروت، ص: 114. 115.

[3] محمد بوضياف، المرجع السابق، ص68.

أما محمد بوضياف فقد كان موقفه من مبدأ أولوية الداخل على الخارج أكثر اعتدالا من بن بلة حيث يقول: "هو مبدأ عادل في جوهره بقدر ما يدل على أنه لا يمكن القيام بأي شيء دون موافقة الذين يكافحون في الميدان[1] ".

كما صرح أحمد مهساس في جريدة الشعب(25 و26مارس 1987):" بأن المؤتمر كان لابد منه ولكن يسجل غياب الوفد الخارجي كما صرح بأن التمثيل في الهيئة التنفيذية خصص للمتواجدين بالعاصمة معتبرا أن أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري من الأمور السابقة لأوانها، ويذكر أيضا في الجريدة نفسها أنه تلقى رسالة من المسؤولين المعتقلين تطلب منه القيام بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية الموجودة بالعاصمة[2] ".

إن قرار إعطاء أولوية للداخل قبل الخارج والسياسي أولا ثم العسكري ثانيا إنما هو قرار حكيم، فقد كان من المفروض التمسك بالتدبير الأول (أولوية الداخل) وخلق ظروف تساعد على جعل التدبير الثاني حقيقة ملموسة، كان هذان التدبيران اللذان لم يحترما سببا في ظهور انشقاق لا يفتأ يشحن النفوس مضمرا إلى أن ينفجر علنا نهاية الحرب [3]، ولكن كشف خروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج أكثر عن مدى الفرق الموجود بين النظرية والتطبيق لأن السيادة غيرت من مكانها فعلا مع الأشخاص لما انتقلت لجنة التنسيق والتنفيذ لتستقر بالخارج.

ب- هيكلة جبهة التحرير

إن مؤتمر الصومام شكل بالفعل منعرجا حاسما في مسار الثورة التحريرية لما حققه من نتائج سياسية وعسكرية على المستوى الفكري والتنظيمي، فمن حيث هيكلة جبهة التحرير الوطني تم وضع المؤسسات التالية :

- لجنة التنسيق والتنفيذ

---

[1] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، ص:116 117.

2- محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص:237

[3]- نفسه .

- المجلس الوطني للثورة الجزائرية

خرج مؤتمر الصومام بقرارات تنظيمية عسكرية وسياسية كان هدفها تجاوز الثغرات التنظيمية التي شهدتها المرحلة الأولى من الثورة أهمها انعدام التنسيق بين المناطق وضعف الإمداد بالسلاح من طرف الوفد الخارجي، وكان أهم قرار تنظيمي للثورة توحيد القيادة السياسية من خلال انشاء لجنة التنسيق والتنفيذ والتي سوف تتولى مهمة تسيير الثورة الى 19سبتمبر 1958م (انشاء الحكومة المؤقتة) والسؤال المطروح : إلى أي مدى نجحت هذه الهيئة القيادية في تسييرها للثورة؟ وماهي الأزمات التي واجهتها ؟

قبل الحديث عن لجنة التنسيق والتنفيذ لا بد من الحديث عن المجلس الوطني للثورة باعتباره الهيئة التشريعية المسئولة أمامه

- المجلس الوطني للثورة

انبثق عن مؤتمر الصومام يمثل السلطة التشريعية أي برلمان جبهة التحرير الوطني تتمثل صلاحياته واختصاصاته في:

- يجتمع مرة كل سنة بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن يعقد المجلس بحضور نصف الأعضاء زائد واحد (+1) .

- للمجلس صلاحيات في اتخاذ القرار السياسي والعسكري كمواصلة الثورة مع العدو والتفاوض معه وادراج القضية الجزائرية في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة[1].

تشكل المجلس الوطني للثورة في بدايته من 34 عضوا منهم 17 عضوا دائما و17 عضوا إضافي، وتعرض المجلس الوطني في تشكيلته الأولى لانتقادات كثيرة فلقد عيب على المشرفين على تشكيل المجلس أمران: - الأول: وجود عناصر يقال أنها معتدلة على أساس التشكيلات التي انحدروا منها...وأشاروا الى الخطر الذي تمثله هذه العناصر كما فعل ذلك بن بلة حيث كتب في رسالة موجهة الى الهيئة التنفيذية للجبهة: <<كانت هذه

1 محمد حربي، أرشيف الثورة الجزائرية، ص168، ينظر: خافة معمري، عبان رمضان، تر: زينب زخروف، منشورات التالة، الجزائر، 2007، ص354.

القرارات...مرفوقة بقرارات أخرى تكرس وجود عناصر داخل أجهزة قيادية للجبهة وهي عناصر على ضلالة حقيقية بالنسبة للمبادئ المقدسة لثورتنا واذا لم نحتط منها...سيعملون على قطع عنقها الى الأبد[1]>>.

إن المجلس الوطني للثورة هو أعلى مؤسسة للثورة الجزائرية فمنه تختار لجنة التنسيق والتنفيذ التي ستتحول إلى حكومة مؤقتة، إن المجلس الوطني للثورة هو المؤتمن على السيادة الوطنية وحارسها ما استمرت الحرب وله مؤقتا صفة المجلس التأسيسي، وصلاحية التشريع ومراقبة الحكومة، إلى أن تتحرر أرض الوطن[2]، ولكسب كل الفئات والتوجهات السياسية في الجزائر فتح هذا المجلس الباب للمشاركة فيه لكل الوطنيين من الأحزاب الوطنية الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي الجزائري والعلماء.

كما تكونت لجنة التنسيق والتنفيذ من جميع التوجهات السياسية، أما في الجانب العسكري فقد قسمت الجزائر إلى ست ولايات حربية بدلا من المناطق، وأنشئت المنطقة المستقلة للجزائر العاصمة Zone Autonome d'Alger ، مستقلة عن كل الولايات، وخاضعة مباشرة للجنة التنسيق والتنفيذ[3]، وأصبح تقسيم الولاية على النحو التالي: الولاية، ثم المنطقة، ثم الناحية، ثم القسمة.

كما تمت عملية هيكلة وحدات جيش التحرير إلى الفوج والفرقة فتتشكل من ثلاثة أفواج يضاف إليهم رئيس الفرقة ونائبه والكتيبة تتألف من ثلاثة فرق والفيلق يضم ثلاثة كتائب، بالإضافة تثبيت الرتب العسكرية، والشيء الجديد الذي دعمت به الجبهة صفوفها على المستوى المدني والعسكري باستحداث تنظيمين: المناضل – المسبل.

إن المناضل بلباس مدني وضع تحت مسؤولية رئيس الدوار أو مسؤول المنطقة الأقرب، يدفع اشتراكات شهرية ثابتة وإلزامية 200 فرنكا، والمساعدة المادية التي يقدمها من

---

[1] محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ترجمة علي الخش، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ط2، 350 صفحة .ص128.

[2] - Philippe Tripier, Autopsie de la guerre de l'Algérie, op.cit, p131.

[3] - Daho Djerbal , Le 20 août 1955 dans le nord-constantinois, op.cit, p107.

الملابس أو الطعام، وبشكل عام هو متطوع ووفقًا لإمكانياته المادية، كما يعطي معلومات عن الإدارة الفرنسية، وعن تصرفات الموظفين، وأعداد الجيش الفرنسي وتحركاته المخطط لها أو الحالية...وهو بشكل عام الدعم اللوجستكي لجيش التحرير[1].

أما المسبل هو المساعد للوحدات المسلحة...تم حشد المسبلين بدوام كامل تقريباً ومسلحين ببنادق الصيد. كانوا يكونون احتياطيًا نشطًا يتم استدعاؤه أثناء الأحداث الكبرى. ويمكن أن يتجاوز دورهم دور الجنود الذين لهم دور أثناء القتال فقط، وهم في العمل ليلا ونهارا...كما كلفوا بالنظام العام وحراسة الدوار من الليل إلى الفجر، فهم المراقبون أثناء النهار، والمرشدون للجنود أثناء تنقلهم، وهم مسؤولون عن الاتصال والبريد والإمداد[2].

كما أنشئت داخل المدن والقرى المجالس الشعبية والتي تتشكل بواسطة الانتخابات، وتنظر في القضايا العدلية، والإسلامية، والمالية، والاقتصادية، والشرطة[3]، ويمكن القول أن اعتماد مبدأ القيادة الجماعية وقرار إنشاء المجالس الشعبية عن طريق الانتخاب كانا من أبرز الدلائل على وجود روح ديمقراطية عند بعض منظري الصومام [4]، فالمجالس الشعبية تُعنى بالحالة المدنية والشؤون القضائية والمالية والاقتصادية والشرطة، ويشرف على تسييرها المحافظ السياسي أو بواسطة ممثلين عنه، والذي تتمثل مهامه كذلك في الدعاية والإعلام والحرب النفسية.

وتماشيا مع الهيكلة التنظيمية الجديدة صار للقسمات سلطة على المجالس الشعبية التي تتكلف بأحوال الناس المدنية والشؤون الشرعية الإسلامية والشؤون المالية والاقتصادية والشرطة (يتكون المجلس الشعبي من: الرئيس، مسؤول المال، مسؤول الدعاية والأخبار والتعليم، مسؤول التموين، مسؤول الأمن والشرطة) [5]، فإنشاء المجالس الشعبية لتنظيم

[1] - Ibid, p109.

[2] – أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص138.

[3] – عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص156.

[4] لعبيدي إدريس، التنظيم السياسي والإداري والعسكري في الولاية التاريخية الثانية 1954–1962 المجالس الشعبية – انموذجا – مجلة الآداب والعلوم الانسانية، المجلد 10، العدد1، الصفحة 211–238.

[5] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص156.

الشعب...والمجلس يتصل بعد ذلك بالسلطة المركزية لجبهة التحرير، بواسطة لجنة الاتصال تتركب من ثلاثة أعضاء...ويقوم بجميع المهام التي تقوم بها البلدية[1].

وبذلك ظهر التنظيم الإداري الذي أطلق عليه التنظيم السياسي والإداري للثورة انطلاقا من الخلية (تضم مابين 10-15 في القرى، ومابين 2-5 مناضلين في المدن) ثم الفوج والعرش فالقسم، وكل هذه التنظيمات كانت تخضع إلى أوامر المرشد السياسي الإقليمي لجيش التحرير الوطني[2]، فالمرشدون السياسيون كانوا يأمرون المواطنين بأن لا يرفعوا قضاياهم على المحاكم الفرنسية وأسندوا حلها إلى لجان عدلية تتكون من العلماء والفقهاء...والقضاة المعروفين من ذوي الثقة[3].

كما تم تشكيل محاكم لتحاكم المدنيين والعسكريين، بدلا من المحاكم الاستعمارية، تطبيقا لقرارات مؤتمر الصومام، وكانت هذه المحاكم تستمد أحكامها من الشريعة الإسلامية...أما المحاكم العسكرية فكانت تتشكل من أفراد جيش التحرير، وتقوم أحكامها على القانون الداخلي لجبهة التحرير والشريعة الإسلامية[4]، وفي هذا المجال نشرت جريدة المقاومة الجزائرية على لسان صحفي فرنسي، أجرى تحقيقا في الولاية الثالثة قوله: " إن الثورة الجزائرية أوجدت إدارتها الخاصة، إدارة سرية تأخذ الضرائب وتقضي بين الناس وتفصل في النزاعات"[5]، وهكذا تمكنت جبهة التحرير الوطني من تكوين سلطة وطنية موازية للسلطة الكولونيالية تقوم مقامها في كل المجالات الإدارية والاجتماعية والقضاء والتعليم.

- لجنة التنسيق والتنفيذ

---

[1] حسن بومالي << استراتيجية الثورة الجزائرية في التجنيد والتعبئة الجماهيرية منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام>> ص ص39-88، الملتقى الأول حول الإعلام والإعلام المضاد المنعقد يوم 24 و25 سبتمبر 1996، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر، دار القصبة للنشر، 2009، 495 صفحة. ص8.

[2]- حسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص61.

[3] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص139.

[4] المرجع نفسه، ص158.

5 عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة، 1954-1962، ط1، البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013، 2013، ص309.

تكونت على اثر انعقاد مؤتمر الصومام اختير أعضاؤها من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة، وتعد هذه اللجنة بمثابة الجهاز التنفيذي للمجلس حيث أنها تتولى مهمة تطبيق القرارات السياسية والعسكرية، كما أن لها كامل السلطة على جميع الهيئات والمنظمات السياسية والعسكرية للثورة[1].

تكونت هذه اللجنة من مختلف التوجهاتى السياسية حيث نجد فيها أسماء مثل يوسف بن خدة وسعد دحلب (المركزيين) فرحات عباس (الاتحاد الديمقراطي) توفيق المدني (العلماء)، ونجد أسماء مفجري الثورة : العربي بن مهيدي وكريم بلقاسم، بالإضافة إلى عبان رمضان العضو الخامس، وكلف كل واحد بمهمة معينة[2].

مارست اللجنة اختصاصاتها في بداية الأمر على أرض الوطن وذلك لمدة إحدى عشر شهرا منذ تأسيسها ثم انتقلت إلى الخارج وبانتقالها سوف يتم التمرد على إحدى قرارات مؤتمر الصومام وهو أولوية الداخل على الخارج، كما أن وجود المركزيين الذين وجه لهم الاتهام بالعمل على عرقلة اندلاع الثورة ومكافحتها ضمن جهاز يسهر على قيادة الثورة كان ذلك يعني أن قدماء المركزيين الذين أصبحوا أعضاء في لجنة التنسيق والتنفيذ أضحوا مخولين بمراقبة مفجري الثورة ذاتهم[3].

– دور لجنة التنسيق في قيادة الثورة

عرفت لجنة التنسيق والتنفيذ مرحلتين لكل خصوصياتها :

– المرحلة الاولى: المنبثقة عن 20أوت 1956م وتميزت بتنظيم الجيش والبحث عن التموين والأسلحة وتنشيط العمليات العسكرية وكانت قيادتها من السياسيين والذين لم يكن لهم تاريخ مع بداية اندلاع الثورة ماعدا اثنين (العربي بن مهيدي وكريم بلقاسم)، وأهم ما أنجزته في هذه المرحلة معركة الجزائر ديسمبر1956 إلى أكتوبر1957 وإضراب 08 أيام الذي 28 جانفي إلى 04 فبراير1957 مس الجزائر والمتروبول.

---

[1]– بن غليمة سهام، المرجع السابق، ص232.

2– خالفة معمري، المرجع السابق، ص358.

3– فيزي ميلود، مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام، ط1، مكتبة الرشاد، سيدي بلعباس، الجزائر، 2013، ص155.

– المرحلة الثانية: وهي منبثقة عن مؤتمر القاهرة 1957م كان هدفها معالجة القرارات التي قسمت القيادة إلى طرفين متنازعين وأسست للعمل الديبلوماسي والسياسي الذي أدى إلى ميلاد الحكومة المؤقتة (GPRA) [1] في سبتمبر1958، ونقلت كذلك العمل المسلح إلى التراب الفرنسية بمعنى آخر نقل الثورة إلى فرنسا.

– معركة الجزائر: من ديسمبر1956 الى سبتمبر1957م

كان من القرارات التي اتخذتها لجنة التنسيق والتنفيذ أثناء استقرارها بالجزائر نقل الحرب الى المدينة من أجل تخفيف الضغط على الريف والضغط على الكولون للضغط على السلطة الاستعمارية وكرد فعل على استعمال المشنقة بإعدام مناضلي جبهة التحرير الوطني والتي كان أول ضحاياها أحمد زبانة وقنبلة شارع تابس بحي القصبة من طرف مجموعة الأربعين التي تتشكل من رجال الشرطة الفرنسية منهم المحافظ تروجا من الاستعلامات العامة وضابط الشرطة القضائية...هذه المجموعة تأسست بموافقة لاكوست[2].

كانت تلك الخطوة باتجاه لتوسيع الثورة نحو الحرب الحضرية ذات خطورة بالغة ولكنها كانت بالنسبة لكل من بن مهيدي وعبان رمضان ذات أهمية قصوى لأن توظيف الجماهير كدعامة أساسية وبشكل معلن كان يمثل انتصارا سياسيا ومعنويا أكبر من الانتصارات الميدانية التي يتم تحقيقها في المناطق الريفية المعزولة عن الرأي العام والصحافة الدولية[3]، وقد أكد عبان رمضان على أهمية العمل الفدائي بقوله "قتل رجل واحد في العاصمة أفضل من قتل عشرة رجال في الجبل"، وأن "حرب العصابات لن تتقدم في منطقة القبائل إلا حين تتحرك الجماهير في العاصمة[4]" .

لقد تدعم العمل الفدائي بإضراب شعبي لمدة ثمانية أيام (28جانفي–04 فيفري 1957م) بهدف فضح السياسة القمعية الفرنسية وتدويل القضية الجزائرية وإبراز الالتفاف الشعبي حول الثورة وجناحها السياسي لجبهة التحرير، إن معركة الجزائر وان حققت بعض

1– خالفة معمري، المرجع السابق، ص ص391–393.

2– عبد النور خثير، المرجع السابق، ص175.

3– معمري خالفة، المرجع السابق،ص395.

4– عبد النور خثير، المرجع السابق، ص176.

الانتصار النفسي والسياسي فشلت عسكريا وقد تأكد ذلك بتفكيك المجموعات الفدائية واعتقال أهم مهندسيها العربي بن مهيدي وإعدامه، ووصفها محمد حربي بأنها كانت مأساة سببها التفاؤل المفرط عند قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في بداية عام 1957م[1].

ويؤكد كوريار ما ذهب اليه حربي حيث اعتبر أن إضراب الثمانية أيام واللجوء إلى حرب المدن كان خطأين جسيمين ارتكبتهما قيادة الثورة لأن خسائرهما العسكرية كانت أكثر من مكاسبهما السياسية[2].

بعد فشل معركة الجزائر قررت لجنة التنسيق والتنفيذ مغادرة الجزائر حيث استقر بها الأمر في تونس وهناك تبدأ مرحلة جديدة من الصراع على السلطة.

4- تطور جيش التحرير الوطني

إن عدد الذين التحقوا بصفوف الثورة عشية انطلاقها في أول نوفمبر 1954 في كامل التراب الوطني بشكل عام حوالي 1066 مجاهدا...وبلغ عدد قطع الأسلحة التي سجلت بها الانطلاقة حوالي 368 قطعة[3]، ثم عرف جيش التحرير الوطني تطورا مذهلا في الفترة الممتدة من أوت 1955 إلى ديسمبر1956، وتزايد المعدلات الشهرية للعمليات العسكرية التي كانت تقوم بها وحدات ذلك الجيش، والتي ارتفعت من525 عملية خلال سنة 1955 إلى أكثر من 2500 عملية خلال عام1956 وهذا ما يكشف أن فعالية جيش التحرير ميدانيا تضاعفت حوالي خمسة مرات في مدة لم تتجاوز 15 شهرا [4].

عرفت قدرات جيش التحرير الوطني البشرية تطورا ملحوظا منذ الانطلاقة إلى عشية مؤتمر الصومام 1956 حيث بلغ تعداده دون ذكر المنطقة الأولى 23039 مجاهدا منهم 7469مجندا و15570 مسبلا [5]، فالمنطقة الأولى كانت تتمتع بقوة عسكرية تتراوح بين 1500

1- عبد النور خثير، المرجع السابق ، ص177.

2- جبلي الطاهر، شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة التحريرية1945 -1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، السنة الجامعية: 2008 - 2009 . ص93.

3- عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص127.

4- جبلي الطاهر، شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة التحريرية1945 -1962، المرجع السابق، ص152-153.

5- المرجع نفسه.

إلى 2000 مجاهد مسلحين بنسبة 75 % سلاح حربي و30 %سلاح صيد بالإضافة إلي 1100مجاهدا يتبعون المسلحين ومستعدين لحمل السلاح الذي يتم غنمه في المعارك، وكان لها 3000 رجلا احتياطيا تحت تصرف جيش التحرير الوطني[1].

لقد دخلت الثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام مرحلة جديدة في الكفاح ضد الاستعمار، تمثلت في توحيد الإدارة وتنظيمها، وجعل إستراتيجية جديدة للثورة، لاسيما ما تعلق بجيش التحرير الوطني[2]، وهكذا ولد جيش التحرير، كجيش نظامي[3]، والذي كانت أعداده تتزايد بشكل كبير، من 30 ألف مقاتلا في يناير 1957 إلى 46000 في أبريل 1958[4]، فجيش التحرير الوطني الذي ولد ببضع مئات من الرجال في 1954 أصبح يضم أكثر من 20 ألف مجاهد في الداخل وأكثر من 30 ألف جنديا على الحدود الشرقية والغربية في سنوات 1958-1961 [5].

وللتحكم في تنظيم جيش التحرير الوطني وانضباطه وإعطائه صفة الجيش النظامي اتخذت الحكومة مرسوما يقضي بوضع قانون للقضاء العسكري[6]، كما أنشئت قيادتين للعمليات العسكرية، الأولى C.O.M بالحدود الشرقية مقرها غردماو بتونس تحت مسؤوليتها الولايات الثلاثة(1،2،3)، والقاعدة الغربية C.O.M بوجدة تمتد صلاحياتها بالولاية الخامسة والمنطقة الرابعة والسادسة، وفي اجتماع استثنائي له من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 يناير 1960 قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية C.N.R.A إنشاء هيئة الأركان العامة E.M.G، وبهذا انتهى الاجتماع يوم 18جانفي1960 بعد ثلاثة وثلاثين يوما وكان بذلك أطول اجتماع في تاريخ الثورة. واستلم فرحات عباس مهامه وهواري بومدين مسؤولياته يوم 23جانفي1960 قائدا لهيئة الأركان العامة.

---

[1]– أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص152.

[2]– محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون...، المرجع السابق، ص73.

[3] - Charles-Robert Ageron, Un versant de la guerre d'Algérie : la bataille des frontières (1956-1962), Revue d'Histoire Moderne & Contemporaine, Année 1999, 46-2 , pp. 348-359 .(p348)

[4]– عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص56.

[5]– د. محمد بجاوي، المرجع السابق، ص76.

[6]– مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول أول نوفمبر1954، دار هومه، ص139.

وقد بلغ عدد أفراد جيش التحرير (جيش الحدود) المدربين والمجهزين بالمراكز العسكرية بالأراضي التونسية والمغربية ما بين 15000 و20000 رجلا[1]، حيث أصبح عدد فيالق جيش التحرير الوطني على الحدود 19 فيلقا منها 14 فيلقا بالحدود الشرقية بـ 15 ألف رجلا و5 فيالق الحدود الغربية بـ 6500 رجلا، كما أنشأ العديد من المراكز على الحدود والتي تعتبر معسكرات مراكز خلفية لقيادة الأركان ومنها مركز زغنغن على الحدود المغربية الذي أسس 1960 إذ يضم خدمات متعددة على غرار التدريب العسكري للجنود والتدريب التقني لاستعمال الأسلحة وكذا تكوين محافظين سياسيين وعسكريين ،وقد وصل عدد الجنود الذين تخرجوا من المركز أكثر من 4 آلاف جنديا ما بين 1960 – 1962 [2].

أ- التسليح في الثورة التحريرية

تعامل مفجرو الثورة التحريرية مع مشكلة السلاح في بداية انطلاق الثورة بالاعتماد على القدرات الذاتية والإمكانيات المحلية وما كان قد تم تحضيره وتخزينه أثناء نشاط المنظمة الخاصة، وقد اعتمد القادة الأوائل على ما كان موجودا داخل البلاد من الأسلحة التي تم شراءها من ليبيا سنتي1947-1948 وقدرت بحوالي500 قطعة سلاح أدخلت إلى الجزائر على طريق غدامس[3].

وقد واجهت جبهة التحرير منذ بداية انطلاق الثورة مشكلة التموين ونقص السلاح بالاعتماد على إستراتيجية <<خذ سلاحك من عدوك[5]>> أو شعار<<سلاحنا نفتكه من عدونا >> حيث تمكنت وحدات جيش التحرير في كافة النواحي من غنم أسلحة متنوعة من القوات الفرنسية خلال قيامهم بكمائن وعمليات مستهدفة مراكزها وثكناتها فبين الفاتح ديسمبر

[1]- ميلودي سهام، اتفاقية إيفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال-دراسة تحليلية- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2015-2016 ، ص57.

[2]- جبلي الطاهر، المرجع السابق، ص 80.

[5] عبد الله مقلاتي : تاريخ الجزائر العسكري للثورة وأهم المعارك، كتاب الثالث، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، 2013 الجزائر، ص 19.

1955وفاتح ديسمبر1956 نصب الجزائريون مائتين وخمسة وثمانون (285) كمينا غنموا[1] فيه أسلحة وذخيرة كثيرة.

والهدف الأول كان ضرورة تفجير الثورة وانتشارها ريثما تصل الإمدادات والمساعدات من الخارج، ولهذا كان لمشكلة التسليح انعكاسات على مسار الثورة من الناحية السياسية والعسكرية، ويمكن حصر المصادر الداخلية للسلاح الذي استعملته ثورتنا في مرحلة الانطلاق 1954– 1956 فيما يلي[2] :

1– بنادق الصيد المرخصة وغير المرخصة، وهذه الأخيرة كانت الأكثر.

2– غنائم العمليات العسكرية (المعارك، الكمائن، الهجمات الخاطفة على مراكز العدو).

3– سلاح الجنود الجزائريين الذين جندوا في الخدمة العسكرية الفرنسية إجباريا حيث فر العديد منهم بأسلحتهم.

4– القنابل التي تلقيها طائرات العدو وقذائف المدفعية التي لم تنفجر حيث يقوم المجاهدون بتفكيكها ثم يستخرجون منها البارود الّذي يستخدم في صنع القنابل الموقوتة لنسف الجسور والحانات، وصنع الألغام لتفجير آليات وشاحنات الجيش الفرنسي[3].

وإن أشهر عمليات نقل الأسلحة من مصر إلى الجزائر تمت عبر البحر، وهي:

– عملية باخرة السلام دينا Dina يعتبر يخت السلام " دينا " ثمرة لجهود جزائرية مغربية مشتركة في تجسيد مشروع جيش التحرير المغاربي أبحر اليخت من بور سعيد يوم 24 مارس 1955، وقد كان اليخت محملا بالأسلحة والذخيرة والمتفجرات[4]، وهي أول شحنة من السلاح المصري تصل الى الحركتين التحرريتين الجزائرية والمغربية [5] .

---

[1]– عبد الستار حسين، مسألة التسليح في اهتمامات قيادة الثورة الجزائرية خلال مرحلتها الأولى 1954-1956. مجلة الدراسات التاريخية العسكرية - جانفي 2020، ص ص 131–136 (ص132).

[2]– عبد المالك بوعريوة، محطات في معركة التسليح في الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1958، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 09، 196–243 .(ص203)

[3]– عبد الستار حسين، مسألة التسليح في اهتمامات قيادة الثورة الجزائرية خلال مرحلتها الأولى 1954-1956. مجلة الدراسات التاريخية العسكرية - جانفي 2020، ص ص 131–136 (ص132).

[4]– جبلي الطاهر، المرجع السابق، ص133.

[5]– د.عبد المالك بوعريوة، محطات في معركة التسليح في الثورة التحريرية الجزائرية المرجع السابق، ص210.

–عملية اليخت انتصار أبحر من ميناء الإسكندرية بعد شحنه بالأسلحة من طرف السلطات المصرية يوم 02 سبتمبر 1955 متجها نحو ميناء الناظور بالسواحل المغربية، وقد كانت الشحنة مشكلة من أسلحة مختلفة موجهة لجيش التحرير الوطني والثلث الباقي لجيش التحرير المغربي[1].

– عملية اليخت ديفاكسDévex وقد اختير هذا المركب للقيام بهذه المهمة حيث انطلق من ميناء الإسكندرية يوم 06 ماي 1956 أين أفرغت حصة المنطقة الشرقية في ميناء زوارة الليبي، كما واصل المركب رحلته باتجاه الغرب وتمكن من إفراغ الشحنة بالقرب من ميناء سبتة على السواحل المغربية [2].

إن المخابرات الفرنسية كانت تعلم بدخول المجاهدين إلى الجزائر عبر الحدود...وفي 1957 كان في كل شهر تجتاز الحدود التونسية الجزائرية ألف قطعة من السلاح تقريبا في طريقها إلى الثوار"[3]، والتي لم تكن كافية لـ A.L.N، ففي أكتوبر 1956، بلغ عدد الأسلحة المهربة حوالي 400، وفي الأشهر التي تلت ذلك، انتقلوا إلى 600 ، ثم 700، ليصلوا إلى 1000 في ماي 1957 (200 إلى 300 عبر الحدود المغربية ، و600 إلى 1000 عبر الحدود التونسية) [4]، وقدرت هيئة الأركان الفرنسية حجم انتقال الأسلحة من المغرب في صيف 1956بـ 250 قطعة شهريا[5]، فالمساعدات في مجال التسليح من الدول العربية كان مصدرها الأساسي مصر وسوريا[6].

وفي سنتي 1959 و 1960 وصلت كميات هائلة من الأسلحة والتجهيزات العسكرية إلى الموانئ في مصر وليبيا...وكانت هذه الأسلحة من الدّول الاشتراكية والإتحاد السوفياتي، وبشكل خاص الصين الشعبية التي أرسلت ثلاثة سفنا محملة برشاشات ومدافع ثقيلة من

---

[1]– جبلي الطاهر، المرجع السابق، ص135.

[2]– د. عبد الستار حسين، المرجع السابق، ص135.

[3]– سامية بن فاطمة، سياسة الأسلاك الشائكة الفرنسية وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية ، مجلة دفاتر المخبر، المجلد 16، العدد 01 (2021) ، ص 78–96 ، (ص82).

[4] - Charles-Robert Ageron, Un versant de la guerre d'Algérie…op.cit, p348.

[5] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية...، المرجع السابق، ص273.

[6] عبدالمالك بوعريوة، المرجع السابق، ص211.

مختلف العيارات[1]، عرفت عملية تمويل الثورة بالأسلحة في الخارج عبر خطوط الإمداد انطلاقا من مصر ثم ليبيا إلى غاية الحدود الجزائرية التونسية خلال فترة 1960-1962 حيث نقلت ما يقارب 2500 طن من الأسلحة والعتاد بمعدل 5 إلى 6 رحلات شهريا[2].

وأمام تزايد احتياجات جيش التحرير بالداخل إلى الأسلحة والذخيرة قررت قيادة الثورة ضرورة إنشاء مصانع لأنواع من الأسلحة لما يحتاجه جيش التحرير، وتمكنت الثوار بسرية كبيرة من تنفيذ المشروع وزعت هذه المصانع فوق التراب الغربي وكانت موجودة في الأماكن التالية[3]:

- تطوان (1958) صناعة القنابل من النوع الإنجليزي و المتفجرات.
- بوزنيقة (1959) القنابل من النوع الأمريكي و البنجالور و السلاح الأبيض.
- تمارة (1960) صناعة الرشاشات الخفيفة MAT 49
- الصخيرات (1960) صناعة مدافع الهاون – عيار 45 والمتفجرات.
- المحمدية (1960) صناعة مدافع الهاون عيار 60-80 والبنجالور والألغام.
- الدار البيضاء (1960) صناعة البازوكات والرشاشات MAT 49 والمتفجرات والألغام والسلاح الأبيض.

5- الإعلام الثوري والدعاية المضادة

إن التجربة الإعلامية للحركة الوطنية وصولا إلى إصدار نشرية الوطني Patriote مارس 1954 للجنة الثورية للوحدة والعمل C.R.U.A كانت أرضية ومرجعية لما جاء في نداء نوفمبر وللنشاط الصحفي للثورة الجزائرية عموما، وإن أول وثيقة رسمية خدمت الإعلام الثوري هي نداء أول نوفمبر[4]. كيف تمكنت جبهة التحرير من مواجهة الدعاية الفرنسية ؟

لقد راحت الصحافة الفرنسية بمختلف اتجاهاتها السياسية والحزبية تزرع الشك والريب في نفوس الجزائريين، وجردت أحداث نوفمبر من مفهوم الوطنية والاستقلال والحرية لتحولها إلى مجرد أعمال إرهابية ومؤامرة خارجية وللرد على الدعاية الفرنسية اعتمدت جبهة التحرير

---

[1]- جبلي الطاهر، المرجع السابق، ص186.

[2]- المرجع نفسه، ص188.

[3]- المرجع نفسه، ص197.

[4]- بن غليمة سهام، المرجع السابق، ص217.

الوطني على: – الإعلام المباشر– الرسائل الفردية أو الخاصة–المناشير المحلية– الوسائل السمعية والبصرية– الجرائد.

وهذه الوسائل كانت أداة فعالة مدعمة العمل المسلح والدبلوماسية، لقد اعتمد الإعلام والدعاية لجبهة التحرير على الصحافة المكتوبة والمسموعة ولجان الدعاية :

– الإعلام المباشر يوجه للمواطنين فرادى أو جماعات وأثناء الاجتماعات التي يعقدها المرشدون السياسيون في القرى والمداشر مع الاعتماد على الجانب الديني كالدعوة إلى الجهاد (الحماس والتجييش).

– الرسائل المكتوبة التي توجه إلى فئات معينة من المجتمع الجزائري وهي: [1]

– المتعاونين مع فرنسا، من أجل تحذيرهم لما يقومون به وخطورته على الثورة وعلى حياتهم

– الجنود المنضمين في صفوف الجيش الفرنسي.

– المعمرين، تطالبهم بعدم التعرض للمناضلين.

– الإعلام الموجه من الخارج، كانت إذاعة صوت العرب من القاهرة تعلن بقوة عن اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، وتسمع العالم نشيد الأحرار الجزائريين << من جبالنا طلع صوت الأحرار يناديا إلى الاستقلال>> كما قام ممثل الجبهة بالقاهرة بأول تعليق من إذاعة صوت العرب بعنوان << الثورة تنفجر في الجزائر >>، وأن إذاعتي القاهرة وتونس كانتا أولى الإذاعات العربية التي خصصت برامج محددة في فترات ثابتة لإذاعة أخبار الثورة الجزائرية[2]، ومن البرامج اليومية نجد "هنا وفد جبهة التحرير الوطني يخاطبكم من القاهرة" ولم يتغير إلى غاية سبتمبر 1958 بتأسيس GPRA ليتحول إلى "هنا صوت الجمهورية الجزائرية"، أما في تونس "صوت الجزائر المكافحة الشقيقة" ظهر إلى غاية ربيع عام 1957، و كان برنامج يذاع 3 مرات في الأسبوع مدة 20 دقيقة.

[1]– بن غليمة سهام، المرجع السابق، ص217.

[2]– حسن بومالي، المرجع السابق، ص52.

وكانت هناك إذاعات للدول الصديقة تذيع أخبار الثورة الجزائرية بلغات متعددة، وفي مقدمتها إذاعة بودابيست السرية[1]، بالإضافة الإذاعات العربية التي سمحت لممثلي الجبهة ببث برامج صوت الجزائر منها إذاعة دمشق وبغداد وبنغازي وطرابلس بليبيا.

لقد تمكنت الجبهة من إنشاء إذاعة متنقلة بالأراضي المغربية لمخاطبة الجزائريين في أوقات غير محددة وقصيرة حتى لا يتم رصدهم، وبدأت عملية البث في 16 ديسمبر 1956، وكانت تداع تحت تسمية، حيث انطلق صوت الجزائر المكافحة تحت شعار: صوت الجزائر الحرة المكافحة صوت جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني يخاطبهم من قلب الجزائر، ثم أصبحت صوت الجمهورية الجزائرية، ثم أعيد بعث إذاعة الجزائر من جديد وكان ذلك في 12جويلية عام 1959واختيرت الناضور مركزا للإذاعة الثورية[2]، كما دعمت جبهة التحرير الوطني جهازها الإعلامي بإصدارها صحيفتي:

– المقاومة الجزائرية كانت لسان حال جبهة التحرير الجزائرية للدفاع عن الشمال الإفريقي في أواخر أكتوبر1955 في العاصمة الفرنسية (باريس) ثم ظهرت بطبعتها الثانية بالمغرب أبريل 1956 ثم الثالثة في تونس إلى غاية 15 جويلية1957، العدد19. – صحيفة المجاهد (اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني) ظهرت لأول مرة كنشرة للثورة في شهر جوان 1956 في الجزائر العاصمة [3] ثم بالمغرب إلى 5 أوت1957، ثم بتونس من 1نوفمبر1957 إلى 1962.

– تكوين وزارة الأخبار تتولى مهمة الدعاية والإعلام تصدر النشرة السياسية للحكومة المؤقتة وهي نصف شهرية باللغتين العربية والفرنسية وكانت توزع على نطاق السفارات والصحفيين المشتغلين بالإعلام والسياسة [4].

بالإضافة إلى جرائد المنظمات التابعة لجبهة التحرير منها : الاتحاد العام للعمال الجزائريين : جريدة العامل الجزائري. الاتحاد العام للتجار الجزائريين: جريدة الاقتصاد الجزائري، كما استعملت جبهة التحرير أداة المسرح للتعريف بالقضية الجزائرية وكونت فرقة

[1]– حسن بومالي، المرجع السابق، ص52.

[2]– بن غليمة سهام، المرجع السابق، ص229.

[3]– حسن بومالي، المرجع السابق، ص54.

[4]– بن غليمة سهام، المرجع السابق، ص220.

مصورة تابعة لجبهة التحرير لنقل صور عن جيش التحرير، وتكوين فرقة كرة القدم لجبهة التحرير الوطني والتي نشطت في مجال التعريف بالقضية والدفاع عن الألوان الوطنية، كما ظهرت نشريات عسكرية ودعائية عل مستوى المناطق (الولايات) الحربية:

- المنطقة المستقلة (العاصمة): صدى تيطري –نشرة الداخل.
- الولاية الأولى: الوطني .
- الولاية الثانية: الجبل.
- الولاية الثالثة: الحقيقة، صوت المجاهد، المقاومة، صوت الجبل، نهضة الجزائر.
- الولاية الرابعة : حرب العصابات، الثورة الجزائرية.
- الولاية الخامسة : المستقبل، القتال، رسالة الجزائر، الصدى العسكري.
- الولاية السادسة : صدى الصحراء.

كما استعملت جبهة التحرير أداة المسرح للتعريف بالقضية الجزائرية حيث تأسست الفرقة الفنية الوطنية في شهر أفريل 1958 بتونس لعبت فرقة المسرح الجزائري دورا سياسيا خدمة للقضية الوطنية، ونظرا لأهمية الصورة وتأثيرها كونت فرقة تابعة لجبهة التحرير منذ ديسمبر1956 تمكنت خلال 1957 من نقل صور عن جيش التحرير، وتوج هذا النشاط الفني التحرري النضالي بتكوين فرقة كرة القدم لجبهة التحرير الوطني والتي نشطت في مجال التعريف بالقضية والدفاع عن الألوان الوطنية، كما أنشأت الوكالة الجزائرية للأنباء 1961 ومكاتب الإعلام في الخارج أول مكتب كان بالقاهرة 1955، لجان الدعاية، واستعملت البعثات الديبلوماسية لجبهة التحرير المنابر الدولية لدحض الدعاية الفرنسية.

6- النشاط الثوري بالمدن

اعتمدت جبهة التحرير في مواجهة "الاستعمار" الفرنسي على إستراتيجية إقحام الشعب الجزائري في معادلة الصراع ، فالتحدث على مسألة الإضرابات والمظاهرات كأدوات سياسية استخدمتها جبهة التحرير في مواجهتها المتعددة الأوجه للاستعمار الفرنسي هي قراءة

اجتماعية–سياسية لدور المدينة في الثورة الجزائرية، وقد عرفت الجزائر أيام الثورة التحريرية عدة إضرابات منها:

- إضرابات العمال: 5جويلية1956 – 15أوت1956 – 1نوفمبر1956.
- إضراب الطلبة من 19ماي1956 إلى 22سبتمبر1957 .
- الإضراب العام (8أيام) من 28جانفي1957 إلى 4فبراير1957 لمساندة الجبهة.
- الإضراب العام لمناهضة تقسيم الجزائر 5جويلية 1961.

فهذه الإضرابات في حد ذاتها كانت عملية استفتاء بشكل غير مباشر تعكس مدى تجنيد الشعب وراء الثورة، كما هو إقحام للشعب الجزائري كله في الكفاح الجماعي، وتحريك للرأي العام في الداخل والخارج، كما أن نجاح الإضرابات والمظاهرات هو تأكيد وإبراز على أنها ثورة شعبية.

وإن أكبر إضراب عام أنجزته جبهة التحرير في الوقت الذي كانت المسألة الجزائرية تناقش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة هو إضراب (8أيام) من 28جانفي1957 إلى 4فبراير1957 لمساندة الجبهة، هذا الإضراب توسع إلى 28 منطقة حضرية أساسية بالجزائر، وكان إضرابا انتفاضيا، دام ثمانية أيام، نجح في تعبئة الشعب، وحرق مراحل المخطط الثوري، وانتقل مباشرة إلى مرحلة الانتفاضة العامة[1]، بلغت نسبة الإضراب 90%، سواء في الإدارة والمصالح العمومية الرسمية مثل البريد، والسكك الحديدية ومختلف أنواع المواصلات، أو في الأسواق العامة، وحتى الأوربيون تملكهم الذعر، فأحجموا في أيام الإضراب عن الخروج إلى الشوارع، وأصبحت أحياؤهم خالية من المارة[2].

أما بالنسبة للمظاهرات كانت مرحلة جديدة للثورة التحريرية فهي عملية تصعيدية للنشاط الثوري داخل المدينة، فهي أداة مواجهة سلمية للشارع الجزائري، وإسماع صوت

[1] - Philippe Tripier , Autopsie de la guerre de l'Algérie, op.cit, p128.

[2] – أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص169.

الشعب الجزائري للرأي العام العالمي، وقد عرفت الثورة التحريرية مظاهرات كثيرة منها مظاهرات عنيفة بمدينة تلمسان 20يناير1956 لما أغتيل الدكتور بن زرجب وتبعتها مظاهرات للمهاجرين الجزائريين في 09مارس1956 ضد تصويت البرلمان الفرنسي على السلطات الخاصة التي منحت للسلطات العسكرية والمدنية الفرنسية بالجزائر.

أما المظاهرات التي كان لها وقع على تطور الأحداث في الجائر وفي باريس والتي كان لها تأثير مباشر على خضوع فرنسا لمطالب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي أعطت صورة للعالم على مدى إلتحام الشعب بجبهته، منها مظاهرات العمال الجزائريين في المهجر بقلب العاصمة الفرنسية يوم 17أكتوبر1961، وقد سبقتها داخل الوطن أكبر مظاهرة عرفتها الجزائر خلال الفترة الكولونيالية، وهي: مظاهرات ديسمبر 1960 كانت نتيجة حتمية لفشل سياسات ديغول المتنوعة (سلم الشجعان – تقرير المصير – مفاوضات مولان) .

إن حيثيات مظاهرات ديسمبر1960 تعود إلى الزيارة التي قام بها ديغول إلى الجزائر في 9ديسمبر1960 واستمرت عدة أيام بالمدن الداخلية بهدف عرض مشروع **الجزائر جزائرية**، وترتب عن ذلك ردود الفعل التالية:

– مظاهرات الكولون (الأوروبيون) يومي 9 و10 ديسمبر1960 ضد مشروع ديغول (الجزائر فرنسية) والدفاع عن فكرة **الجزائر فرنسية**.

– مظاهرات مضادة من طرف الجزائريين في 11 ديسمبر 1960 بتأطير وتنظيم من جبهة التحرير للمطالبة باستقلال الجزائر مع حمل شعار **الجزائر مسلمة**، استمرت هذه المظاهرات إلى غاية 16 ديسمبر 1960 حيث طلبت الحكومة الجزائرية المؤقتة ممثلة في شخص فرحات عباس بضرورة توقيف المظاهرات التي حولتها السلطات الكولونيالية إلى مجازر، ومن نتائج المظاهرات:

– من الناحية السياسية

1- شكلت هذه المظاهرات استفتاءا غير مباشر للشعب الجزائري حول مسألتين أساسيتين:
- مسألة التمثيل السياسي للشعب الجزائري (F.L.N). - موقف الشعب الجزائري من مشروع ديغول.

2- عودة النشاط الثوري إلى المدينة الجزائرية، وتخلص سكان المدن من عقدة الخوف التي أصابتهم نتيجة معركة الجزائر 1957.

3- فشل مشروع القوة الثالثة (القوة الجزائرية الديمقراطية).

4-انتصار القضية الجزائرية في المحافل الدولية على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

5-كسب القضية الجزائرية مساندة سياسية حتى في داخل الحلف الأطلسي.

- من الناحية الاجتماعية

1- دخول الجزائر في صراع اجتماعي بين الأوروبيين والمسلمين.

2- سقوط ضحايا بسبب المجازر التي حدثت في هذه المظاهرات.

ب- النشاط الثوري لجبهة التحرير بفرنسا

منذ جانفي 1955 بدأ الاتصال بين ممثلين لودادية الجزائريين بالمهجر وجبهة التحرير الوطني، وكانت البداية بتأسيس الفدرالية في اجتماع لكسمبورغ في جانفي 1955 مع محمد بوضياف للتعريف بجبهة التحرير الوطني ومبادئها وأهدافها وأسسها [1]، حيث قسمت فرنسا إلى مناطق: الشرق (ستراسبورغ) - الشمال (ليل) - الجنوب (ليون ومرسيليا)- منطقة باريس، وقدر عدد الجزائريين بفرنسا أثناء الثورة التحريرية ما يقارب 250 ألف، وفي سنة 1957 كان منخرطا منهم في صفوف الجبهة 20 ألف فقط، وفي مارس 1961 أصبح العدد 136345 من المناضلين والمتعاطفين[2]، بالإضافة إلى أكثر من 4000 امرأة يقمن بالاتصال ونقل الوثائق.

- الأهمية السياسية لفيدرالية جبهة التحرير

- احتواء وتنظيم المهاجرين الجزائريين وإقحامهم في الصراع الدائر بين جبهة التحرير والحركة الوطنية الجزائرية M.N.A (المصاليون) .

[1]- بن غليمة سهام، المرجع السابق، ص182.

[2] - Ali Haroun, La 7 Wilaya : La guerre du FLN en France 1954-1962, Casbah Editions, Alger, 2005, 527 pages . p 62.

- إعداد الفيدرالية لتكون أداة ضغط للثورة داخل التراب الفرنسي.
- العمل على فضح ما يحدث في الجزائر من جرائم وتوعية العمال الفرنسيين لكسب الرأي العام الفرنسي.
- الأهمية التمويلية لفيدرالية جبهة التحرير بفرنسا

إن الانخراط الواسع للمهاجرين في صفوف فيدرالية الجبهة يزيد بالتأكيد في الموارد المالية للثورة، كما يعطيها شرعية التمثيل في أوساط المهاجرين :

– مساهمة المهاجرين الجزائريين عن طريق الاشتراكات والتبرعات في تمويل الثورة، حيث تمكنت فيدرالية الجبهة من تقديم أكثر من 17 مليار فرنك فرنسي إلى جبهة التحرير ما **بين** 1958 و 1961، وما يؤكد ذلك أن مصادر تمويل جبهة التحرير وجيش التحرير عند نهاية الثورة قد بلغ تقريبا 80 % من فيدرالية الجبهة بفرنسا .

– تمكن مناضلو الفيدرالية من تجنيد فرنسيين في شبكات سرية عرفوا بحاملي الحقائب لنقل اشتراكات المهاجرين إلى خارج فرنسا وتسليمها لممثلي جبهة التحرير، ومن أشهر هذه الشبكات [1]:

أ– مجموعة فرنسيس جونسون Françis Jeanson وهنري كيريال Henri Curiel بباريس.

ب– سيلفان Sylvain بليون Lyon وآنات .

ت– روجي Annette Roger بمرسيليا Marseille .

- الأهمية العسكرية فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا

تمكنت جبهة التحرير من تجنيد فدائيين في أوساط المهاجرين الجزائريين وإرسال مجموعات مدربة من عناصر جيش التحرير إلى فرنسا وشكلت بهذا تنظيمات عسكرية قوية ومدربة منها: المجموعات المسلحة – مجموعة الصدام – المنظمة الخاصة.

ومن أشهر العمل الثوري الفدائي بالأراضي الفرنسية، منها :

[1] - Ali Haroun, op.cit. p 56.

– أشهر عملية قام بها الشاب محمد صدوق من المنظمة الخاصة O.S للفيدرالية (الولاية السابعة) بقتل المحامي علي شكال نائب رئيس الجمعية الجزائرية يوم 26ماي1957 بملعب دي كولومب De Colombes بباريس وهو بجانب رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي René Coty [1] .

– تمكن الجناح العسكري لفيدرالية جبهة التحرير بفرنسا من القيام بعدة تفجيرات تخريبية بمختلف المدن الفرنسية وذلك منذ 25أوت 1958 ، حيث تم تنفيذ أكثر من 56 عملا تخريبيا خلال شهرين.

– التصفية الجسدية خاصة ضد الخونة، وحسب الإحصائيات الفرنسية أنه تم إغتيال 47 وجرح 140 من الشرطة الفرنسية والحركى على يد فدائيي فيدرالية الجبهة بفرنسا[2] .

ج– مظاهرات 17 أكتوبر 1961

لكسر قانون حظر التجوال المفروض على الجزائريين بباريس الذي قرره محافظ الشرطة موريس بابون Maurice Papon منذ 05أكتوبر1961، خرج المهاجرون الجزائريون يوم 17أكتوبر1961 للتظاهر أمام مرأى ومسمع العالم في مسيرات طويلة وصامتة عبر الشوارع الرئيسية للعاصمة الفرنسية، ولكن واجههم البوليس الفرنسي بعمليات إجرامية راح ضحيتها ما بين 300 و400 جزائريا ما بين مقتول ومفقود، حتى أطلق على ما حدث: بمعركة باريس وجرائم نهر السين La seine.

وترتب عن هذه المظاهرة ما يلي:

- أثبتت جبهة التحرير للرأي العام الفرنسي والعالمي على قدرتها على تحريك الشارع بالمدن الفرنسية.
- تأكد بهذه المظاهرة أن فيدرالية جبهة التحرير هي الممثل الفعلي للمهاجرين الجزائريين.

[1] - Ali Haroun, op.cit. p 86.
[2] - Marcel et Paulette Péju, Le 17 Octobre des Algériens, Editions Média-Plus, Constantine, 2012, 199 pages, p147.

- كشفت جريمة أكتوبر للرأي العام الفرنسي والعالمي حقيقة وحشية وعنصرية النظام الفرنسي.
- كسب تعاطف الكثير من الفرنسيين خاصة المثقفين ورجال الكنيسة مع القضية الجزائرية.
- بينت جريمة أكتوبر للفرنسيين الإنسانيين وللعالم أن ما حدث بباريس ما هو إلا عينة مما يعانيه الشعب الجزائري يوميا على أيدي مجرمي الحرب في القرى والمداشر والمدن الجزائرية.

مقارنة بين مظاهرتي ديسمبر وأكتوبر

- سلمية المظاهرتين كل ما حمله المتظاهرون لافتات عليها مطالب سياسية .
- مشاركة المرأة الجزائرية .
- استعمال جبهة التحرير المدينة كمجال للنضال الثوري .
- سقوط ضحايا عزل في المظاهرتين 800 شهيدا في ديسمبر و400 شهيدا في أكتوبر.
- شكلت الفتاة الجزائرية رمزا لشهداء المظاهرات: صليحة واثقي في ديسمبر/ فاطمة بدار في أكتوبر.
- جاءت مظاهرات ديسمبر 1960 تتويجا للعمل الفدائي المسلح بالمدن الجزائرية منذ 1956، كما كانت مظاهرة أكتوبر 1961 تتويجا للعمل الفدائي المسلح بالمدن الفرنسية منذ 1958.

المحور الرابع: سياسات الحكومات الفرنسية حيال الثورة

كان موقف السلطات الكولونيالية من الثورة أمرا منتظرا من قبل قادة الثورة، ولهذا تحروا السرية والتمويه حتى تجاه مناضلي الحركة الوطنية عامة، فكانوا يدركون جيدا أن عملهم لا تقابله إلا الشهادة أو النصر، وقد ذكروا ذلك في بيان نوفمبر بقولهم : " أما نحن فنقدم أغلى ما نملك " للثورة .

1- محاولة السلطات الفرنسية احتواء الثورة

راحت السلطات الكولونيالية كعادتها القيام بحملات تفتيشية قهرية وقمعية في صفوف مناضلي الحركة الوطنية، وأعطيت أوامر لمصالح الأمن في مختلف أنحاء البلاد فألقت القبض خلال الأسبوع من نوفمبر وحده على أكثر من خمسمائة رجلا من مناضلي ومسؤولي الحركة الوطنية وزجت بهم في السجون[1]، وأصدرت مرسوم بتاريخ 05 نوفمبر 1954 ونشر على أعمدة الجريدة الرسمية التي تحمل التاريخ السابع من نفس الشهر يقضي بحل حركة الانتصار الحريات الديمقراطية وكل المنظمات والهيئات تابعة لها وتحريم نشاطها في كافة أنحاء التراب الجمهورية الفرنسية بما في ذلك ما يسمى بعمالات الجزائر[2].

وعقدت الجمعية الوطنية الفرنسية جلسة استثنائية بتاريخ 12 نوفمبر 1954 خصصت لمناقشة الأحداث التي هزت الجزائر، وبناء على ما تم مناقشته في البرلمان الفرنسي، والدعم الذي لقيته الحكومة منه بتعزيز الجهاز العسكري وتوسيع الإجراءات التي من شأنها تحقيق التهدئة بلغت حصيلة القمع الفرنسي خلال شهر نوفمبر وحده قتل أثنين وأربعين مجاهدا واعتقال 1200 شخصا مشتبها فيه، تعرضوا لعمليات تعذيب وحشية [3]، ودائما بتاريخ 12 نوفمبر أصدر الحاكم العام قرار حق اللجوء إلى التسخير كما تم إلغاء سير القطارات في الليل لتبدأ موجة قمع كبيرة شهدتها الجزائر بين نوفمبر وديسمبر 1954[4].

---

[1]- محمد العربي زبيري، الثورة في عامها الأول، طبعة 1 دار البعث، ص96.

[2]- المرجع نفسه، ص96.

[3]- محمد سريج، الثورة...، المرجع السابق، ص223.

[4]- محمد قدور، المرجع السابق، ص120.

إن رد فعل جميع المسؤولين الفرنسيين اعتمد على استعمال القوة لقمع الثائرين وإلقاء القبض على جميع المناضلين أينما كانوا، ففي نهاية نوفمبر 1954 تمكنت قوات الشرطة الفرنسية من سجن 750 مناضلا وفي نهاية سنة 1954 بلغ عدد المسجونين 2000 مناضلا[1] .

أ- محاولة الإصلاحات

سارعت باريس بتعيين سوستيل Jacque Emile Soustèlle في 26 يناير 1955 حاكما عاما للجزائر للقيام بإصلاحات عاجلة لاحتواء الوضع قبل فوات الأوان، ولهذا قدم يوم 15 فبراير 1955 مشروعا يهدف به للحفاظ على الجزائر الفرنسية والقضاء على الثورة الجزائرية بإبعاد النخب والسياسيين الجزائريين عنها وخاصة فصل الطبقات الكادحة عن الثورة بتقديم لهم المساعدات الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه بمجرد توليه مقاليد السلطة في الجزائر أعلن شعار الإندماج L'Intégration .

كما وافق نواب الجمعية الوطنية الفرنسية على إصلاحات إدغار فور Edgar Faure التي تقدم به يوم 1955/06/21 التي من ضمنها : الإصلاح الزراعي، رفع مستوى المعيشة، فصل الدين عن الدولة، اللغة العربية إلزامية ورسمية، تمكين المسلمين من الوظائف ...إلخ، يتضح مما سبق أن النواب الفرنسيين منذ بداية الثورة المسلحة، رفضوا الاعتراف بأن جوهر المشكلة سياسي[2].

ولكن إن الهجوم الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 قد غير كل المعطيات وأخلط كل الحسابات الفرنسية، وإثر هذا الحدث الهام، أصدرت كتلة 61 المتكونة من النواب الجزائريين الموجودين في الجمعية (مجلس) الجزائرية والمستشارين العامين والإداريين على إثر الاجتماع الذي عقدته يوم 26 سبتمبر 1955 في الجزائر أصدروا لائحة أعلنوا فيها بصريح العبارة رفضهم للإصلاحات الفرنسية في الجزائر، مطالبين بالاعتراف بالكيان الجزائري وأن مفهوم الإدماج قد تجاوزته الأحداث، وأن الغالبية من الجزائريين تؤيد فكرة

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص106.

[2]- محمد سريج، المرجع السابق، ص226.

الجزائر الوطنية [1]، كما استقال أغلبية المنتخبين في الهيئات المحلية والوطنية، استجابة لنداء الجبهة في 6 ديسمبر 1955 [2].

ب- الإجراءات الأمنية

أصدرت وزارة الداخلية الفرنسية بيانا في 19 مارس 1955 للتضييق على الثورة ومنع تحركات جيش التحرير تعلن فيه حالة الطوارئ ومن جملة إجراءاته النفي والإقامة الجبرية، تفتيش المنازل ليلا ونهارا، مراقبة الصحافة وإحلال القضاء العسكري محل القضاء المدني[3]، وهذا القانون أصبح ساري المفعول ابتداء من 3 أفريل 1955 ويطبق لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد حسب مرسوم 06 أفريل 1955 في مقاطعات الأوراس وتيزي-وزو، باتنة وتبسة، ثم وسعت حالة الطوارىء إلى كامل التراب الجزائري بقرار 28 أوت 1955 بعد هجومات جيش التحرير بالشمال القسنطيني في 20أوت1955.

وقد أعطى هذا القانون للسلطات الكولونيالية حق تطبيق سياسة التعسف والتوقيف الجماعي والعقوبات الجماعية، ولفصل سكان الريف عن جيش التحرير تم إنشاء المحتشدات الإجبارية التي جمع فيه أكثر من 2 مليون جزائري تحت رحمة إدارة عسكرية المعروفة بمصالح الإدارة المتخصصة (S.A.S) بموجب قرار 26 سبتمبر 1955.

كما كلف جاك سوستال مدير ديوانه الرائد المستشرق -المستعرب فنسان مونتاي Vincent Monteil بالاتصال بعدد من الوطنيين من أمثال فرحات عباس وعبد الرحمن كيوان وبن خدة ومولاي مرباح والشيخ خير الدين وغيرهم من الجزائريين بهدف إقناعهم بمشروعه الرامي إلى إنشاء قوة ثالثة معتدلة، وهو ما كان يخفي في طياته النية الاستعمارية المبيتة في عزل الثورة سياسيا قبل الشروع في تدميرها بكل ما كانت تتيحه آلة الدمار العسكرية الاستعمارية[4].

---

[1]- محمد سريج، المرجع السابق، ص227.

[2] - محمد عباس، الثورة الجزائرية، ...، المرجع السابق، ص 148.

[3]- محمد قدور، المرجع السابق، ص120.

[4]- عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص140.

إن إعطاء السلطات الخاصة لحكومة الاشتراكيين غي مولي Guy Mollet من طرف المجلس الوطني الفرنسي في11 أو 17مارس1956، وهذا القانون قد أطلق يد التعسف والإبادة في حق الشعب الجزائري، وفي 02فبراير1956 عين لاكوستRobert Lacoste خليفة لسوستيل، ومن اجل إتمام مشروعه الاندماجي اقترح إلغاء الحكومة العامة وحل الجمعية الجزائرية (المجلس الجزائري) يوم 11 أبريل 1956 ، وتعويضهما بوزارة الجزائر بباريس وإلغاء البلديات المختلطة،

ولكسب مواقف سكان المدن أنشأ القسم الانتخابي الموحد بموجب قانون 05 فبراير 1958، كما منح مرسوم جويلية 1958 للمرأة الجزائرية حق الانتخاب، ورغم هذه الإصلاحات الإغرائية إلا أن الشعب الجزائري ألتف حول الجبهة وتحققت بذلك مقولة الجبهة هي الشعب والشعب هو الجبهة.

2- ردود الفعل العسكرية الفرنسية للقضاء على الثورة

اعتقدت السلطات الفرنسية إمكانية القضاء على الثورة بالاعتماد على الحل العسكري حيث منحت للوزير المقيم سلطات استثنائية هامة لتمكينه من اتخاذ الإجراءات المناسبة لاستعادة الأمن وحماية الأشخاص والممتلكات ومراقبة التراب الجزائري، تطبيقا للمرسوم رقم 274/56 الصادر يوم 17مارس1956[1].

سارعت السلطات الفرنسية منذ 05 نوفمبر بإرسال عدد كبير من المجندين إلى الجزائر ليبلغ في فيفري 1955 حوالي 83000 بعدما كان في حدود 56 ألف في سنة 1954 لتتبعهم بتعيين أكثر القادة العسكريين صلابة وخبرة مثل الجنرال غاستون بارلانج Georges Parlange الذي عُيّن على رأس القيادة الموحدة للعمليات العسكرية والمدنية في الأوراس[2] النمامشة، وقد تأكد هذا لما لجأ "المستعمر" كعادته إلى تكديس جنوده بالريف الجزائري، لضرب الثورة بالقوة، حيث ارتفع عدد قواته من 100000 في مارس 1956 إلى 373000

[1]- محمد سريج، المرجع السابق، ص235.

[2]- محمد قدور، المرجع السابق، ص119.

في أول جوان 1956[1] إلا أنه لم يتمكن من القضاء على الثورة التحريرية في مهدها، ثم ارتفع تعداد قواته في سبتمبر 1956 ليصل إلى 600 ألف.

وأمام تزايد مطالب العسكريين الفرنسيين على المزيد من المجندين تم تمديد مدة الخدمة العسكرية إلى 27 شهرا، وردا على ذلك عرفت باريس في 11سبتمبر1956 أول مظاهرة للمجندين رافضين الذهاب إلى الجزائر، وهذا كان بداية لتنامي الرفض لهذه الحرب في أوساط النخبة والمثقفين الفرنسيين وحتى في أوساط الشعب الفرنسي.

لقد تزايدت عمليات القمع والبطش من المدنيين والثار منهم خاصة بعد تنصيب روبير لاكوست Lacoste حاكما على الجزائر في 09 فيفري1956 خلفا لسوستال، وأمام تصاعد قوة الثورة وانتشارها بدأت تعبئة المجندين في الميتروبول وإرسالهم إلى الجزائر حتى بلغ عددهم في شهر أوت 1957 ستمائة ألف جنديا و175 ألف ما بين شرطة ودرك وحرس متنقل وسرايا الجمهورية للأمن، و95 ألف من القوات المساعدة إلى جانب تسليح المستوطنين في الأرياف والمدن وثلث سلاح الطيران ونصف قواتها البحرية موجود في الجزائر، وعليه فعدد القوات البرية وصل إلى 870 ألف وسيقفز إلى مليون وأربعمائة ألف عند وقف إطلاق النار[2] في 18مارس1962.

3-خطا موريس وشال

لتطويق الثورة عسكريا وعزل جيش التحرير بالداخل وقطع الإمدادات عليه من الخارج قام الجيش الفرنسي بإنجاز ما يعرف بالأسلاك المكهربة، وتعود فكرة هذه السدود للجنرال فانكسيم Vanuxem (قائد منطقة الشرق القسنطيني) الذي نقلها من الهند الصينية ووافق عليها وزير الحرب أندريه موريس André Morice [3]، الذي اقترح إنجاز خط مكهرب بالحدود الغربية والشرقية نهاية سنة 1956 م وبداية سنة 1957 م، بعد عرضه على البرلمان الفرنسي الذي صادق عليه[4]، والذي سيحمل اسمه، وبدأت عملية إنجاز الخط الأول في نوفمبر1956

---

[1]- أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص121.

[2]- محمد سريج، المرجع السابق، ص239.

[3] - Charles-Robert Ageron, Un versant de la guerre..., op.cit, p350.

[4]- سامية بن فاطمة، سياسة الأسلاك الشائكة الفرنسية وانعكاساتها...، المرجع السابق، ص82.

بالحدود المغربية، أما الثاني بالحدود الشرقية بدأ في ديسمبر 1957، ثم دعم بخط آخر عرف بخط شال Maurice Challe منذ ماي 1958.

ويمكن أن ندرك أهمية الحدود الشرقية بالنسبة للعدو الفرنسي من خلال الأسباب الثلاثة التي كانت وراء إنشاء خط موريس وهي:

- منع دخول الأسلحة والذخيرة من الخارج إلى المقاتلين في الداخل.
- عزل قيادة الثورة في الخارج عن الداخل .
- حماية المصالح الاقتصادية الفرنسية الحيوية المنتشرة على طول الحدود الشرقية الشركات المنجمية، طرق المواصلات، والثروة الزراعية كالكروم والحوامض[1].

وتم بناء هذه السدود في وقت واحد تقريبًا في الغرب والشرق، وبدأ السد على الحدود المغربية في نوفمبر 1956 من البحر بين بورساي (مرسى بن مهيدي) ومغنية على شكل سياج من الأسلاك الشائكة غير مكهرب، أصبح سد القصور في عام 1957، ثم في 1958-1959 امتد من البحر إلى الصحراء بطول 720 كم ، تتخلله أعمدة رادارات- مدافع ، معززة بسياج مكهرب[2].

أما عملية إنجاز السد الشرقي، المعروف بخط موريس، في جويلية 1957 وامتد لمسافة 460 كم بين عنابة وتبسة. تم تعزيزه بواسطة مضاعفة المسار الأولي في الأماكن الأكثر حساسية[3]، ثم فبادر شال (القائد العام للقوات البرية في الجزائر) إلى تكملة مشروع موريس المكهرب، وقام بتدعيم الخط الأول بخط ثان وذلك في نهاية سنة 1958 وبداية 1959 وقد نسب إليه الخط وأطلق عليه اسم" خط شال"[4]، إذن تم الانتهاء من وضع المخططات في شهر أكتوبر 1959[5]، ومجموع طول الخطوط المحصنة بالحدود التونسية والمغربية، بلغ طولها رسمياً 2600 كم[6].

---

[1]- جبلي الطاهر، المرجع السابق، ص161.

[2] - Charles-Robert Ageron, Un versant de la guerre..., op.cit, p349.

[3] - Ibid.p350.

[4]- سامية بن فاطمة، المرجع السابق، ص84.

[5]- سامية بن فاطمة، المرجع السابق، ص86.

[6] - Charles-Robert Ageron, Un versant de la guerre..., op.cit, p350.

يتكون خط موريس من أسلاك شائكة وخيوط وأعمدة، بها تيار كهربائي تتراوح طاقته ما بين 5000 و7000 فولطا، بعرض يتراوح مابين 06 إلى 12 م، زرعت أرضيته بألغام مختلفة الأحجام الفردية منها والجماعية، وضعت هذه الألغام على طول الأسلاك بمعدل 50 ألف لغم في كل 20 كم، وكانت الأسلاك متصلة بمراكز للمراقبة، كما كان الخط أيضا مزودا من الجانبين بالألغام والأسلاك الشائكة أما مراكز المراقبة فإنها أقيمت على طول الخط وهي محصنة تبعد عن بعضها البعض بكيلومترين ونصف، وكانت الطاقة الاستيعابية لكل مركز من 100 إلى 300 مزودين بالمدافع والبنادق الرشاشة، ومدافع الهاون عيار 40 و75 ، ومدافع 105 ، وتشديدا في الرقابة تم تعزيز الخط بالدبابات والمصفحات التي كانت تتنقل ليلا ونهارا دون توقف، على تزويد هذه الخطوط بأجهزة الرادار القادرة على التقاط أدنى حركة عبر الخطوط[1].

شكل خطا موريس وشال جبهة قتالية جديدة أعاقت حركة جيش التحرير عند عبور الحدود الشرقية والغربية وانعكس ذلك على تقلص نشاطه العملياتي كما أثر ذلك بشكل كبير على عملية تزويد جيش التحرير بالمناطق الداخلية بالسلاح والذخيرة والجنود المدربين، وكانت محاولات كثيرة للعبور بشن حمالات عسكرية واسعة في مواجهة خط موريس في ربيع 1958 كانت لها خسائر جسيمة، وتعد معركة سوق أهراس نموذجا لذلك الفشل الذي كلف جيش التحرير بضعة ألاف من الشهداء في الفترة الممتدة من يناير إلى ماي1958 [2].

كما عرفت منطقة الجنوب الغربي أي المنطقة الثامنة للولاية الخامسة محاولة عبور لثلاثة فيالق لجيش التحرير انتهت بما يعرف بمعركة مزي أيام 5-7 ماي 1960 استشهد فيها أزيد من 130 شهيدا، وقد تعرّض جيش التحرير الوطنيمن قبل إلى فقدان 6000 مجاهدا خلال ثلاثة أشهر من أفريل إلى جوان 1958 إثر عمليات العبور[3].

4- إستراتيجية ديغول للقضاء على الثورة

إن وصول الجنرال ديغول إلى السلطة في فرنسا يوم 13 ماي 1958 بضغط من الكولون والجيش الفرنسي في الجزائر بعد تساقط الحكومات الفرنسية ودخول فرنسا في حالة

---

[1]- سامية بن فاطمة، المرجع السابق، ص83.

[2]- عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص181.

[3]- جبلي الطاهر، المرجع السابق، ص183.

عدم الاستقرار السياسي بسبب الثورة التحريرية غير كثيرا من المعطيات في القضية الجزائرية، ولمواجهة الوضع في الجزائر اعتمد ديغول على خطة متعددة المحاور والأهداف لكسب الجزائريين والكولون في آن واحد فتداخلت هذه الإستراتيجية الديغولية بين الترغيب والترهيب، وكانت مكونة من :

– الخطة العسكرية – الإصلاحات الاقتصادية–الاجتماعية – محاولات الاحتواء السياسي.

أ– الخطة العسكرية

إن أول ما قام به الجنرال ديغول هو القيام بزيارة إلى الجزائر في جوان 1958 واجتمع مع القادة العسكريين، وتم وضع خطة عسكرية محكمة تحت قيادة الجنرال شال واختيرت منطقة أكفادو بالصومام مركزا لقيادة العمليات، وحددت الخطة العسكرية التي سميت بخطة شال لمدة 9 أشهر من 6 فبراير 1959 ولكن امتدت أبريل1961 هدفها خنق المناطق الجبلية ومحاصرة المناطق المحظورة ملجأ المجاهدين الواحدة تلو الأخرى من الغرب إلى الشرق انطلاقا من الولاية الخامسة إلى الرابعة والثالثة والثانية والأولى بتمشيط كل كتلة جبلية بعمليات عسكرية حشدت لها أكثر من 40.000 جنديا للقضاء كليا على جيش التحرير في الداخل، واعتمدت في ذلك على الأساليب التالية:

- التكثيف من عمليات فصل الشعب عن جيش التحرير بترحيل سكان القرى والمداشر إلى المحتشدات ولقد استمرت هذه السياسة طيلة حرب التحرير، إذ أن أول عملية كانت في 21 نوفمبر 1954 بالأوراس والنمامشة وآخر عملية وقعت في ماي 1961 بدائرة البيض وطيلة هذه المدة لم تتوقف هذه العمليات [1]، حيث اشتدت العملية بناء على التعليمة الصادرة في 31 مارس 1959: في غضون أشهر قليلة، تكثف تهجير السكان وسرعان ما تجاوز معدل 1958، وجاءت تعليمة ثانية في 25ماي1960 الخاصة بإعادة تجميع سكان 1000 قرية بإضفاء الشرعية على تكثيف عمليات التهجير القسري لسنتي(1959–1960)، وقد جمع

[1]– رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1962/1956،الطبعة 2 ، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 253.

في المحتشدات ما يقارب 2 مليون من سكان الريف بغرض عزلهم عن جيش التحرير.

– إنشاء المناطق المحرمة، وهو أسلوب ابتكر في أواخر 1956 ويتعلق الأمر بالمناطق التي تراها السلطات العسكرية الفرنسية إستراتيجية بالنسبة للثورة (المجاهدون) لما توفره من ملجأ وسهولة للاتصال بالشعب[1].

- إقامة خط مكهرب ثاني مزود بالرادارات والمدافع عرف بخط شال على الحدود الشرقية والغربية تدعيما لخط موريس.

- الاعتقالات الجماعية المصحوبة بالاستنطاق.

- القيام بعمليات عسكرية تمشيطية واسعة شاركت فيها كل الأسلحة منها:

* الطوق Couronne بالمنطقة الوهرانية (الغرب) 6 فبراير –مارس1959.

* الحزام Courroie بمنطقة الوسط أبريل–جوان 1959.

* الشرارة Etincelle بمنطقة الحضنة 5–12 جويلية1959 .

* المنظار Jumelles بمنطقة القبائل الكبرى 22 جويلية 1959.

* الأحجار الكريمة Pierres Précieuses بالشمال القسنطينة سبتمبر 1959.

كما قامت السلطات الفرنسية بشتى الوسائل ضرب جيش التحرير بمحاولة اختراقه بدس العملاء والخونة في صفوفه، وكذلك تشويه صورته بالدعاية والاتهامات والدسائس والدعم العسكري للخونة والحركات المناوئة لجبهة التحرير، مثل:

– قضية كوبيس Kobus (اسمه الحقيقي بلحاج الجيلالي عبد القادر عضو سابق في المنظمة الخاصة) الذي تعاون مع المخابرات الفرنسية وشكل قوات عسكرية مضادة لجيش التحرير بمنطقة Orleanville.

– الزرق Les Bleuiètes تمكن المخابرات الفرنسية من دس عناصر جسوسة في صفوف جيش التحرير بمنطقة القبائل للقضاء على قادة جيش التحرير بالمنطقة وخلق الفتنة ونشر الشك في صفوفه، ولكن تمكنت قيادة المنطقة من احتواء هؤلاء المندسين وتنفيذ خطة مضادة (الاختراق المتبادل – موقف عميروش) .

[1]– إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1962/1956 ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص126.

– تحول قوات بلونيس التي كانت تنشط باسم الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A إلى حليف للجيش الفرنسي وارتمى في أحضان المخابرات الفرنسية والجيش الفرنسي ودعموه بالمال والسلاح لمواجهة جيش التحرير الوطني.

ولإفشال الخطط العسكرية الفرنسية قام جيش التحرير الوطني بتطبيق إستراتيجية ثورية شاملة يمكننا إيجازها فيما يلي:

– تغيير منهجية العمل العسكري بالاعتماد على حرب العصابات وتفكيك وحداته الجيش الكبرى والاعتماد العمليات الخاطفة.

– نقل العمل العسكري إلى الأراضي الفرنسية منذ 25جويلية1958.

ب– الإستراتيجية الاقتصادية–الاجتماعية

أعلن ديغول عن إستراتيجيته الاقتصادية بعد أن أُكد له أن الفقر والخصاصة والبطالة هي أسباب الثورة وإذا ما عولجت هذه الأمور وحسنت حياة الناس ستفشل الثورة وتنهار، فأعلن عن هذا المخطط خلال زيارته للجزائر ابتداء من2 إلى غاية 5 أكتوبر 1958 ومن أجل ذلك تم اعتماد غلاف مالي سنة 1959 قدره 242 مليار فرنك قديم ليرتفع في سنة 1960 إلى 326 مليار[1]، أثناء زيارته لمدينة قسنطينة، في خطاب له يوم 03اكتوبر 1958 لخص فيه الخطوط العريضة لخطة تنموية اقتصادية لمدة 5سنوات والتي حملت اسم مشروع قسنطينة الذي يقوم على:

– خلق 400 ألف منصب شغل جديد خلال 5سنوات 1959–1963 .

– المساواة في الأجور ما بين العمال في الجزائر والمتروبول.

– تمدرس 3/2 (ثلثي) الأطفال الذين هم في سن الدراسة، وعشية استقلال الجزائر، كان ما يقارب من 750.000 مسلما في المدارس الفرنسية، أي حوالي 40٪ من الأولاد في سن الدراسة، فكانت خطة التمدرس ذات أهداف طموحة حيث تهدف إلى جعل التعليم إلزاميًا

[1]– سمير بن سعدي، جهود الفرق الإدارية المختصة في تطبيق مشروع قسنطينة 1958–1962: زمورة بالشرق الجزائري أنموذجا، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 05 العدد 01 (2021)، ص 733-747 (ص736).

لجميع الأطفال دون سن 14 عامًا [1].

– توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي على 15 ألف عائلة من الفلاحين الفقراء، فالاستثمارات المخصصة للزراعة 18.7 % أقل من التي خصصت للصناعة 31.9% .

– بناء 200 ألف سكنا جديدا لإيواء مليون شخص[2].

على إثر الإعلان عن مشروع قسنطينة، صدرت مراسيم تنفيذية له منها المرسوم رقم 58.028 المؤرخ في 31 أكتوبر 1958 والمرسوم 58.233 الصادر المؤرخ في 16 ديسمبر 1958[3] وشرع في تنفيذ هذا المخطط الخماسي بإنجاز عدة مشاريع اقتصادية واجتماعية منها:

– إقامة مصانع للفولاذ والمنتجات الكيماوية في المناطق الساحلية.

– استغلال موارد البلاد ووضعها تحت تصرف الشركات الرأسمالية الأجنبية لاستغلالها وتنشيط عمليات التنقيب عن البترول في الصحراء الجزائرية، لدعم الاقتصاد الفرنسي المتضرر من الثورة الجزائرية.

– إنشاء قطبين صناعيين الحديد والصلب بعنابة والغاز السائل بأرزيو.

– تطوير الصناعة الخفيفة أوكل تمويلها إلى القطاع الخاص كان أهمها صناعة الأغذية، النسيج ومواد البناء.

– دمج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي.

ولكسب ثقة الجزائريين منحت لهم مناصب في الإدارات العسكرية والمدنية في فرنسا وتم تعيين ضباط جزائريين سامين في الجيش الفرنسي، ومنحت رخص ومحالات تجارية لبعض الجزائريين، كما شجعت الشباب على تكوين فرق رياضية واستغلالها لمناهضة الثورة .

[1] - Stéphane Lembré, « L'enseignement technique industriel en Algérie : projets et enjeux (1900-1958) », *Artefact*, 3 | 2016, 83-96.(p89).

[2] – سمير بن سعدي، المرجع السابق، ص737.

[3] – المرجع نفسه، ص737.

ج- محاولات الاحتواء السياسي

قام ديغول بحل كل مؤسسات الجمهورية الرابعة والإعلان عن تأسيس الجمهورية الخامسة بعد الاستفتاء الذي أجراه على الدستور في 28 سبتمبر 1958 وبعد شهرين ثم انتخابه رئيسا للجمهورية في 21 ديسمبر 1958، وفي هذه الفترة الانتقالية التي تعرف فيها فرنسا تغيرات سياسية جذرية قدم ديغول في ندوة صحفية اقتراحا لجبهة التحرير الوطني في23 أكتوبر 1958 عرف بسلم الشجعان، الذي رفضه الطرف الجزائري، ثم حاول في 30جانفي1959 تجديد فكرة السلم "الديغولي" المربوط بوضع السلاح والحوار بين الجانبين.

ولكن فشل ديغول في تحقيق أهدافه الأساسية مما دفعه إلى الإعلان عن فكرة حق تقرير المصير لسكان الجزائر في 1959/09/16، وطرح ثلاثة خيارات:

- الانفصالLa sécession يترتب عنه اقتطاع مناطق من الجزائر تخصص للأوروبيين مع استحواذ فرنسا على ثروات المحروقات.

- الاندماج والفرنسة L'intégration et La Francisation على أن تكون المساواة في كل الحقوق بين سكان الميتروبول وسكان الجزائر.

- الإشراكL'association والمقصود به أن تكون العلاقة بين فرنسا والجزائر على شكل النظام الفيدرالي.

وحسب ما جاء في جريدة صدى الجزائرEcho d'Alger << الجنرال ديغول يطلب من الجزائريين بعد 4 سنوات من عودة الهدوء والسلم باختيار من بين ثلاثة حلول>>[1].

ومن الأسباب التي دفعت ديغول إلى هذا التحول السياسي:

- فشل كل المشاريع الديغولية العسكرية والاقتصادية لاحتواء وتطويق الثورة.
- نقل جبهة التحرير العمليات الفدائية إلى التراب الفرنسي.
- ارتفاع تكاليف الحرب على الميزانية الفرنسية.

الظروف:

- الاعتراف الدولي المتصاعد بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

[1] - Echo d'Alger, le 17/09/1959.

– تغيير النظام السياسي بفرنسا بالإطاحة بالجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة. – عرض القضية الجزائرية في الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة.
– الاستقلال المتزايد للشعوب الإفريقية.

ولإنجاح فكرة تقرير المصير على الطريقة الديغولية بدأ منذ نوفمبر1959 البحث على الدعم والمساندة من الجزائريين لمشروع تأسيس حزب كبير وهو حزب التقدم الجزائري ليكون القوة الثالثة في الجزائر لمواجهة جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية، كما قامت القوة الفرنسية المعادية لفكرة تقرير المصير ومشاريع تقسيم الجزائر والمفاوضات مع جبهة التحرير بدفع بعض الجزائريين الموالين لفرنسا من تأسيس ما عرف بجبهة الجزائر الفرنسية Front de l'Algérie française بقيادة الباشاغا بوعلام للدفاع عن فكرة الجزائر الفرنسية.

5– مشاريع تقسيم الجزائر

أما بالنسبة لمسألة تقسيم الجزائر، فإن المشاريع تختلف من شخص لآخر، فكر برنار دوفور Bernard Dufour في تقسيم الجزائر إلى ثلاث مناطق حكم ذاتي سيشكل اتحادها "الجزائر الفرنسية" ، وهي منطقة تابعة للجمهورية، لكنها لامركزية إلى حد كبير[1]:
– المنطقة الأولى (المنطقة الساحلية) ستضم معظم سكان أوروبا.
– المنطقة الثانية تتكون من منطقة القبائل بسبب "خصوصيتها". ستدير نفسها من خلال نوع من المجالس البلدية حيث الأوروبيون الذين يشكلون 2 إلى 3 ٪ من السكان ، سيتم تمثيلهم كذلك.
– المنطقة الثالثة تشمل بقية البلاد هذا هو الجزء "الأكثر فقرًا والأقل تطورًا" تحت إدارة السكان الأصليين.

أما ما أقترحه النائب البرلماني للحزب الراديكالي MM Hersant مع مجموعة من النواب والذي أطلق عليه مشروع هارسن ونشر في جريدة Le Monde الفرنسية يوم 01أبريل1957،

[1] - Benhamouda kamel-Eddine, La question du partage de l'Algérie pendant la guerre d'indépendance Quotidien EL Watan, 05 JUILLET 2008.

يقوم على تقسيم الجزائر إلى مقاطعة فرنسية وإقليمين يتمتعان بالحكم الذاتي:
– منطقة يشكل فيها السكان المسلمون الأغلبية الساحقة: هذه المنطقة هي قسنطينة أو جمهورية قسنطينة المتمتعة بالحكم الذاتي التي تضم 4.400.000 مسلما و100.000 أوروبيا من مقاطعات قسنطينة وعنابة وباتنة وسطيف، وجزئيا من تيزي وزو والمدية.

– منطقة تلمسان، أو إقليم تلمسان المتمتع بالحكم الذاتي (مقاطعة تلمسان وجزء من دائرة عين تموشنت) ، نظرًا لطابعها الخاص وسكانها المسلمون على وجه الحصر تقريبًا، يجب أن تستفيد من وضع خاص.

– أما بالنسبة لمقاطعة الجزائر العاصمة– ووهران ، فبسبب الاستيطان الفرنسي الكبير، نطالب بإصدار قانون نهائي للاندماج في حاضرة "الوطن الأم".

وللرد على هذه المشاريع نظمت جبهة التحرير هجومًا مزدوجًا ضد التقسيم والصحراء الجزائرية مظاهرات 5جويلية1961، تسببت الاضطرابات في سقوط العديد من الضحايا: 18 قتيلا و91 جريحًا[1].

ورغم رفض الجزائريين والأوروبيين للمشاريع التي يراد منها تفتيت الجزائر إلا أن بعض السياسيين بالمتروبول واصلوا في الدفاع عن فكرة التقسيم من أمثال نائب الفرنسيين Alain Peyrefitte الذي قدم اقتراحاته حول موضوع تقسيم الجزائر ونشر مشروعه في جريدة Le Monde في نهاية سبتمبر سنة1961، كما استقبله الرئيس الفرنسي شارل ديغول في 19نوفمبر1961 لدراسة مقترحه الذي كان موافقا لما كانت تدعو إليه الأوساط الإسرائيلية على لسان وزراء الكيان الصهيوني بن جريون أثناء لقائه بديغول في 05جوان1961، الذي طرح فكرة تقسيم الجزائر على شاكلة تقسيم فلسطين.

– محاولة فصل الصحراء

[1] - Philippe Herreman, Le Monde Publié le 04 juillet 1961 .

حاولت السلطة الاستعمارية منذ أن ثبتت إدارتها بالمناطق الصحراوية قطع هذا الإرتباط، وذلك بتقسيم الصحراء إلى ما يعرف بأقاليم الجنوب، وإخضاعها إلى منظومة قانونية خاصة تمهيدا لفصلها نهائيا عن المناطق الشمالية.

وتنفيذا لتلك الإستراتيجية قامت السلطة الكولونيالية بإنشاء أقاليم الجنوب الجزائري بقوانين 24 ديسمبر1902 و30ديسمبر1903، لتكون لهم ميزانية مستقلة ومنفصلة عن ميزانية عمالات الشمال، وأسست إدارة أقاليم الجنوب بموجب مرسوم 14أوت1905م المتعلق بالتنظيم الإداري والعسكري، وبموجب هذا القانون تم إنشاء 4 أقاليم : العين الصفراء . غرداية . الواحات . توقرت، وكل إقليم قسم إلى بلديات مختلطة أو أنديجان، قُسّم الجنوب الجزائري إلى أربعة أقاليم، على رأس كل واحد منها قائد أعلى برتبة رائد وكل إقليم مُقسم إلى دوائر Cercles وملحقات Annexes، وكلّ ملحقة مجزئة إلى مراكز عسكرية يُسيّرها ضابط[1].

وبذلك تحققت لهذه الأقاليم الشخصية المدنية والاستقلالية المالية والإدارية عن شمال البلاد، ووضعت هذه الأقاليم تحت السلطة المباشرة للحاكم العام .

ومع صدور القانون الخاص بالجزائر في 20 سبتمبر1947 تم إلغاء النظام الخاص لأقاليم الجنوب وإعادة ربط الجنوب بالشمال، حيث نصت المادة 50 من هذا القانون :<<أن النظام الخاص لأقاليم الجنوب هو ملغى>> وبذلك ألغي مرسوم 30ديسمبر1903، واعتبرت هذه الأقاليم عمالات وأن ميزانيتها ستدمج ضمن ميزانية الجزائر ابتداء من 01جانفي1948، ولكن تنظيم هذه العمالات لم يطبق وبقيت إدارة أقاليم الجنوب تحت الحكم العسكري.

ومع اندلاع الثورة التحريرية أصبحت مسألة فصل الصحراء من أولويات فرنسا خاصة تم اكتشاف البترول لأول مرة في الصحراء في يناير 1956 في منطقة عين أميناس، وأما أكبر حقل بترولي أكتشف بحاسي مسعود في جوان 1956، وكان قبل ذلك اكتشف الغاز بعين صالح في عام 1954، وهذا ما عجل بتقديم مشروع قانون في جويلية 1956 خاص

[1]– برشان محمد،"التنظيم الإداري في الجنوب الوهراني إبان الاحتلال (1902 – 1960)"، مجلة الخلدونية، كلية العلوم الإنسانية جامعة تيارت، عدد 09، جوان 2016.ص. 182.

بالصحراء إلى مجلس الوزراء في حكومة غي مولي Guy Mollet ، وتم التصويت على النص القانوني في 29 ديسمبر 1956، ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 يناير 1957 ، ويشكل هذا القانون ميثاق المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية O.C.R.S [1].

إن قانون 57-27 المؤرخ في 10جانفي1957 نص على إنشاء المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية O.C.R.S التي تتكون من صحراء الجزائر وصحاري كل الدول المجاورة للجزائر، وفي 12 جوان1957 قرر رئيس المجلس بورجيس مونوريBourgès-Maunoury إنشاء "وزارة للصحراء" بموجب مرسوم 57-713، ، وعهد بالمهمة إلى ماكس ليجون Max Lejeune [2] الذي عين وزيرا للصحراء بمرسوم 13جوان1957.

جمعت وزارة الصحراء صلاحيات وزارة الجزائر والحكومة العامة فيما يتعلق بالأقاليم الجنوبية، والتي تم تحويلها بعد ذلك إلى إدارتين صحراويتين، وتم تعيين وزير الصحراء كمندوب عام لـ l'O. C. R. S [3]، أما مرسوم 57-903 الصادر في 7أوت1957 المتعلق بالتنظيم الإداري لأقاليم الجنوب المنضوية في المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، ففي مادته01 نص على أن أقليم الجنوب الجزائري تقسم إلى عمالتين : الواحات والساورة .

ولإحباط هذه المؤامرة الاستعمارية كان على جبهة التحرير الوطني الإسراع في تنفيذ استراتيجية مضادة بدأتها بما يعرف بمعارك العرق الغربي الكبير، وهي كل المعارك التي جرت بالمنطقة بين 15 اكتوبر1957 وإلى غاية 1962، وأشهرها:

- انتفاضة حاسي صاكة: 1957/10/15
- معركة حاسي تاسلغة من 03 إلى 06 نوفمبر 1956.
- معركة حاسي غامبو 21نوفمبر 1957.

[1] - Lattre J.M. Sahara, clé de voûte de l'ensemble eurafricain français. (p345) In: Politique étrangère N°4 - 1957 - 22e année pp. 345-389.

[2] -. Ibid, p 345.

[3] - LOUVEL. Jean-Marie , ANNEXE N° 23 SAHARA Rapporteur spécial :, N° 66 SENAT 1re SESSION ORDINAIRE DE 1959-1960.pp 1-41, Paris.(p3) — Imprimerie des Journaux officiels, 26, rue Desaix.

- معركة حاسي علي1957/12/07

كما تمكنت جبهة التحرير من فتح جبهة عسكرية جديدة لجيش التحرير بشمال مالي سنة 1960، كما قامت بنفس التنظيم بأقصى الجنوب الشرقي للجزائر بمنطقة الهقار، وهذا استعدادا للقيام بعمليات عسكرية تثبت للعالم أن الثورة التحريرية منتشرة في كل شبر من أرض الجزائر، ولتدعيم مواقف المفاوض الجزائري أعلنت يوم الأربعاء 05 جويلية 1961 يوما وطنيا ضد التقسيم[1]، وكذلك بطلب من الجبهة قام سكان مدينة ورقلة بمظاهرات شعبية عارمة يوم 27 فبراير 1962 مناهضة لسياسة الاستعمار الفرنسي حول الصحراء الجزائرية، وكانت هذه الحركة آخر مسمار دق في نعش سياسة فصل الصحراء.

المحور الخامس: المفاوضات وتقرير المصير

إن أهم ما يميز المرحلة الثانية للثورة بعد مؤتمر الصومام 1956 هو العمل التنظيمي لمؤسسات جبهة التحرير خاصة لما تم طرحه أثناء عقد دورة عادية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة ما بين 20 و28أوت1957، حيث تم فيه إعادة النظر في كثير من المسائل الحساسة منها تركيبة المجلس الوطني ولجنة التنسيق ووسع المجلس إلى 54 عضوا ولجنة التنسيق 14 عضوا، كما ألغى مبدأ أسبقية الداخل على الخارج، أما مبدأ أسبقية السياسي على العسكري أولوه بشكل يتماشى مع تطور الثورة، كما درست مسألة التمثيل السياسي والديبلوماسي للجبهة أمام المجتمع الدولي.

1- النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة

ومع تطور الأحداث في فرنسا والجزائر وتنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة، في اجتماعه الذي عقد بالقاهرة من 22 إلى 28 أوت 1957، كما أكد ذلك مؤتمر طنجة – الذي عقده حزب الاستقلال المغربي، وحزب الدستور التونسي، وجبهة التحرير الوطني، من 27 إلى 30 أبريل 1958- حيث أوصى: << بعد التشاور مع الحكومتين التونسية

[1]- بلجة عبد القادر، المفاوضات بين الحكومة ...، المرجع السابق، ص187.

والمراكشية بخلق حكومة جزائرية >>[1]ولهذا قرر قادة الثورة الممثلين في لجنة التنسيق والتنفيذ بعد مشاورات إنشاء حكومة مؤقتة تكون ممثلة لجبهة التحرير الوطني وللشعب الجزائري.

ترأس فرحات عباس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والذي أعلن عنها يوم 26سبتمبر1958 في البيان التالي :<< بسم الله الرحمن الرحيم. باسم الشعب الجزائري. نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ(لائحة أوت 1956) فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وهي مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهي تباشر مسؤولياتها ابتداء من هذا اليوم الجمعة 1 ربيع الأول 1378هـ الموافق ليوم 19 سبتمبر 1958 على الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر>> [2]، هذا الإعلان تم باسم الشعب الذي يكافح منذ أربع سنوات من أجل الاستقلال، والذي يعيد بناء الدولة الجزائرية التي طمسها الغزو الفرنسي سنة 1830 وبكل عنف وبدون حق أزاحها من الخريطة السياسية لشمال إفريقيا، كما أعلن عن التشكيلة الحكومية بفندق الكنتيننتالContinental بالقاهرة بحضور كثيف من الصحافة الدولية ودعم من الحكومة المصرية[3].

إن إنشاء الحكومة المؤقتة يهدف إلى تحديد الصراع بين دولتين متحاربتين والإضفاء على الصراع خاصية الحرب مع جميع النتائج القانونية التي تتبعها وخاصة تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بقانون الحرب، ومن جهة فإن من الأسباب الأساسية المبررة لإنشاء الحكومة المؤقتة هو تفنيد الإدعاءات الفرنسية القائلة بعدم وجود محاور شرعي من طرف الجبهة، فالإعلان عن حكومة...أعطى مظهرا ليس شرعيا فقط ولكن قانونيا[4] لجبهة التحرير الوطني.

---

[1]– أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص190.

[2]– بن غليمة سهام، المرجع السابق، ص200.

[3]– مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، المرجع السابق، ص113

[4] - Philippe Tripier, Autopsie de la guerre de l'Algérie, op.cit, p83.

إن هذا التطور السياسي للثورة الفريد من نوعه قد وضع فرنسا في مأزق سياسي أمام الرأي العام الدولي حيث وجدت نفسها أمام إشكالية قانونية غير منتظرة، حيث انتقلت جبهة التحرير من حركة ثورية إلى دولة تدافع عن تحرير أراضيها مما جعلها من الناحية القانونية شخص من أشخاص المجتمع الدولي يحتاج إلى الاعتراف والمساندة لتحقيق السيادة.

إن تأسيس الحكومة المؤقتة أعطى إضافة جديدة لمؤسسات الثورة حيث أصبحت ثالث مؤسسة لجبهة التحرير الوطني أنشأتها أثناء الثورة، وهي مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة، فالإعلان عن الحكومة المؤقتة قلب موازين القوة السياسية حيث أصبحت الديبلوماسية الجزائرية تتمتع بشرعية دولية خاصة بعد موجة الاعترافات الدولية بها، حيث أنه في نفس اليوم من الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية، اعترفت بها مجموعة من الدول والحكومات العربية والإسلامية أولها باكستان وليبيا والجمهورية العربية المتحدة، العراق، اليمن والمغرب، ثم تلتها مجموعة من الدول الأخرى بداية من اليوم الموالي[1]، وكانت الاعترافات تتسارع كل يوم، ونذكر منها:

- 19 سبتمبر: تونس، المغرب، ليبيا، العراق.
- 20 سبتمبر: السعودية، الأردن .
- 21 سبتمبر: الجمهورية العربية المتحدة، اليمن .
- 22 سبتمبر: الصين، السودان .
- 25 سبتمبر: كوريا الشمالية .
- 26 سبتمبر: الفيتنام .
- 27 سبتمبر: أندنوسيا .

وبدأ يتزايد التضامن والتفاعل مع القضية الجزائرية في كل المحافل الدولية، حيث جعل يوم 30 مارس 1958 من طرف الدول الإفريقية والآسيوية يوم التضامن العالمي مع الجزائر المجاهدة[2]، كما حققت الحكومة المؤقتة نجاحا نسبيا سجلته بالأمم المتحدة حيث سجل قرار يدعو إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال ما بين سبتمبر–ديسمبر 1958.

---

[1]– بن غليمة سهام، المرجع السابق، ص201.

[2]– المرجع نفسه، ص214.

2- المفاوضات الجزائرية-الفرنسية

أكدت جبهة التحرير الوطني، منذ ندائها الأول في أول تشرين الثاني/نوفمبر 1954، على إرادتها بالتفاوض...وهكذا، لم تخفي جبهة التحرير، وهي تدعو للقتال في ذات الوقت، تفضيلها الحل السلمي[1]، وفي 05جانفي1955 تعرفت جمعية الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية عن طريق وثيقة قدمها ممثل السعودية وهذه الرسالة وزعت على أعضاء مجلس الأمن وفي 29 من نفس الشهر طلبت 14 دولة تسجيل المسألة الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة.

وبعد مشاركة وفد جبهة التحرير بجانب الوفد المغاربي في مؤتمر باندونغ 24أبريل 1955 نجحت جبهة التحرير لأول مرة بمساعدة المجموعة الأفروآسيوية في 30سبتمبر1955، من تسجيل القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها العاشرة [2]، لدراسة القضية الجزائرية على أساس حق تقرير المصير، مما دفع بممثل فرنسا إلى الانسحاب وهذه الخطوة دفعت السلطات الفرنسية إلى الإسراع للبحث عن احتواء الثورة الجزائرية في بدايتها وذلك عن طريق اتصالات سرية غير مباشرة بواسطة مصر.

وكان أول لقاء سري بالقاهرة في 12 أبريل1956 بين ممثلي الجبهة والحكومة الفرنسية، وفي جوان 1956، طرحت القضية الجزائرية لأول مرة أمام مجلس الأمن، ورغم رفض المجلس النظر في القضية...إلا أنه اعتبر أن القضية الجزائرية قضية دولية[3].

ولكن أمام رفض فرنسا الاعتراف بجبهة التحرير الوطني وإدعائها عدم وجود ممثل شرعي وحقيقي للجزائريين وأيضا محاولة منها ربح الوقت لتكوين القوة الثالثة حتى تكون موالية لها وسندا لها، فكان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ردا سياسيا وديبلوماسيا على فرنسا وهذا ما جاء في الرسالة التي وجهتها الحكومة المؤقتة غداة تشكيلها للرئيس جمال عبد الناصر:<<...ونضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في

---

[1]- رضا مالك، الجزائر في إيفيان المفاوضات السرية 1956-1962، ترجمة فارس غصوب، دار الفارابي، ص25.

[2]- محمد عباس، الثورة الجزائرية: المرجع السابق، ص109.

[3]- أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص122.

مناسبات عدة من أنها لا تجد أمامه ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية >>[1]، في الوقت نفسه، واصلت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني نشاطها وكثفت اتصالاتها بفضل انتشارها في أوروبا وآسيا والأمم المتحدة للضغط على فرنسا وإقناعها على الموافقة على التفاوض بشأن استقلال الجزائر.

لقد عرضت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فكرة المفاوضات في أول إعلان لها حيث جاء في الإعلان:<< فيما يخص الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فهي مستعدة للمفاوضات ومستعدة في أي وقت لمقابلة ممثلي الحكومة الفرنسية>> إلا أن رد فعل الجنرال ديغول في مؤتمر صحفي له بتاريخ 23 أكتوبر 1958 عرض فكرة << سلم الشجعان>>، والذي يعني وضع السلاح والدخول في المفاوضات، وهذا ما رفضته جبهة التحرير الذي اعتبرته مساسا بمبادىء نوفمبر وبواقع الحال.

ومع فشل المخطط العسكري الذي راهنا عليه كلمن ديغول والجنرال شال، وانتقال الثورة الجزائرية إلى مرحلة جديدة من العمل الثوري بنقل نشاطها العسكري إلى الأراضي الفرنسية منذ 25أوت1958 ، وما عرفته جبهة التحرير من تطور سياسي بتأسيس حكومة مؤقتة في 19سبتمبر1958، وأمام هذا الضغط العسكري والسياسي، حيث برزت عدة أصوات تنادي بالسلام في فرنسا من أحزاب يسارية ونقابات عمالية ومنظمات حقوق الإنسان[2]، أضطر ديغول إلى الإعلان في ندوة صحفية يوم 16سبتمبر1959 عن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم، وقد جاء هذا المقترح قبيل عقد الدورة 14 للجمعية العامة التي أدرجت فيها القضية الجزائرية لمناقشتها، وهذا محاولة من ديغول مرة أخرى كسب دعم المجتمع الدولي خاصة الدول الغربية وكذلك الرأي العام الفرنسي.

إن هذا الطرح الديغولي الجديد رفضته الحكومة المؤقتة ورأت في ذلك مراوغة سياسية أخرى وشرطت مبدأ المفاوضات معها كممثل وحيد وشرعي للشعب الجزائري قبل الشروع في

---

[1]– نفس المرجع، ص191.

[2]– محمد بليل، المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960–1962على ضوء وثائق أرشيفية، الحوار المتوسطي المجلد التاسع العدد 1 مارس2018، ص225–250 ، ص229.

أي إجراء قانوني آخر، أما بالنسبة للكولون رؤوا في ذلك تراجع فرنسا عن مواقفها تجاه القضية الجزائرية وبداية لسياسة ديغولية تنحو تجاه فكرة التخلي عن الجزائر والكولون، وهذا أدى إلى توسع دائرة الصراع وأصبح الكولون يمثلون طرفا منفصلا فيه، وبذلك أصبح الصراع ثلاثيا :

– السلطة الفرنسية بالمتروبول – الجزائريون – الأوروبيون.

وأول مظاهر الصدام بين أوروبيي الجزائر والجيش الفرنسي ما حدث في الجزائر العاصمة في انتفاضة لهم يوم 25جانفي1960 حيث انتهت بسقوط قتلى في صفوفهم برصاص الجنود الفرنسيين، فكانت هذه الأحداث إيذانا لبداية نهاية الوجود الكولونيالي في الجزائر .

3- مراحل المفاوضات الفرنسية-الجزائرية

أن أول اتصال كان سنة1955 بعناصر من جمعية العلماء المسلمين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وهذا تم بالجزائر وكان محاولة من السلطة الفرنسية كسب هذه الأطراف لجانبها لتهميش جبهة التحرير الوطني.

وأمام فشل الاتصالات الفرنسية بعدة أطراف جزائرية خارج الجبهة، وعلى إثر تشكيل حكومة غي مولي Guy Mollet في شهر جانفي 1956 اتصل أندري ماندوز André Mandouze أستاذ الآداب بجامعة الجزائر (بعبان رمضان، للاطلاع على مطالب جبهة التحرير الوطني، ثم بعد ذلك توجه إلى باريس حيث نقل إلى الساسة الفرنسيين استعداد الجزائريين للتفاوض على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال ثم بعد ذلك المفاوضات [1]، وفي 12 أفريل 1956 تم لقاء في القاهرة بين جوزيف بيغارا Joseph Bigarra النائب الاشتراكي في مجلس الاتحاد الفرنسي، وجورج غورس George Gorse من الجانب الفرنسي، ومحمد خيضر عن جبهة التحرير الوطني[2]، وكان طرح غي مولي المتمثل

[1]– بلجة عبد القادر، المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من السرية إلى العلنية 1956-1962، مجلة متون، المجلد العاشر /العدد الثاني 01 / ديسمبر 2018 ، ص 180-195 (ص181)

[2]– نفسه.

في إيقاف القتال، إجراء الانتخابات ثم المفاوضات مع المنتخبين بخصوص دستور الجزائر المقبل[1].

جرى اتصال آخر في بلغراد يوم 21 جويلية 1956 بين أمحمد يزيدو أحمد فرانسيس عن الجبهة، وبيير كومين Pierre Commin الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي، وفي هذا اللقاء قدم الوفد الفرنس ي نفس العرض، ولكن وفد الجبهة أكد أن وقف إطلاق النار لا يمكن أن يتم إلا بعد التوصل إلى اتفاق سياسي شامل[2]، أما في لقاء روما في 03-02 سبتمبر1956...وفيه اقترح الوفد الفرنسي مخططا عاما لوضع دستور جديد للجزائر يتضمن انتخاب مجلس تشريعي، ثم تكوين هيئة تنفيذية جزائرية تسند إليها كل صلاحيات الشؤون الداخلية للجزائر، ماعدا المتصلة بقانون الأحوال الشخصية للأوروبيين[3]، كما تمت المقابلة الرابعة في 22 سبتمبر 1956... ودارت المحادثات بين الطرفين حول إمكانية الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال، وحرية الشعب الجزائري في تسيير شؤونه الداخلية[4].

لقد كانت هذه اللقاءات السرية بالنسبة للحكومة الفرنسية مع ممثلي جبهة التحرير الوطني عبارة عن جس النبض،أو مناورات تهدف إلى ربح الوقت واجتياز مرحلة صعبة،وكانت المواقف متباعدة جدا بين الطرفين، بل حتى بين ممثلي الجبهة، ففي القاهرة مثلا تحدث خيضر عن تكوين مجلس تأسيسي جزائري بينما يؤكد عبان رمضان في الجزائر أنه لا مفاوضات قبل الاعتراف باستقلال الجزائر.

وقد حددت شروط وقف إطلاق النار والمفاوضات إلا من خلال أرضية مؤتمر الصومام التي نصت على أن الاعتراف بالأمة الجزائرية الموحدة، وسيادة الجزائر بما في ذلك على الشؤون الخارجية والدفاع وإطلاق سراح كل المعتقلين وأن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري، يشكل أسس المفاوضات وشروط وقف القتال[5].

المفاوضات المباشرة مع ممثلي الحكومة المؤقتة

---

[1]– نفسه.

[2]– بلجة عبد القادر، المفاوضات بين الحكومة الفرنسية ...، المرجع السابق، ص181.

[3]– نفسه، ص182.

[4]– نفسه

[5]– نفسه

عندما تسلم ديغول الحكم بعد تمرد 13 ماي 1958 ، كلف عبد الرحمن فارس وجان عمروش Jean Amrouche بالاتصال بقادة جبهة التحرير وإبلاغهم بأنه مستعد للتباحث معهم، ووقف القتال على أساس المراحل الثلاثة التي حددها غي مولي سابقا وهي:

– الانتخابات – إيقاف القتال – فالمفاوضات.

وقام المبعوثان ما بين 20 أوت و 20 أكتوبر 1958 بعدة اتصالات بجبهة التحرير وموازاة مع تلك الاتصالات قام ديغول في 23 أكتوبر من نفس السنة بالإعلان عن " سلم الشجعان" [1].

بدأت الاتصالات أكثر جدية في عهد ديغول كنتيجة منطقية لفشل فرنسا في القضاء على الثورة، لقد أدى الضغط الثوري من قبل الثورة التحريرية من جهة، ومن جهة أخرى الضغوط الأمريكية على الرئيس الفرنسي ديغول خوفا من تسرب الشيوعية إلى شمال إفريقيا، إرغام ديغول على اتخاذ إجراءات ملموسة لحل القضية الجزائرية التي أصبحت تكلف فرنسا أكثر فأكثر وتهددها في صميم وحدتها الوطنية.

ونتيجة لذلك قدم ديغول مشروعا في تصريح له يوم 16 سبتمبر 1959 اقترح من خلاله حق تقرير المصير للشعب الجزائري، اعتبرت الأطراف المؤيدة لهذا التصريح، أنه مدخل للمفاوضات بين الطرفين، وأن الرئيس ديغول تمكن من اختراق صفوف الثوار في نجاحاته بالأمم المتحدة، عندما طرح مبدأ التفاوض بعد أن فشل سابقا في فكرته الخاصة بسلم الشجعان التي باءت بالفشل[2].

وكان رد الحكومة المؤقتة عن طريق إصدار بيان 28 سبتمبر 1959 تؤكد فيه أن الشعب الجزائري له حكومة للتفاوض ولا يمكن أن يمارس ديغول اختياره تحت ضغط الاحتلال...مما جعل الجنرال ديغول يعرض على قادة الثورة التفاوض في 10 نوفمبر 1959 ، لأجل بحث شروط إنهاء القتال[3]، ولكن الحكومة المؤقتة كانت تعاني العديد من المشاكل حتى أنّها لم تستطع الفصل في مسألة الاتصالات والمفاوضات مع الحكومة

[1]– د.بلجة عبد القادر، المفاوضات بين الحكومة الفرنسية ...، المرجع السابق، ص182.

[2]– نفسه، ص183.

[3]– ميلودي سهام، اتفاقية إيفيان:...، المرجع السابق، ص14.

الفرنسية، مما أدى إلى إصدار قرار يوم 12نوفمبر 1959 يقضي بعدم الخوض في أية مفاوضات مع الحكومة الفرنسية إلاّ بعد اجتماع المجلس الوطني[1].

أ- لقاء مولانMelun 29-25 جوان1960

في يوم14جوان 1960 ألقى الجنرال ديغول خطابا دعا فيه قادة الثورة للمجيء إلى باريس للتفاوض من اجل إيجاد حل للقضية الجزائرية، وإيقاف القتال، ودامت المباحثات من 25 إلى 29 جوان 1960 ، حيث اكتشف المبعوثان الجزائريان بأنهما أمام شروط وقيود حددها الجانب الفرنسي بمفرده ورفضا أن تكون موضوع مباحثات[2].

إن الحكومة الفرنسية عاملت الوفد الجزائري لا على أساس مفاوضين، بل على أساس متمردين وعزلتهما في مقر عمالة مولان من 25 إلى 29 جوان 1960، وحرمته من كل الزيارات والاتصالات مع الصحافة[3]، فاضطر إلى لقطع المحادثات والعودة إلى تونس.

إن محادثات مولان من أهم مراحل الثورة التحريرية فهي أول اتصالات رسمية لكن نتيجة تعنت الحكومة الفرنسية ومحاولة فرض قراراتها على الوفد الجزائري فشلت وعلقت الاتصالات بين الطرفين[4].

وكانت الحكومة الفرنسية مستعدة للنقاش مع الجبهة لكن ومع القوى السياسية الأخرى أيضا، فقد كانت الحكومة الفرنسية تطالب بـ[5]:

- الحكم الذاتي.
- فصل الصحراء عن الشمال.
- تجزئة الجزائر عرقيا.
- طاولة مستديرة.
- الهدنة.

---

[1]- المرجع نفسه، ص16.

[2]- ميلودي سهام، اتفاقية إيفيان:...، المرجع السابق، ص18.

[3]- بلجة عبد القادر، المفاوضات بين الحكومة الفرنسية ...، المرجع السابق، ص184.

[4]- ميلودي سهام، اتفاقية إيفيان...، المرجع السابق، ص22.

[5]- مراد بوعباش، قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية اتفاقيات إيفيان أنموذجا، المرجع السابق، (ص230)

أما موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فقد كانت مطالبها تتمحور حول[1]:

– السيادة الكاملة.

– وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء.

– وحدة الشعب الجزائري" هناك شعب واحد لا شعبان "، شعب عربي مسلم مع وجود أقلية أوروبية أجنبية.

– جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري.

– و قف إطلاق النار.

ولم يكن هذا اللقاء الأول سوى مناورة ديغولية لجس نبض الوفد الجزائري، مما دفع بالوفد الجزائري إلى الانسحاب دون تحديد موعدا لمحادثات مستقبلية، كما أصدرت الحكومة المؤقتة بيانا في يوم 04 جويلية 1960 رفضت فيه الشروط الفرنسية التي تسعى فقط لإيقاف القتال.

بعد فشل هذا اللقاء واصل الجنرال ديغول في مشاريعه العسكرية والاقتصادية والسياسية بهدف خنق الثورة[2]، فاغتنم ديغول هذا الوضع ليشرع في حملة إعلامية حمل فيها حكومة الثورة مسؤولية فشل المفاوضات[3]، كما أصرّ ديغول على موقفه في مواجهة معارضيه من الفرنسيين بطرح فكرة الاستفتاء على الفرنسيين والجزائريين على دورة البرلمان بتاريخ 16نوفمبر 1960 بإجراء الاستفتاء في يناير 1961، ولذلك قرر زيارة الجزائر مرة أخرى[4]، فقام يوم 9 ديسمبر 1960 بزيارة إلى الجزائر داعيا إلى مشروعه الاستعماري فكان رد فعل الشعب مظاهرات 11 ديسمبر 1960 الذي أكد تمسكه باستقلال الجزائر والوحدة الترابية بالإضافة إلى تأييدهم لجبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[5].

وهذه الزيارة التي انتهت بفشل ذريع لمشروع ديغول حول "الجزائر جزائرية"، لقد كانت هذه المظاهرات منعرجا حاسما في تاريخ معركة التحرير، لأنها أظهرت روح الكفاح والقدرات النضالية للجماهير الجزائرية على الرغم من القمع المسلط على الجزائريين.

---

[1]– نفس المرجع، ص231.

[2]– مراد بوعباش، قراءة في المفاوضات الجزائرية...، المرجع السابق، نفسه، ص230.

[3]– د.بلجة عبد القادر، المفاوضات بين الحكومة...، المرجع السابق، ص184.

[4]– محمد بليل، المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960–1962على ضوء وثائق أرشيفية، المرجع السابق، ص230.

[5]– مراد بوعباش، المرجع السابق، ص230.

إن هذه الانتفاضة الشعبية قد عبرت عن عزم الشعب الجزائري لمواصلة نضاله إلى غاية تحقيق الاستقلال ومقاومته للغطرسة الاستعمارية، وأن مواصلة الحرب ستعرض الجيش الفرنسي إلى الانقسام[1]، كما عجلت هذه المظاهرات بجدية المفاوضات لحل القضية الجزائرية.

ب– لقاء لوسارن Lucerne 20 فيفري 1961 (سويسرا)

كانت موافقة الجنرال ديغول على ربط اتصالات مع الوفد الجزائري بسويسرا خاصة بعد استفتاء 8 جانفي 1961 الذي جرى بفرنسا والجزائر حول تقرير مصير الشعب الجزائري فكان اللقاء الأول في 20 فبراير 1961 بمدينة لوسارن (Lucerne) والثاني في نيوشتال Neuchâtel في 5 مارس 1961[2].

وأكد الفرنسيون على أنهم مستعدون للتفاوض حول استقلال الجزائر شرط توقيف القتال، لكن بالنسبة لفرنسا فإن استقلال الجزائر يشمل فقط الجزائر الشمالية، وأن قضية الصحراء هي خارج المفاوضات، غير أن الوفد الجزائري رد على هذا الطرح من خلال ما صرح به أحمد بومنجل : " إن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر ولا يمكننا التنازل عنها..." وظلت هذه القضية نقطة اختلاف دائم، وكانت ابرز العقبات في كل اللقاءات بين الوفدين[3]، ونتيجة لذلك ظلت مواقف الطرفين متباعدة، خاصة بعد إصرار الوفد الجزائري على تمسكه بالوحدة الترابية للجزائر[4].

بعد إطلاع الوفدين على مدونة الجنرال ديغول عاد كل وفد إلى قيادة بلده للتشاور مع كبار المسؤولين وفي يوم 30 مارس 1961 تم نشر بيانين في باريس وتونس تعلنان عن الشروع في مفاوضات جزائرية فرنسية ابتداء من يوم 7 أفريل 1961 بمدينة إيفيان[5]، والذي والذي اعترفت فيه فرنسا بجبهة التحرير الوطني كطرف مفاوض مع الحكومة الفرنسية، غير أن الحكومة المؤقتة لم تقتنع ورفضت التفاوض مع فرنسا إلا إذا أعلنت أنها لن تتفاوض مع الحركة المصالية...كشف الجنرال ديغول أن حكومته منقسمة بين مؤيد

---

[1]– بلجة عبد القادر، المرجع السابق، ص185.

[2]– ميلودي سهام، المرجع السابق، ص45.

[3]– بلجة عبد القادر، المرجع السابق، ص185.

[4]– نفس المرجع، ص186.

[5]– ميلودي سهام، المرجع السابق، ص49.

ومعارض للمفاوضات، هكذا تخلى عن إشراك الحركة المصالية في عملية التفاوض، فأظهر استعدادا كبيرا من أجل استئناف المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني بهدف التخلص من المشكل الجزائري الذي أصبح يقلقه[1].

وأثار هذا التفاهم مخاوف المستوطنين والعسكريين الفرنسيين في الجزائر مما دفع بعدد من العسكريين في حركة انقلاب يوماً 22 أفريل1961 عرفت بتمرد الجنرالات[2].

ج- مفاوضات ايفيان Evian الأولى 20 ماي1961

افتتحت المفاوضات يوم السبت 20 ماي 1961 حيث أرادت الحكومة الفرنسية أن تعطي ضمانات فصرحت باتخاذ عدة إجراءات وهي[3]:

-توقيف العمليات الدفاعية لمدة شهر على جميع التراب الجزائري ابتداء من 20 ماي 1961على الساعة 18.

- القوات المسلحة لا تقوم بأي عمل إلا في حالة الدفاع عن النفس أو ملاحظة أعمال أخرى.

-تحويل بن بلة ، محمد خيضر وحسين آيت أحمد، بوضياف، رابح بطاط من جزيرة إيكس إلى قصر توركان Turquent أين يسهل الاتصال بهم .

-إطلاق سراح 6000 معتقل خلال شهر.

-وللعلم أن هذه الإجراءات اتخذت من طرف واحد أي دون الاتفاق مع جبهة التحرير الوطني وهذا حتى تبين للرأي العام العالمي عن صدق نيتها وعزمها على التفاوض بجد، وحمل الحكومة المؤقتة على الدخول فورا في مباحثات حول مسألة إيقاف القتال.

ودامت المباحثات حتى 13 جوان حيث تأزم الوضع بين الوفدين خاصة حول قضية الصحراء التي كان النقاش مطولا فيها ففرنسا اعتبرت الجزائر بلدا متاخما للصحراء مثلها في ذلك مثل موريتانيا ومالي وكل البلدان المجاورة لها، مما جعل الوفد الجزائري يرفض

---

[1]- ميلودي سهام، المرجع السابق، ص50.

[2]- مراد بوعباش، المرجع السابق، ص231.

[3]- ميلودي سهام، المرجع السابق، ص52.

ويعتبر أن هذا الطرح هو مساس بوحدة التراب الوطني، كما احتدم النقاش حول ضمانات الأقلية الفرنسية[1].

أجريت مفاوضات إيفيان الأولى على الحدود الفرنسية السويسرية يوم20 ماي 1961والمواضيع التي هيمنت على المفاوضات منذ بدايتها وتتمثل في[2]:

- مجال المفاوضات و مستقبل العلاقات بين البلدين.
- ضمانات تقرير المصير.
- مشكلة الأوروبيين في الجزائر.
- مشكلة الصحراء.

وجهت الحكومة المؤقتة نداءا للشعب الجزائري تعلن فيه أن 5 جويلية1961 يوما وطنيا ضد التقسيم(يصادف هذا التاريخ يوم 5 جويلية 1830 يوم ذكرى احتلال عاصمة الجزائر)[3] ، وبالفعل تم تحقيق هذا الهدف فالإضراب والمظاهرات التي قام بها الشعب الجزائري كانت بمثابة ضربة قاضية لفرنسا، إذ أثبتت مرة أخرى التجاوب مع الحكومة المؤقتة الجزائرية وممثله الوحيد هي جبهة التحرير الوطني[4] ، كما أرسلت الحكومة المؤقتة مذكرة باسم الشعب الجزائري إلى الدول الإفريقية للوقوف ضد الامبريالية الفرنسية، ثم وجهت من تونس في 30 جوان 1961 نداء بإعلان يوم الأربعاء 05 جويلية 1961 يوما وطنيا ضد التقسيم[5].

د- محادثات لوغرانLugrin 20 جويلية1961

استأنفت المفاوضات مرة أخرى بلوغارن لوغران الفرنسية القريبة من الحدود السويسرية أيام 20-28 جويلية 1961 بين الوفدين إلا أنها فشلت في التوصل إلى اتفاق حول الوحدة الترابية، بسبب مناورات الوفد الفرنسي المفاوض الذي حاول اللعب على وتيرة الصحراء ومشاكل الجالية الأوروبية[6].

---

[1]- المرجع نفسه، ص53.

[2]- مراد بوعباش، المرجع السابق ، ص231.

[3]- ميلودي سهام، المرجع السابق، ص55.

[4]- نفسه، ص56.

[5]- بلجة عبد القادر، المرجع السابق، ص187.

[6]- محمد بليل، المرجع السابق، ص242.

سارع ديغول إلى تبديد مخاوف الوفد الجزائري في 05سبتمبر 1961 بالاعتراف مرة أخرى بحق الجزائريين في الصحراء[1]، وألقى ديغول خطابا في ذلك أكد فيه على تطور النظرة الفرنسية لمسألة الصحراء التي اعترف بسيادة الجزائر عليها وردا على هذه التصريحات أعلن بن يوسف بن خدة من تونس في 24 أكتوبر 1961 باسم الحكومة المؤقت للجمهورية الجزائرية التفاوض المباشر حول كيفية وشروط الاستقلال، وعبر عن استعداد جبهة التحرير الوطني لوقف إطلاق النار فورا مقابل تخلي فرنسا عم فكرة تقرير المصير، واعترافها باستقلال الجزائر[2].

هـ- لقاء بال Bal الأول أكتوبر 1961

لم تتوقف الاتصالات بين أعضاء الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية، فقد التقى مندوبان من الحكومة الجزائرية في بال بسويسرا يومي28- 29أكتوبر 1961، والذي جاء بعد مظاهرات 17أكتوبر 1961 [3]، اجتمع الطرفان في مدينة بال السويسرية يومي 29-28 أكتوبر 1961 [4]، فقدم الوفد الفرنسي ورقة عمل تضمنت مجموعة من المطالب، فعلى المستوى الاستراتيجي إبقاء المرافق العسكرية تحت المراقبة الفرنسية حتى تمكنها من استمرارية الاتصال مع الدول الإفريقية لمتابعة تجاربها النووية، وعلى المستوى الاقتصادي.

إن استغلال الثروات الصحراوية شكل جوهر اهتمام الحكومة الفرنسية، حيث سعت إلى التأكيد على الحقوق المكتسبة ومنح رخص للتنقيب بالنسبة للنظام المنجمي 80ألف كلم 2 سنويا ولمدة عشر سنوات، وإنشاء هيئة تقنية ثنائية لاستغلال الثروات الباطنية في الصحراء الجزائرية، وبخصوص الأقلية الأوروبية تبنى الوفد الفرنسي مطلب ديغول المتمثل في منحهم الجنسية المزدوجة[5].

ومن أجل زيادة الضغط على ديغول دعت حكومة الثورة الشعب الجزائري إلى تنظيم يوم وطني بمناسبة أول نوفمبر 1961 ليعبر عن تمسكه بالاستقلال والوحدة الترابية[6].

---

[1]- نفسه.

[2]- بلجة عبد القادر، المرجع السابق، ص188.

[3]- مراد بوعباش، قراءة في المفاوضات، المرجع السابق، ص233.

[4]- بلجة عبد القادرالمرجع السابق، ص189.

[5]- نفس المرجع، ص189.

[6]- نفس المرجع، ص189.

و – لقاء بال Bâle الثاني 09 نوفمبر 1961

وفي لقاء ثان يوم 9 نوفمبر 1961 [1]، كلفت الحكومة المؤقتة محمد بن يحيى ورضا مالك بتقديم الأجوبة نيابة عنها، فبالنسبة للأقلية الأوربية لها حق الاختيار دون ازدواجية الجنسية، كما حدد رد الحكومة المؤقتة عن المرحلة الانتقالية من بداية وقف إطلاق النار إلى الاستقلال ولمدة ستة أشهر، وبخصوص وظيفة الهيئة التقنية يجب أن تكون تقنية بحتة[2].

وأثناء المحادثات، قام المعتقلون الجزائريون في سجون فرنسا (خمسة عشرة ألف مسجون)، وكان من بينهم زعماء الثورة المختطفين منذ 1956 بالإضراب عن الطعام في 10 نوفمبر[3]، ورغم صدى الإضراب الذي حققه القادة الخمس، إلا أنه تسبب في انسداد المفاوضات...وأمام هذا الوضع نقل المساجين الخمس إلى قصر أولنوي (Aulnoy) قرب مولان وبعد توقفهم عن الإضراب حتى يسهل الاتصال بهم خاصة من طرف أعضاء الحكومة المؤقتة[4]، وبعد انتهاء الإضراب استأنفت المحادثات في 09 ديسمبر 1961 [5].

وكان لهذا الإضراب صدى دعم الوفد الجزائري المفاوض، وزاد في الضغط السياسي على حكومة ديغول.

ز – محادثات لي روسLes Rousses

إن هذه المحادثات كانت سرية من 11 إلى 19 فيفري 1962 لكن ليست كالاتصالات السابقة لكونها موسعة حيث جرت بين وفدين مهمين، فقد كان الغرض من هذه الجولة وفقا لرغبة ديغول، التوصل إلى اتفاق شامل ينتهي بالتفاهم حول عقد ندوة رسمية نهائية تتوج بوقف القتال[6].

---

[1]– مراد بوعباش، المرجع السابق، ص233.

[2]– بلجة عبد القادر، المرجع السابق، ص189.

[3]– نفسه، ص190.

[4]– ميلودي سهام، المرجع السابق، ص73.

[5]– بلجة عبد القادر، المرجع السابق، ص190.

[6]– ميلودي سهام، المرجع السابق، ص78.

من الواضح أن الجنرال ديغول لا يريد تعقيد الأمور والتخلص من المشكلة بأسرع وقت ممكن، ، نتيجة لجرائم منظمة الجيش السري(OAS) التي أصبحت تتزايد في كل يوم وبالتالي حثهم على المرونة في أخذ القرارات من أجل الوصول إلى حل نهائي إذ بالفعل خلال هذه المحادثات تم تحرير كل النصوص النهائية التي سميت فيما بعد باتفاقية ايفيان[1].

لقد تم الاتفاق في هذا اللقاء على معظم المشاكل حتى أصبح الاستقلال أمر مفروغ منه[2]، اعتبر هذا اللقاء منعرجا حاسما في العلاقات الجزائرية الفرنسية حيث تم الموافقة المبدئية على جميع النقاط المدرجة في جدول الأعمال الواردة فيه، نتج عنه مشروع اتفاق كان من الواجب المصادقة عليه من الطرفين قبل مناقشته :رسميا في ندوة جديدة في إيفيان، وتتلخص فيما يلي[3]:

- ملف التعاون:
- الصحراء
- البنود العسكرية
- الفترة الانتقالية

وبعد اختتام مفاوضات ليروس اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة استثنائية بطرابلس بين 22-27 فيفري 1962 لدراسة مسودة الاتفاقيات في كل جزئياتها قبل المصادقة عليها، حيث حضر الاجتماع 33 عضوا من أصل 71 عضوا، وفوض 16 صلاحياتهم، وبالتالي أصبح العدد 49 عضوا، وبعد هذا النقاش انتهى الاجتماع في 27 فيفري 1962 بالتصويت لصالح الاتفاقية بما في ذلك المساجين الخمسة بسجن النوي أي 45 صوتا مقابل أربعة أصوات وهم أعضاء هيئة الأركان العامة[4]، وبعد دراستها ثم التصويت بالإجماع على مشروع الاتفاقية[5].

---

[1]- ميلودي سهام، المرجع السابق، ص79.

[2]- بلجة عبد القادر، المرجع السابق، ص190.

[3]- مراد بوعباش، المرجع السابق، ص234.

[4]- ميلودي سهام، المرجع السابق، ص84.

[5]- المرجع نفسه، ص234.

وهكذا تم قبول مشروع نص اتفاقيات ايفيان من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في هذا الاجتماع، ومنح صلاحية التوقيع على الاتفاقيات لوفد الحكومة المؤقتة المفاوض، وجاءت الموافقة أيضا من الوزراء الخمسة المعتقلين في أ ولنوا Aulonoy [1].

ح- اتفاقيات إيفيان الثانية 07مارس 1962

بعد اطلاع الحكومة الفرنسية عن النتائج الايجابية لاجتماع طرابلس وموافقة المجلس الوطني على مسودة ليروس[2]، إلتقى الوفدان في إيفيان للمرة الثانية وبصفة رسمية، ولم تكن هذه الجولة سوى تحصيل حاصل لمفاوضات لي روس حيث جرت آخر المفاوضات بصفة رسمية ما بين 7 و 18 مارس 1962 بمدينة إيفيان السويسرية[3]، بعد القيام بالعديد من التعديلات كان لابد من إيجاد عنوان لهذه النصوص لكن في الأخير حدد العنوان بـ" خلاصة محادثات إيفيان" [4].

وفي يوم 18 مارس 1962 وكانت الجلسة التاسعة تمت التلاوة الكاملة للنصوص وكان عددها 98 ولم يتبق سوى التوقيع في أسفل الصفحة الأخيرة حيث تقدم الوزراء الفرنسيين الثلاثة ووضعوا توقيعهم أما الوفد الجزائري فوقع رئيس الوفد وهو كريم بلقاسم بالتالي ثلاثة تواقيع مقابل توقيع واحد وهكذا انتهت مراسيم التوقيع على الساعة 17:30 [5]، وفي ذات اليوم وباسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعلنت عن وقف إطلاق النار بالنسبة لكامل التراب الجزائري إبتداءا من يوم الاثنين 19 مارس1962 [6].

وصرح السيد كريم بلقاسم أثر التوقيع على اتفاقيات ايفيان: " بمقتضى تفويض للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وقعنا في الساعة الخامسة والنصف من عشية اليوم على اتفاق عام مع الممثلين المفوضين للحكومة الفرنسية، وبمقتضى هذا الاتفاق العام المبرم ، اتفاق وقف القتال ويدخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بكامل التراب يوم الاثنين 19 مارس في

---

[1]- بلجة عبد القادر، المرجع السابق، ص191.

[2]- مراد بوعباش، المرجع السابق، ص234.

[3]- نفسه، ص226.

[4]- ميلودي سهام، المرجع السابق، ص87.

[5]- نفسه، ص190.

[6]- بلجة عبد القادر، المرجع السابق، ص192.

منتصف النهار بالتدقيق ". وألقى الرئيس بن خدة بهذه المناسبة خطابا، في 19 مارس 1962، أعلن فيه رسميا وقف إطلاق النار[1].

وبمناسبة هذا الحدث ألقى الرئيس بن خدة خطابا من نفس اليوم أهم ماجاء فيه "بعد شهور من المفاوضات الصعبة الشاقة تحقق اتفاق عام في ايفيان بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي وهذا نصر عظيم للشعب الجزائري الذي أصبح حقه في الاستقلال مضمونا ونتيجة لذلك باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من طرف المجلس الوطني للثورة فاني أُعلن وقف إطلاق النار في كامل أنحاء الوطن الجزائري ابتداءا من يوم الاثنين 19مارس" [2].

ويمكن تلخيص مضمون اتفاقيات إيفيان وحصرها في النقاط التالية: [3]

- وقف إطلاق النار ابتداء من يوم 19 مارس 1962 الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أراضيها ووحدة ترابها.
- موافقة الجانب الجزائري على تأجير قاعدة المرسى الكبير بوهران للسلطات الفرنسية لمدة 15سنة و كذلك مطارات عنابة وبوفاريك وبشار ورقان لمدة 05 سنوات.
- تكفل الجزائر بسلامة الحقوق الخاصة، بامتيازات استغلال المناجم و المحروقات وحرية الشركات الفرنسية في الاستمرار في ممارسة نشاطاتها.
- حق المستوطنين في اختيار بين الجنسية الجزائرية و الفرنسية مع إعطائهم ضمانات كافية للاحتفاظ بأملاكهم و أموالهم.
- التعاون بين الجزائر وفرنسا في جميع الميادين الاقتصادية، والاجتماعية ، والثقافية.
- تحديد الفترة الانتقالية ب 04 أشهر، يتم خلالها التمهيد لإجراء الاستفتاء.
- يشرف على الحكم خلال الفترة الانتقالية لجنة تنفيذية مشتركة.

[1]– أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص169.

[2]– المجاهد، نداء الرئيس بن خدة الى الشعب، الجزء 4، ط خ، وزارة الجاهدين، ص334.

[3]– مراد بوعباش، المرجع السابق، ص234.

- يتم إجراء عملية الاستفتاء حول تقرير المصير عقب الفترة الانتقالية مباشرة، وتشرف على العملية لجان جزائرية فرنسية مشتركة وتكون صيغة الاستفتاء : نعم أو لا للاستقلال والتعاون.

بالرغم من أن اتفاقيات ايفيان تعتبر نصرا عظيما للشعب الجزائري فإنها تضمنت بعض القيود العسكرية والاقتصادية والضمانات المقدمة للفرنسيين المقيمين بالجزائر وهذا ما يتبين من نصوص المواد التالية من الاتفاقيات:

- ما جاء حول مبدأ التعاون الاقتصادي والمالي: تضمن الجزائر للشركات الفرنسية القائمة في أراضيها وللشركات التي يكون بعض رأس مالها في أيدي أشخاص فرنسيين معنويين أو حقيقيين الممارسة الطبيعية لنشاطهم.

- وفي الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية: تمنح الجزائر فرنسا حق استخدام قاعدة المرسى الكبير البحرية والجوية مدة 15عاما ابتداءا من تاريخ تقرير المصير.

- وفيما يخص أهم الضمانات المقدمة للفرنسيين المقيمين بالجزائر فقد نصت الاتفاقيات على مايلي: يستفيد الرعايا الفرنسيين في القطر الجزائري من المساواة في المعاملة مع الوطنيين وذلك فيما يختص بالأمور التالية: التمتع بالحقوق المدنية العامة حرية ممارسة جميع المهن في إطار القوانين الخاصة بممارستها. الاستفادة من التشريع بالمعونة والضمان الاجتماعي.

لقد حققت اتفاقيات إيفيان من حيث الأساس الأهداف السياسية للجبهة والتي تمثلت في الاستقلال الوطني ، حرمة التراب الوطني ووحدة الشعب، وحرية القرار السياسي، أما في المجالات الأخرى العلاقات الاقتصادية وأشكال التعاون بين البلدين تم التوصل إلى تسوية لكن في المجمل التصورات الفرنسية هي التي تحققت بوجه عام حيث صرح ديغول على الاتفاقيات بقوله " : يوجد في هذه الاتفاقيات كل ما أردنا أن يوجد فيها[1].

عرفت المفاوضات بين ممثلي السلطات الفرنسية وممثلي جبهة التحرير الوطني في مراحلها الأولى عدة صعوبات بسبب المناورات الفرنسية، وتمسكها بوجهات نظر مخالفة تماما

[1]– مراد بوعباش، المرجع السابق، ص236.

لثوابت الجبهة خاصة تلك التي تتعلق بالمسائل الحساسة كالوحدة الترابية والشعبية للجزائر، لكن المفاوضين الجزائريين لم يتنازلوا عن أي شرط من الشروط التي أملوها لوقف إطلاق النار، وكانت قيادة جبهة التحرير متفقة على المبادئ الواردة في بيان أول نوفمبر 1954 والذي تمحور حول[1] :

– الوحدة الترابية.

– وحدة الأمة الجزائرية.

– السيادة الجزائرية.

– جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.

وكما قال رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: " أن المفاوضات كانت صعبة للغاية، والنتيجة تتوقف على وحدتنا، ودعم الجماهير، هذا الدعم الذي تجلى في الانتفاضات الشعبية العارمة التي جرت يوم 11 ديسمبر 1960 في الجزائر العاصمة وفي بعض المدن الكبرى والتي كانت منعرجا في مسيرة الثورة وحدثا حاسما في تاريخ معركتنا المسلحة وفي سير المفاوضات[2].

4- المرحلة الانتقالية

وهكذا انتهت المفاوضات الجزائرية–الفرنسية بالتوقيع على اتفاقية إيفيان وكان هناك اعتراض داخل فرنسا على الاتفاقية جعل ديغول يجري حولها استفتاء أسفر في 08 أفريل 1962 عن موافقة 91 % من الفرنسيين عليها، حيث عبّر فيه الشعب الفرنسي عن موافقته على اتفاقية إيفيان وبهذا شكلت صدمة لمنظمة الجيش السري[3].

نصت اتفاقية إيفيان على إنشاء هيئة تنفيذية مؤقتة مختلطة تضم جزائريين وفرنسيين، وتشكلت هذه اللجنة برئاسة عبد الرحمن فارس، وقد وجهت هذه اللجنة صعوبات كبيرة في تسيير المرحلة الانتقالية المحددة بإجراء الاستفتاء حول تقرير المصير، فمن الصعوبات التي أعاقت تسييرها ما قامت به المنظمة العسكرية السريةO.A.S التي حاولت بأعمالها الإرهابية

[1]– مراد بوعباش، المرجع السابق، ص230.

[2]– بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان....، المرجع السابق، ص19.

[3]– ميلودي سهام، المرجع السابق، ص184.

خلق الصراع بين الأوروبيين والجزائريين واستعمال جميع الطرق والوسائل لإفشال اتفاقيات إيفيان وإعادة بعث الحرب بين الطرفين، وامتدت جرائمها حتى داخل التراب الفرنسي بمحاولتها اغتيال الرئيس الفرنسي ديغول عدة مرات داخل التراب الفرنسي ناهيك عن التصفية الجسدية لكل من أيد فكرة إنهاء الحرب ودعى إلى السلم سواء بفرنسا أو الجزائر.

قامت منظمة الجيش السري في بداية الأمر في 19 مارس1962 بالإعلان عن إضراب عام، حيث كانت الأحياء الأوربية في العاصمة ووهران شبه مشلولة، مظاهرات من هنا وهنا[1]، ثم كثفت من عملياتها الإرهابية ضد الجزائريين العزل.

وإن جرائم الأقدام السوداء الغلاة من الكولون التي لا تعدّ ولا تحصى ويمكن إيجازها كالتالي[2]:

- بين 23 أفريل و 10أوت 1961 بلغ عدد القنابل التي فجرها المتطرفون 1430 قنبلة في كل من العاصمة، وهران، سيدي بلعباس، عنابة.
- 11سبتمبر 1961 سجل 11 انفجارا
- في 20 سبتمبر 1961 انفجرت 20 شحنة من البلاستيك في العاصمة

وفي الوقت الذي قربت فيه عملية المفاوضات على الانتهاء زاد نشاط المنظمة خلال سنة 1962 لضرب اتفاق وقف إطلاق النار وكثفوا عمليات التفجير والاغتيالات قصد إجبار جيش التحرير على الرّد

- في 9 مارس شهدت مدينة الجزائر 11 تفجيرا بين الساعة الرابعة والنصف ولسادسة والنصف صباحا.

فإن النشاط الإرهابي لمنظمة الجيش السري O.A.S كانت ترمي إقامة نظام فاشي بفرنسا وإشعال نار الحرب من جديد بالجزائر وان تكالب المستعمرين على الإرهاب بالجزائر يرمي لإثارة الشعب الجزائري وإبطال إيقاف القتال...ومن أهدافهم الواضحة تخريب الاقتصاد الجزائري.

5- برنامج طرابلس

[1]- ميلودي سهام، المرجع السابق، ص184.

[2]- نفسه، ص183.

عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يعتبر أعلى هيئة في هرم السلطة الثورية بتاريخ27 ماي إلى05 جوان 1962 بمدينة طرابلس الليبية، وجاء هذا الاجتماع بين فترتين إحداهما للحرب والأخرى للسلم، وشارك فيه تقريبا جميع العناصر الفاعلة في الثورة سواء من الجانب السياسي أو العسكري في الداخل أو في الخارج بما فيها السجناء من قادة الثورة وقد خرج المؤتمرون منه ببرنامج سمي بميثاق طرابلس، والذي تناول موضوع الدولة الجزائرية بجميع أبعادها وأهم المحاور الكبرى التي تتعلق بماضي وحاضر ومستقبل الشعب الجزائري (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا)[1]، وكذلك من أجل تحديد برنامج الدولة المستقلة حديثا وتقريب أطراف الحوار بين الصراع الحاصل بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة.

وبفعل تسارع وتيرة الأحداث وجدت النخبة السياسية والعسكرية نفسها في اجتماع طرابلس من 25 ماي إلى 7 جوان 1962[2]، كانت الدعوة لعقد اجتماع المجلس الوطني للثورة في 27 ماي حتى أنها سميت بدورة 27 ماي 1962 وإثر طلب من الحكومة المؤقتة افتتحت الأشغال يوم 25 ماي، أما جدول الأعمال تضمن إضافة إلى المصادقة على اتفاقية إيفيان[3]:

- المناقشة والمصادقة على برنامج طرابلس.
- تشكيل المكتب السياسي الذي يشرف على هذه المرحلة الانتقالية حتى ينظم مؤتمر تقييمي.

وقد كان برنامج طرابلس يتكون من ثلاثة أقسام رئيسية:

- نظرة عامة على الوضع في الجزائرية.
- الثورة الديمقراطية الشعبية .
- العمل على انجاز المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية.

[1]- محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص135.

[2]- ميلودي سهام، المرجع السابق، ص224.

[3]- المرجع نفسه، ص228.

وجرى نقاش حول مفهوم الثورة الديمقراطية الشعبية[1]، ورغم الخلافات التي حدثت في المؤتمر، إلا أنه في النهاية، صادق على مشروع ميثاق، حدد فيه منهاج واتجاه الجزائر بعد الاستقلال، عرف بميثاق طرابلس[2].

بالإضافة إلى الوضع غير المستقر الذي خلقته منظمة الغلاة من الكولون هناك ظروف أخطر وأعمق وتستدعي حلول عاجلة وهو الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

أ- أزمة مؤتمر طرابلس

إن البرنامج السياسي الذي عرف فيما بعد ببرنامج طرابلس تمت المصادقة عليه بالإجماع دون أية مناقشة، وهكذا طويت وثيقة ذات أهمية قصوى في مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بكل سرعة وسهولة وإهمال بإفساح المجال للمطامح الشريفة، حيث أن مكان قد استحوذ على العقول آنذاك هو انتخاب المكتب السياسي الذي سيتقلد مصير البلاد بعد الاستقلال[3].

لقد أثار انتخاب المكتب السياسي خلافا كبيرا بين قادة الثورة حيث يقول علي هارون "في ليلة 05جوان الى 06جوان 1962م...شهدت مواجهة بين عضوين هامين من المجلس الوطني للثورة...فقد وجه نائب الرئيس بن بلة كلاما عنيفا الى الرئيس بن خدة[4]، وهو ما يفسر أن حادثة الصراع كانت آخر أحداث هذا المؤتمر، والسبب الرئيسي لرفع أشغال هذا المؤتمر الذي لم تكتمل أشغاله ولا المصادقة على بنوده وقراراته حسب ما جاء في شهادة أخرى للمناضل عبد الحميد مهري، وهو السبب الذي كان سببا كافيا من رئيس المؤتمر المناضل عمر بوداود لإعلان الرسمي لتعليق أشغال، تفاديا لتفاقم الوضع[5] "، ويبرر علي

---

[1]- المرجع نفسه، ص229.

[2]- أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص273.

[3]- علي كافي، المرجع السابق، ص360.

[4]- علي هارون، خيبة الانطلاق فتنة صيف الجزائر1962، تر: الصادق عماري، أمل فلاح، مراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص14.

[5]- نفسه.

هارون سبب الصراع على المكتب السياسي بقوله" يسمح الانضمام إلى هذا المكتب بممارسة تأثير حاسم على المستقبل القريب للبلاد" [1].

أما فرحات عباس يتحدث عن المؤتمر قائلا: " كثر الحديث عن مؤتمر طرابلس، كنت حاضرا ولم يكن في الحقيقة إلا عبارة عن تصفية حسابات دنيئة " [2]، وهكذا تأزم الوضع <<ودخل اليأس إلى القلوب وفتح طريق الانسحاب من طرابلس وكان أول المنسحبين رئيس الحكومة المؤقتة بن خدة متوجها الى تونس، وهكذا تواصلت حلقات المنسحبين وكان أغلبهم من مؤيدي كريم...كما أن المجموعة الباقية في طرابلس وضعت محضرا بما جرى وتم إمضاؤها من طرف 39عضوا من الحاضرين>> [3] .

ويتحدث لخضر بورقعة عن الصراع الذي أصاب القمة ومحاولة قادة الولايات إصلاح الوضع بقوله: " استمر التوتر بين الفرقاء في القيادة وساءت الأحوال الى درجة مخيفة رافقتها مساعي حثيثة لرأب الصدع ودعون إلى اجتماع ضم ممثلي الولايات الثانية والثالثة والرابعة ومنطقة الجزائر الوسطى واتحادية فرنسا في مدينة زمورة بالولاية الثالثة...وقد جاء في تقرير الاجتماع << كل هذا الشقاق الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه من خلافات سيؤدي بنا الى حرب أهلية...لذا فإننا نطلب من الحكومة المؤقتة أن لا تتسرع في الدخول إلى الجزائر وهي على ماهي عليه من تمزق>> [4]، ويذكر بورقعة أنه أثر الاجتماع تم إرسال وفد للاجتماع ببن بلة وتسليمه نسخة من التقرير [5].

وهكذا فان الحكومة المؤقتة وما ضمت من وزراء لم تستطع أن تحل ما وجهته من مشاكل خطيرة وقد توهمت أن العودة الى الوطن في جو من الحماس الشعبي كفيلة وحدها بأن تحدث المعجزة، ولكن حدث عكس ما توقعته، وحصول الانشقاق بين السلطة النظرية وبين السلطة الفعلية التي انبثقت كنتيجة للتقصير في حل المشاكل ولضرورات.

---

[1]– علي هارون، المرجع السابق ، ص15.

[2]– المرجع نفسه ، ص22.

[3]– مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954م في الجزائر....، المرجع السابق، ص208.

[4]– لخصر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص127.

[5]– المرجع نفسه، ص128.

لم تكن الأزمة الناتجة عن مؤتمر طرابلس تعبر عن بيان فكري والدليل على ذلك البرنامج الذي لم يحظى بالمناقشة الكافية رغم ارتباطه بمصير البلاد، وأن الفشل الذي مني به المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته المنعقدة بتاريخ 25 ماي –07 جوان 1962 بسبب بروز إلى السطح ظاهرة التحالفات داخل قبة هذا المجلس تضارب المصالح الشخصية والصراع على السلطة.

مهما يكن الخلاف الذي أثاره برماج طرابلس وتبنيه من طرف الدولة الجزائرية المستقلة فانه يبقى نتيجة طبيعية للتراكمات الفكرية والمتغيرات الدولية في تلك الفترة.

6-الاستفتاء وإعلان الاستقلال

وبناءً على ما تضمنته المادة: (17) من الباب الثالث من نصوص اتفاقيات إيفيان، المتضمن إجراء استفتاء خلال فترة تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر من تاريخ نشر نص الاتفاقية، على أن يحدد هذا التاريخ وفقا لاقتراح الهيئة التنفيذية بعد شهرين من تنصيبها.

ولقد نصبت هذه الهيئة التنفيذية يوم 6 أبريل1962، وأنشئت لجنة مراقبة الاستفتاء، وكانت تتكون هذه اللجنة من : المحامي قدور ساطور رئيسا، والأعضاء هم: الهادي مصطفاي، عمار بن تومي، عبد اللطيف رحال، أحمد هني، والكسندر شولي Alexandre Chaulet ، وأجري الاستفتاء حول تقرير المصير يوم 01جويلية1962 بصيغة السؤال التالي:

هل تريد أن تصبح **<u>الجزائر دولة مستقلة</u>** متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962؟ نعمoui – لا non

وترتبت عن هذا الاستفتاء الذي كان عرسا وطنيا أنتظره الشعب الجزائري عقود من الزمن نتائج كانت متوقعة ، بحيث كانت نتائج التصويت حسب ما نشرته الجريدة الرسمية الجزائرية: [1]

-الناخبون6.017.680

-الأوراق البيضاء أو الملغاة 25.565

-الأصوات المعبر عنها 5.992.115

-المصوتون بنعم 5.975.581 بنسبة 99.3 %

-المصوتون بلا 16.534

أعلنت لجنة مراقبة إستفتاء تقرير المصير المجتمعة في 3جويلية على الساعة 10سا15د نتائج الاستفتاء، وعليه بعث ديغول الرئيس الفرنسي إلى رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية عبد الرحمن فارس رسالة، مما جاء فيها :

1- الفقرة الأولى : لقد علمت فرنسا بنتائج استفتاء تقرير المصير لِـ 01جويلية1962 وتطبيقا لتصريحات 19 مارس 1962، فهي قد اعترفت باستقلال الجزائر.

2- الفقرة الثانية : وبناء على ذلك، وفقا للفصل 5 من التصريح العام لـ 19 مارس 1962، فإن كل السلطات والصلاحيات المتعلقة بالسيادة على إقليم العمالات الفرنسية القديمة فهي تُحوّل بدءا من اليوم إلى الهيئة التنفيذية **للدولة الجزائرية**.

بالفعل كان الإعلان والاعتراف باستقلال الجزائر يوم 3 جويلية 1962 من طرف فرنسا فقط، ويعتبر ذلك حدثا تاريخيا وموقفا سياسية، ولكن هل كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ملزمة بتاريخ 3 جويلية ؟

بالعكس لقد حددت الحكومة المؤقتة يوم 5 جويلية 1962 تاريخا لاستقلال الجزائر، حتى لا ننجر من وراء قرار ديغول الذي أعترف وأقر أن يوم استقلال الجزائر هو يوم 3 جويلية1962، أما يوم 5جويلية هذا اليوم الذي اختارته لجنة التنسيق ما بين الولايات

[1]- ميلودي سهام، المرجع السابق، ص245.

كيوم لإعلان الاستقلال والاحتفال به [1]، حيث أعلنت عبر إذاعة الجزائر على أن تكون تجمعات كبرى يوم 5 جويلية ليكون يوم إعلان الاستقلال، والغاية من تحديد يوم 5 جويلية :

1- محو ذكرى النكبة وبداية الاحتلال 1830.

2- الرد على احتفالات الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر 1930.

3- من الناحية الرمزية تحويل ذكرى الهزيمة إلى ذكرى الانتصار.

إن يوم 5 جويلية هو تاريخ حافل بالأحداث التي عاشها الشعب الجزائري أثناء الاستعمار الفرنسي، فهو يتميز عن باقي التواريخ بما يلي:

- وهو تاريخ يمثّل في حقيقة الأمر ذكرى احتلال الجزائر والاعتداء على كرامة وسيادة وقيم الشعب الجزائري في 5 جويلية 1830.
- استعمال جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية رمزية يوم 5 جويلية وذلك بالقيام في هذا اليوم بإضرابات وطنية تعبيرا عن رفض معاهدة الاستسلام والوجود الاستعماري:

- 5 جويلية 1956 إضراب الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

- 5 جويلية 1961 إضراب وطني ضد التقسيم والدفاع عن الوحدة الترابية.

إن تحديد يوم 5 جويلية في حد ذاته هو موقف سيادي، فهو إعادة بعث وبناء للدولة الجزائرية الحديثة التي أوقف سيرورتها الاستعمار الفرنسي في 5 جويلية 1830، والتي أعطاها بيان نوفمبر 1954 معالمها، وثبت مبادئها وحدد شكلها وطبيعتها ميثاق الصومام 20أوت1956، وكان برنامج طرابلس 1962 منهاجها.

[1]- ميلودي سهام، المراجع السابق، ص246.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1- إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1962/1954، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2007.
2- " " " " ، شخصيات ومواقف تاريخية، دار التراث للنشر والتوزيع، الجزائر 2002.
3- أحمد توفيق المدني، "هذه هي الجزائر"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.
4- " " "" "" ، حياة كفاح، ج3، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1981.
5- أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومه، الجزائر2009، 331 صفحة.
6- بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ترجمة علي الخش، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ط2، 350 صفحة.
7- بكار فائزة، إذاعة الجزائر الحرة المكافحة 1956-1962 دراسة تاريخية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص:علوم الإعلام و الاتصال، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، يناير 2010.
8- بلاح بشير، "تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1989"، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
9- بورقعة لخصر، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014.
10-بلحاج صالح ، تاريخ الثورة الجزائرية، صانعو أول نوفمبر 1954: المواجهات الصغرى في المواجهة الكبرى، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، 299صفحة.
11- بن خدة بن يوسف، إتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2002، 144 صفحة.
12- بن خدة بن يوسف، "جذور أول نوفمبر1954"، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، الجزائر،2012.
13- بن غليمة سهام، الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية ما بين 1954-1958 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2016-2017.
14- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962/دار الغرب الإسلامي/الطبعة الأولى/بيروت/1987،.عدد صفحات 635.
15- بوضياف محمد، التحضير لأول نوفمبر 1954، ط1، دار النعمان للطباعة و النشر، الجزائر، 2010.
16- بومالي حسن، استراتيجية الثورة الجزائرية في التجنيد والتعبئة الجماهيرية منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام، ص ص39-88، الملتقى الأول حول الإعلام والإعلام المضاد المنعقد يوم 24 و25 سبتمبر 1996، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر، دار القصبة للنشر، 2009، 495 صفحة.
17- تيزي ميلود، مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام و تداعياتها، ط1، الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
18- جبلي الطاهر، شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة التحريرية1945 -1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، السنة الجامعية: 2008 - 2009.

19- جغابة محمد، بيان أول نوفمبر، دعوة إلى الحرب، رسالة إلى السلام : قراءة في البيان، دار هومه، 1995، 167 صفحة.
20- جليسبي جوان، ثورة الجزائر، تر: عبد الرحمن صدقي أبو طالب-راشد لبراوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966.
21- حاروش نور الدين، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية، قراءة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الأمة، الجزائر، 2012، 559صفحة.
22- حربي محمد، أرشيف الثورة الجزائرية، ص168، ينظر: خافة معمري، عبان رمضان، تر: زينب زخروف، منشورات التالة، الجزائر، 2007.
23- حمانة البخاري، فلسفة الثورة الجزائرية، دار الغرب لنشر والتوزيع، وهران-الجزائر.
24- حماميد حسينة، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات الحبر، الجزائر، الطبعة1، 2007، 272 صفحة.
25- حمدي أحمد، الثورة الجزائرية والإعلام – دراسة في الإعلام الثوري- الصادر عن وزارة الثقافة، الطبعة3، الجزائر 2007، 221صفحة .
26- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية ، طبعة دار المعرفة الوادي الجزائر ، 2007.
27- خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006.
28- الخطيب أحمد، الثورة الجزائرية، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1958.
29- دحلب سعد، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007.
30- رضا مالك، الجزائر في <<إيفيان >> المفاوضات السرية 1956-1962، ترجمة فارس غصوب، دار الفارابي. زبير رشيد، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1962/1956،الطبعة 2 ، دار الحكمة، الجزائر، 2012.
31- الزبيري الطاهر، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، ANEP ، الجزائر، 2008
32- زبيري محمد العربي ، الثورة في عامها الأول، طبعة 1 دار البعث، عدد صفحات 262.
33- سريج محمد، الثورة الجزائرية في الصحافة التونسيةٌ: جريدًة " العمل "أنموذجا 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، 772 صفحة، جامعة جيلالي اليابس بسدًي بلعباس، كليةٌ العلوم الإنسانيًة الاجتماعيةٌ قسم العلوم الإنسانيةٌ، السنة الجامعية 2016-2017.
34- سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، دار المعرفة، الجزائر، 2009، 151صفحة.
35- صغير مريم << مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962>>، دار الحكمة للنشر، الجزائر 2012، الطبعة الثانية، 358 صفحة.
36- ضيف الله عتيقة، التنظيم السياسي والإداري للثورة، 1954-1962، ط1، البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013.
37- طاس إبراهيم ، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1962/1956 ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.
38- عباس محمد شريف، الثورة الجزائرية، لا نصر بلا ثمن 1954-1962، دار القصبة للنشر.
39- عباس محمد شريف ، "من وحي نوفمبر (مداخلات و خطب)، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار الفجر، الجزائر، 2005.
40- عمراني عبد المجيد، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، دار الهدن الجزائر، 2010.

41- عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954، دار هومه، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2012، 206 صفحة.
42- عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، تصدير يوسف مناصرية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012.
43- غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، بمطبعة دار هومة الجزائر 2012.
44- فيزي ميلود، مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام، ط1، مكتبة الرشاد، سيدي بلعباس، الجزائر، 2013.
45- قدور محمد، رد فعل الفرنسيين و مواقف أحزا ب الحركة الوطنية الجزائرية من اندلاع الثورة التحريرية 01 نوفمبر1954 ، دراسة في مذكرات و شهادات ووثائق أرشيفية ، ص ص 114-136، مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر، المجلد 03 :العدد :08 ، ماي 2020.
46- قطوش وهيبة، الثورة الجزائرية في الصحافة التركية (1954-1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، 480 صفحة، جامعة الجزائر - 02 أبو قاسم سعد الله- كلية العلوم الانسانية- قسم التاريخ، السنة الجامعية 2016-2017.
47- كافي علي،. مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، ط2، دار القصبة للنشر و التوزيع، 2017.
48- كيشيدة عيسى، مهندسوا الثورة، تر: موسى أشرشور، منشورات الشهاب، 2003، 244 صفحة.
49- لونيسي إبراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2005.
50- ماندور اندريه، الثورة الجزائرية عبر النصوص، ترجمة ميشال سطوف، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، مطبعة الرويبة الجزائر، 2008.
51- معمري خالفة، عبان رمضان، تعريب زينب خروف، ط2، دار النشر تالة الجزائر 2008.
52- مقلاتي عبد الله ، العلاقات الجزائرية– المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية -1962) (1954، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري- قسنطينة كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والأثار، السنة الدراسية 2007-2008.
53- مقلاتي عبد الله، تاريخ الجزائر العسكري للثورة وأهم المعارك، كتاب الثالث، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، 2013 الجزائر.
54- منغور أحمد، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري – قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، 272 صفحة، قسم التاريخ والآثار، السنة الدراسية 2005-2006.
55- ميلودي سهام، اتفاقية إيفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال-دراسة تحليلية- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2015-2016.
56- نايت بلقاسم مولود قاسم ، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة أول نوفمبر، ط1، دار الأمة الجزائر ط1 دار الأمة الجزائر، 2007 .
57- هارون علي، خيبة الانطلاق فتنة صيف الجزائر1962، تر: الصادق عماري، أمل فلاح، مراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر.
58- هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، دار هومه.

المراجع الفرنسية

59-Benjamin Stora, Algérie histoire contemporaine 1830-1988, Casbah Edition, Alger, 2004.
60-Benjamin Stora, Le 20 août 1955. Récit historique, bilan historiographique, pp91-102, Textes réunis par Ouanassa Siari Tengour, Préface de Mohammed Harbi, Editions CRASC.
61-Daho Djerbal, Le 20 août 1955 dans le nord-constantinois L'événement et sa portée, pp103-114, Textes réunis par Ouanassa Siari Tengour, Préface de Mohammed Harbi, Editions CRASC.
62- Haroun Ali, La 7 Wilaya : La guerre du FLN en France 1954-1962, Casbah Editions, Alger, 2005, 527 pages.
63- Henri Alleg, La guerre d'Algérie,T3 ,temps actueles,Paris ,1981
64-Mohamed Teguia, L'Armée de Libération Nationale en Wilaya IV, Éditions CASBAH, 2002, 237 pages.
65-Marcel et Paulette Péju, Le 17 Octobre des Algériens, Editions Média-Plus, Constantine, 2012, 199 pages.
66- Ibrahim Ghafa , l'intellectuel et la révolution Algérienne, éditions distributions Houma, Alger, 2001.
67- Ibrahim Ghafa , l'intellectuel et la révolution Algérienne, éditions distributions Houma, Alger, 2001.
68- Jean Lacouture Jean, Cinq hommes et la France, Edition du Seuil, Paris, 1961.
69- Philippe Tripier, Autopsie de la guerre de l'Algérie, Éditions France Empire 1972, 674 pages.

المجلات والجرائد بالعربية

70- برشان محمد،"التنظيم الإداري في الجنوب الوهراني إبان الاحتلال (1902 – 1960)"، مجلة الخلدونية، كلية العلوم الإنسانية جامعة تيارت، عدد 09، جوان 2016.ص. 182.
71- بلجة عبد القادر، المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من السرية إلى العلنية196-1956، مجلة متون، المجلد العاشر /العدد الثاني 01 / ديسمبر2018 ، ص 180-195.
72- بليل محمد، المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962على ضوء وثائق أرشيفية، الحوار المتوسطي المجلد التاسع العدد 1 مارس2018، ص225-250.
73- بن سعدي سمير، جهود الفرق الإدارية المختصة في تطبيق مشروع قسنطينة 1958-1962: زمورة بالشرق الجزائري أنموذجا، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 05 العدد 01 (2021)، ص 733-747.
74- بن فاطمة سامية، سياسة الأسلاك الشائكة الفرنسية وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية ، مجلة دفاتر المخبر، المجلد 16، العدد 01 (2021) ، ص 78-96.
75- بوعباش مراد، قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية اتفاقيات إيفيان أنموذجا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34/ جوان 2018، ص 225-236.
76- بوعريوة عبدالمالك، محطات في معركة التسليح في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1958، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 09، 196-243.
77- رخيلة عامر، أبعاد و مفاهيم لبيان أول نوفمبر 1954، مجلة المصادر، العدد 4 ،2001، المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر.
78-حسين عبد الستار، مسألة التسليح في اهتمامات قيادة الثورة الجزائرية خلال مرحلتها الأولى 1954-1956. مجلة الدراسات التاريخية العسكرية - جانفي 2020، ص ص 131-136.

79-حمدي رزق، الاستخبارات أنشأت صوت العرب، مجلة الوسط، العدد476، 2001/3/12، القاهرة.
80-السقاي عبد الحميد وزبير بوشلغام، "حديث ذو شجون مع المجاهد بن يوسف بن خدة"، مجلة أول نوفمبر، (تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، شارع العقيد عميروش، الجزائر)، العدد 10، 1986.
81- علال محمد، أحمد السعيد شيخ الإعلاميين العرب أول من تلا بيان أول نوفمبر، (جريدة الفجر، يومية جزائرية، تصدر عن ش.ذ.م.م، دارالصحافة، طاهر جاووت 1ماي-الجزائر العاصمة، السنة 12، العدد4392، 28 جوان 2012، الجزائر.
82- عماري الصادق، نداء أول نوفمبر المبادئ و الأطر، جريدة صوت الأحرار، يومية جزائرية، الوطن، السنة 15، العدد5090، الأربعاء 2014/10/31.
83- لعبيدي إدريس، التنظيم السياسي والإداري والعسكري في الولاية التاريخية الثانية 1954-1962 المجالس الشعبية – انموذجا - مجلة الآداب والعلوم الانسانية، المجلد 10، العدد1، الصفحة 211-238.
84- الزبيري محمد العربي، "ستون عاما بعد اندلاع ثورة التحرير الوطني"، جريدة صوت الأحرار، يومية جزائرية، الوطن، السنة 15، العدد5089.

المجلات والجرائد بالفرنسية

85- Benhamouda kamel-Eddine, La question du partage de l'Algérie pendant la guerre d'indépendance Quotidien EL Watan, 05 JUILLET 2008.
86- Farouk Zahi, L'Appel du 1er Novembre 1954, le document politique «essentiel» de la Révolution, le courier d'ALGER, 2-11-2009.
87- Charles-Robert Ageron, Un versant de la guerre d'Algérie : la bataille des frontières (1956-1962), Revue d'Histoire Moderne & Contemporaine, Année 1999, 46-2 , pp. 348-359 .
88- Henri Alleg, La guerre d'Algérie ,T3 ,temps actuels,Paris ,1981, pp 507-511.
89- Jean Lacouture Jean, Cinq hommes et la France, Edition du Seuil, Paris, 1961.
90- Lattre J.M. Sahara, clé de voûte de l'ensemble eurafricain français. (p345) In: Politique étrangère N°4 - 1957 - 22e année pp. 345-389.
91- LOUVEL. Jean-Marie , ANNEXE N° 23 SAHARA Rapporteur spécial :, N° 66 Senat 1re Session Ordinaire de 1959-1960.pp 1-41, Paris.(p3) — Imprimerie des Journaux officiels, 26, rue Desaix
92- Stéphane Lembré, L'enseignement technique industriel en Algérie : projets et enjeux (1900-1958), *Artefact*, 3 | 2016, 83-96.
93- Philippe Herreman, Le Monde Publié le 04 juillet 1961.

القواميس والموسوعات

94- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي-إنجليزي، دار الكتب العربية للنشر الإلكتروني، القاهرة، 2005.
95- لحام س.م وآخرون، القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية، إنجليزي-فرنسي-عربي، ط1، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، 2004.

الفـهرس

تقديم .....ص3.
المحور الأول: ظروف وعوامل انطلاق الثورة الجزائرية في 1954
1 - ظروف انطلاق الثورة ص4
2- انطلاق الثورة الجزائرية.....ص7
3- التنظير للثورة من خلال بيان نوفمبر 1954م.....ص11
4 - قراءة في خطاب نوفمبر.....ص17
5 - أهداف ومبادئ بيان نوفمبر 1954م.....ص19
المحور الثاني: المواقف المحلية والخارجية من اندلاع الثورة
1- ردود فعل السلطات الفرنسية.....ص25
2- موقف الصحافة الفرنسية.....ص27
3- المواقف الجزائرية.....ص29
4- موقف الفرنسيين من الأحداث.....ص32
5- موقف الدول الغربية.....ص33
6 - مواقف الدول العربية.....ص34

المحور الثالث: تطور الثورة الجزائرية عسكريا وتنظيميا
1- تنظيم الثورة التحريرية.....ص35
2- هجوم الشمال القسنطيني.....ص43
3- مؤتمر الصومام.....ص46
4 - تطور جيش التحرير الوطني.....ص62
5- الإعلام الثوري والدعاية المضادة.....ص68
6- النشاط الثوري بالمدن.....ص71
- المحور ارابع: سياسات الحكومات الفرنسية حيال الثورة
1- محاولة السلطات الفرنسية احتواء الثورة.....ص78
2- ردود الفعل العسكرية الفرنسية للقضاء على الثورة.....ص81
3 - خطا موريس وشال.....ص82
4 - إستراتيجية ديغول للقضاء على الثورة.....ص84
5- مشاريع تقسيم الجزائر.....ص90
- المحور اخامس: المفاوضات وتقرير المصير
1- النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة.....ص94.
2- المفاوضات الجزائرية-الفرنسية.....ص97
3- المفاوضات المباشرة مع ممثلي الحكومة المؤقتة ص99
4- المرحلة الانتقالية.....ص113
5- برنامج طرابلس.....ص114

6- الاستفتاء وإعلان الاستقلال.....ص118

المراجع.....ص121

الفهرس.....ص126